الجمهـــورية الجـــزائرية الـــديمقراطـــية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامـــعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم اللغات و الآداب

عنوان المذكرة

تيسير قواعد اللغة العربية بين القدماء والمحدثين

دراسة وصفية تحليلية نقدية لبعض الآراء النحوية

مذكرة مقدّمة لنيل درجة الماجستير

في إطار مشروع الدرس الدلالي بين التراث و الحداثة عند العرب

إعداد الطالب: **إشـــراف:**

بلقاسم بن عودة **الأستاذ الدكتور: عرابي أحمد**

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د. عباس محمـد	أستاذ التعليم العالي	رئيـــــــسا	جامعة تلمسان
د. عرابي أحمد	أستاذ محاضر. أ	مشرفا ومقررا	جامعة تيـــارت
أ.د.عبد الجليل مرتاض	أستـاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة تلمسان
د.عوني أحمد	أستـاذ محاضـر.أ	عضوا مناقشا	جامعة تيـــارت
د.شاكر عبد القادر	أستاذ محاضر .أ	عضوا مناقشا	جامعة تيـــارت

السنة الجامعية (1430هـ/1431هـ)- (2009م/2010م)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى من وهبتني الحياة، وأرضعتني الحب، وغمرتني بعطفها ونبلها وكرمها، وسقتني أسمى معاني الحياة، أمي الحبيبة.

إلى من رباني وجعلني نورا لعينه، أبي الغالي.

إلى الإخوة الأعزاء: الحبيب، بن عيسى، عبد القادر، مصطفى، ميلود، أحمد، إبراهيم.

إلى الأخوات العزيزات، والزوجة الصالحة.

إلى كل الأحبة في الله والأصدقاء.

إلى ذوي القربى، و كل من بادلنا الود والاحترام.

إلى معلمينا وأساتذتنا المبجلين.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

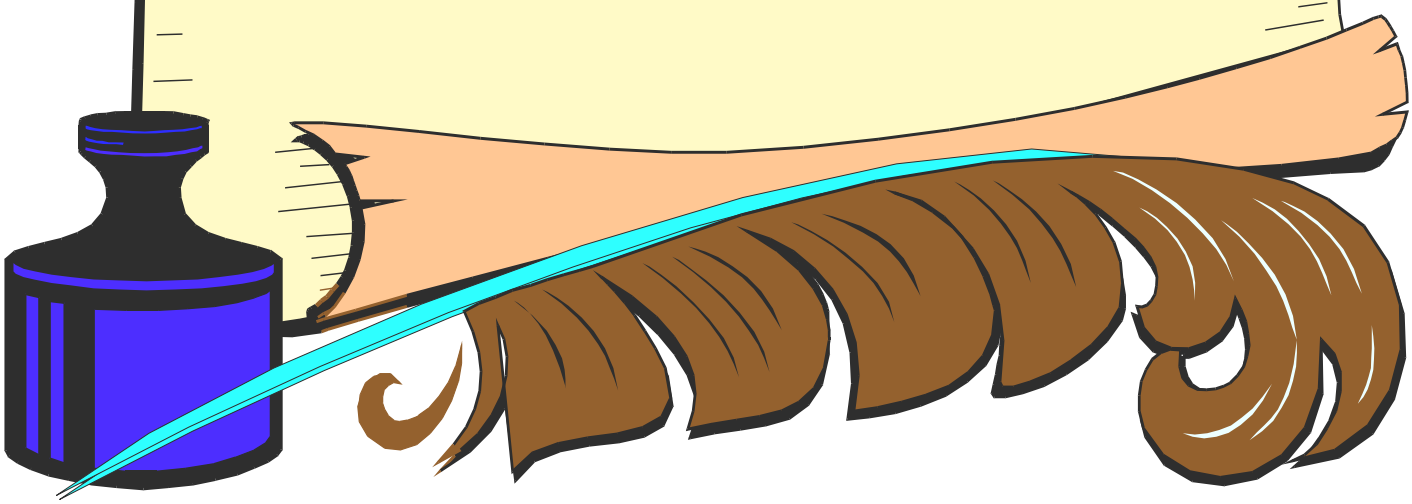

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

– سورة التوبة 105 –

المدخل

مقـــــــدمة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

مقـــدّمـــة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، أحمـــدُهُ علـــى عظـــيم مِنَنِـــهِ، وســـابِغِ نِعَمِـــهِ، حمْـــدَ الشَّاكرين وأسألُهُ المزيدَ من فضله. وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على أشـــرف خَلْقِـــه محمَّـــدِ بـــنِ عبدِ الله صلواتُ ربِّـــي وســـلامُهُ عليـــه، وعلـــى آلـــه وصـــحابته الكـــرام البـــررة والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

اللغة العربية أهم مقومات الثقافة الإســـلامية. وهـــي أكثـــر اللغـــات الإنســـانية ارتباطاً بعقيدة الأمة وهويتها وشخصيتها. لذلك صـــمدت أكثـــر مـــن ســـبعة عشـــر قرناً سجلاً أميناً لحضارة أمتها وازدهارهـــا، وشـــاهداً علـــى إبـــداع أبنائهـــا وهـــم يقودون ركب الحضارة التي سادت الأرض حوالي تسعة قرون.

وفي اللغة العربية ذاتها سمات تميزها. من أهم هـــذه الســـمات قـــدرتها الفائقـــة على حساسية التواصل، فاللغة العربية لغـــة غنيـــة ودقيقـــة إلـــى حـــد كبيـــر. فقـــد استوعبت التراثين العربي والإسلامي، كما استوعبت مـــا نقـــل إليهـــا مـــن تـــراث الأمـــم والشـــعوب ذات الحضـــارة القديمـــة كالفارســـية واليونانيـــة والرومانيـــة والمصرية.. إلخ. كما نقلت إلى البشرية في فترة مـــا، أســـس الحضـــارة وعوامـــل التقدم في العلوم الطبيعية والرياضيات والطـــب والفلـــك والموســـيقى. ومـــا تـــزال تنقل إلى العالم اليوم العقيدة الشاملة ممثلة في كتـــاب الله وســـنة رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم. فالقرآن نزل بلسان عربي مبـــين. وهـــذه حقـــائق يجـــب ترســـيخها في عقول الناشئة، كما ينبغي أن تكون أهدافا ثابتـــة لعلـــوم اللغـــة والأدب والفنـــون خاصة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية عامة.

وهي لغة موسيقية شاعرة. فإذا تكلم ذو بيان فإنك تطرب لسماعها، وتفهم بيانهـــا وترتاح لمعانيها وأصواتها. وهي بهذا الجرس والرنين منحت العربي التفوق في الأداء كلاماً وكتابة، وغناء وشعراً على وزن وقافية. لذلك يجب التركيز في مناهج تعليمهـــا على تدريب المتعلم على التذوق الأدبي والفني، وعلى الإحساس بالجمـــال فـــي الأداء اللغوي، وعلى حسن الإلقاء.

ولكن أين موقع النحو من كل هذا؟ وما دوره في تدريس العربية وحفظ نظامها؟

إن الغاية من تدريس النحو إرساء النظام اللغوي في الذهن، وإقامة اللسان وتجنب اللحن في الكلام؛ فإن تحدث المتعلم أو قرأ أو كتب كان واضح المعنى، مستقيم العبارة، جميل الأسلوب.

ويتذمر كثير من الدارسين من النحو العربي، ويشكون من صعوبة فهمه وتحصيله، وهذا الأمر لا يقتصر على الدارسين وحدهم، بل يتعدى إلى القائمين على تدريسه، ويُرجعون ذلك إلى كثرة مصطلحاته وغموضها، وتعقد مسائله، وكثرة تأويلاته وتقديراته، وعدم تطويره وتبسيطه. ومن هنا كثرت في العصر الحديث المحاولات التي تنادي بتجديد النحو وتيسيره، وتعددت المؤلفات، وتنوعت المناهج ورافق ذلك مجموعة من المصطلحات التي ارتبطت بسبل تبسيطه وتجديده، وهذه المصطلحات هي: الإحياء، والإصلاح والتبسيط، والتجديد، والتيسير، إضافة إلى عدد من المفاهيم التي ارتبطت بها، مثل: التحديث، والتحرير، والتحسين والتسهيل،والتشذيب، والتطوير والتقريب، والتهذيب.

لا شكّ أن الحاجة إلى التجديد مطلبٌ مستمرٌّ وسنّةٌ عقليّةٌ غير مدفوعة،ونحن في زمنٍ تسارعت أيّامه، وتقاربت أماكنُه، وأصبح التأثر والتأثير بعد أن كانا ممكنين، لازمين لا يمكن الفرار منهما، وإن استطاع فردٌ أن ينكفئ على نفسه، فإن المجتمع غير قادر، واللغة أداة تواصل الجميع،والمعبرة عن فكرهم الجمعيّ، وهنا تكمن المشكلة، وهي أننا أمّةٌ متأخرةٌ في مجالاتٍ شتّى بعد أن كانت متقدّمة على جميع الأمم، ولهذا فإنّ فكر الأمة الجمعي يعاني من صراعٍ بين ماضٍ متقدّم وحاضرٍ متأخر، فلأيّ الجهتين تنحاز الأمة؟ وبأيّ لغة تتكلّم: بلغةِ الماضي المتقدم أم بلغة الحاضر المتأخر؟

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل نعاني نحن من اللغة أم اللغة تعاني منّا؟

إنّ اللغة العربيّة استطاعت أن تكون ناقلاً للفكر فيما مضى، فهل عجزت اليوم أم عجز الإنسان؟ وهل نحن بحاجة إلى تجديد اللغة أو استبدالها؟

ومن هذا المنطلق دعتني الحاجة الملحة والماسة إلى الولوج إلى هذا

الموضوع ومحاولة كشف مضمونه والوقوف على الإشكال الذي يجعل من المعلم والمتعلم على السواء في خانة واحدة من الغموض الذي حال دون الوصول إلى فهم اللغة العربية وإخراج الغارقين في ظلام التعقيد إلى نور مكشوف يؤدي إلى تذليل الصعوبات.

ولا أكون قد أخفيت سرا إن كشفت على اختيار هذا الموضوع – إضافة إلى ما ذكر آنفا – هو أنني مارست رسالة التعليم ردحا من الزمن ليس بالهين، ورأيت ما يعانيه الطلبة من سوء الفهم، مما دفعهم إلى كره اللغة العربية، وكره مادة النحو بصفة خاصة، ومن لم يصرح بذلك عياناً فإن العيون خير معبر عن صادق الوجدان، كما يتضح ذلك من خلال السأم الذي يلتبس المتعلم عند سماعه بأن النشاط هو نشاط النحو.

ولا يخالجني– شخصيّاً– شكٌّ في أنّ جهابذة اللغة في هذا العصر المنادين بالتجديد كان هدفهم تيسير النحو وقواعد اللغة العربية بشكل عام، وهذا هدفٌ يحمدون عليه ويُعانون، وهم ليسوا بدعاً في ذلك فالقدماء اشتغلوا في تيسير النحو قروناً عديدة،إلاّ أنّ هناك فرقا بين القدماء والمحدثين في التجديد يحسن الوقوف عليه والاستفادة منه. فالتجديد عند القدماء كان يعتني بمعالجة القضايا مع توحيد الأصل وإتمام البناء دون التفات للتغيرات اللغوية الطارئة؛ لأنّ الفكر العربيّ والإسلاميّ عموماً قد استقرّت أصوله ؛ أمّا التجديد عند المحدثين فقد تبنى – عن قصدٍ أو عن غير قصد – الفصل بين حاضر اللغة وماضيها في الغالب، وغلبت عليه العناية بالشكل دون المعنى وأهمل في كثير من الحالات الخوض في تفصيلات النحو؛ رغبةً في التيسير، من ذلك إلغاء التفصيلات في أبواب المنصوبات، فالمهمّ أنّها منصوبة، دون عنايةٍ بالمعاني المختلفة لهذه المنصوبات، وكذا في المرفوعات والمجرورات، وهذا جرّ غالباً إلى الخوض في تعميمات لا تكشف عن المعاني، كما جرّ إلى تقليل الوظائف النحوية الذي بدوره يؤدّي إلى تقليل الأداء اللغوي والتضييق على العقول في التعبير عن أفكارها.

وبعد التفكير المضني ومشاورة أصحاب الرأي ممن نحسب أن رأيهم غاية

في السداد مثل – الأستاذ المشرف– استقر رأيي على اختيار الموضوع الذي له علاقة بالواقع ألا وهو واقع المتعلم، الذي وسمته ب:

﴿ تيسير قواعد اللغة العربية بين القدماء والمحدثين ﴾

دراسة وصفية تحليلية نقدية لبعض الآراء النحوية

ومن الواضح من خلال العنوان أنَّ الدراسة تتخذ منهجًا وصفيًا، يعتمد على الكشف عن الجهود التي بذلت في هذا الميدان عند القدماء والمحدثين والتعليق على هذه الجهود.

وللوقوف على هذه الجهود قسمت بحثي هذا إلى ثلاثة فصول، وقبل الخوض في فحواها استفتحت **بمدخل** تطرقت فيه لمسحة عامة عن النحو وظروف نشأته من خلال الروايات المتواترة، ثم تاريخ تطور النحو والعائق الذي يجده المتعلم والمعلم على السواء من النحو ثم علاقة النحو بالقرآن الكريم.

أما **أولى هذه الفصول** تعلق بالحديث عن جهود القدماء التي بذلت في تذليل الصعوبات من خلال محاولات التيسير قبل " ابن مضاء القرطبي " ،ثم آراء " ابن حزم الأندلسي" وتأثر النحو بالمذهب الظاهري، ووصلت إلى دعوة ابن مضاء إلى التيسير والتي أحدثت ثورة نحوية لازالت الدراسات الحديثة تتناولها بشتى التحليلات، ولم يفتني في هذا الفصل أن أعرج آثار هذه الدعوة وما خلفته من آراء والسر الذي جعل هذه الدعوة لم تنجح في زمانه.

والفصل الثاني : تناولت فيه جهود المحدثين من خلال حركة التجديد والتيسير باختلاف مسمياتها فوقع اختياري على مجموعة من الآراء النحوية كانت بدايتها مع – إبراهيم مصطفى– وإحياءه للنحو من خلال كتابه " إحياء النحو " الذي تناول فيه بعض القضايا النحوية المتعلقة بالجانب الإحيائي، ثم انتقلت إلى آراء " الدكتور تمام حسان" من خلال نظرية :"تضافر القرائن"، ثم " مهدي المخزومي " الذي له آراء أيضا في هذا المجال من خلال كتابه " في النحو العربي"، وصولا إلى "الدكتور شوقي ضيف" الذي قدم مشروعا كاملا في التيسير.

واقتصاري على هؤلاء لما لهم من أهمية بالغة في هذا المجال رغم تواجد

الكثير من المحاولات.

أما **الفصل الثالث** فهو محاولة تطبيقية لجعل هذه الجهود تلامس الواقع، حيث تناولت فيه "علاقة الإعراب بالمعنى " ثم طرقت بعض الأبواب تطبيقيا والتي تمثلت في: بعض المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.

وختمت بحثي **بخاتمة** خلصت فيها إلى بعض النتائج التي لمستها من خلال هذا البحث وبخاصة سبب عدم نجاح هذه المحاولات.

ومما يجدر الإشارة إليه هي الصعوبات التي لاقيتها في أثناء بحثي والتي تمثلت في ندرة المراجع التي عانيت في جمعها أشد المعانات من خلال تنقلي من مكان إلى مكان وطي المسافات وبخاصة المراجع الحديثة الدراسة ككتاب " تجديد النحو " للدكتور شوقي ضيف، أما الصعوبة الثانية التي فعلا كانت أشق علي من الأولى هي صعوبة تحديد الموضوع لشساعته وكثرة الكتابات في مجال التيسير على اختلاف تسمياته من شتى الأقطار والملل والنحل، حيث أن موضوع التيسير شغل بال الكثير من علماء اللغة ولازالت لحد الساعة المحاولات متواصلة .

وفي ختام هذه المقدمة، حسبي أنني حاولت جهدي أن أجعل إخلاصي في ذلك لله وحده فإن أنا أصبت فمنه وحده و إن أنا جاوزت الصواب فهو من نفسي الأمارة بالسوء، ومن الشيطان ،ولا يفوتني أن أقدم جليل تشكراتي للأستاذ" الدكتور عرابي أحمد " المشرف الذي لم يكن أستاذا فحسب بل والدا يرعانا وشؤوننا فقد وجدت منه سماحة الشيوخ وصبر المربي فله مني عظيم الامتنان والعرفان – ومن لا يشكر أهل الفضل لا يشكر الله– وأشكر كل من قدم يد العون وبخاصة " الدكتور أحمد بوزيان " ومن ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع، والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

وصلى الله وسلّم على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الطالب الباحث:

بن عودة بلقاسم محمد

زيارت في : 2009/12/05

مـــــــــدخل:

إن النحو هو قاموس اللغة العربية، وحافظها من اللحـــن والتحريـــف بمـــا أنهـــا لغة كتاب الله، توجب بذل الجهد من أجـــل صـــونها، والـــذود عنهـــا، وهـــذا مـــا دأب عليه علماؤنا الأجلاء منذ قديم العصور، فقـــد وضـــعوا الأســـس واســـتنبطوا القواعـــد منقبين في تراث العرب، مستترين بتعربهم الذي هو لسان حالهم.

والنحو في اصطلاح النحاة هو: "العلم المســـتخرج بالمقـــاييس المســـتنبطة مـــن استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها".[1]

ويعرفه **ابن جني (ت 392هـــ)** بقوله: "هو انتحـــاء ســـمت كـــلام العـــرب فـــي تصرفه من إعـــراب وغيـــره، كالتشـــبيه والجمـــع، والتحقيـــر، والتكســـير والإضـــافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهـــل اللغـــة العربيـــة بأهلهـــا فـــي الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها".[2]

لقد ازداد اختلاط العرب بغيرهم من العناصر غيـــر العربيـــة، فـــدخل الأعـــاجم في الإسلام مما أدى إلى تفشي ظاهرة اللحن، وبـــذلك خشـــي الغيـــورون علـــى اللغـــة أن تصاب ويضعف شأنها، وبالتالي يقضى على مقوماتها، ولهـــذا فكـــروا فـــي وضـــع قواعد تصون اللسان، وتعصمه من الخطأ.[3] وهذا ما أدى إلى نشأة النحو.

وهناك اخـــتلاف وجـــدل كبيـــران حـــول البـــدايات الحقيقيـــة للنحـــو، حيـــث "تضطرب الروايات في وضع أبي الأسود للنحو، فمنها من يجـــعل ذلـــك مـــن عملـــه وحده، ومنها ما يصعد به إلـــى علـــي بـــن أبـــي طالـــب – رضـــي الله عنـــه – ، إذ يروون عن **أبي الأســـود** نفسه أنه دخل عليـــه وهـــو بـــالعراق فـــرآه مطرقـــا مفكـــرا فسأله فيم يفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنـــا فـــأردت أن أضـــع كتابـــا فـــي أصـــول

---

[1] – محمد محمود بندق : تيسير قواعد النحو ، مكتبة زهراء الشرق ، (د.ط)، (د.ت)، ج1 ،ص: 07

[2] – أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: د . عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميـــة، بيـــروت – لبنـــان .ط 1 (2001م)، ج1 ، ص: 88.

[3] – ينظر:عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشـــر، بيـــروت–لبنـــان ط 2 (1974م) ، ص: 136.

العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم و لا فعل، ثم قال له: اعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر"[1].

فمنهم من قال أنه من رسم النحو هو: **أبو الأسود الدؤلي**، وقال قائلون.نصر بن عاصم، وقال آخرون: **عبد الرحمان بن هرمز**، ولكن أكثر الناس الدؤلي[2] . إذ يقول الزبيدي:" أول من أصل للنحو، وأعمل فكره فيه، **أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمان بن هرمز**، فوضعوا للنحو أبوابا، وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع، والنصب، والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل، والمفعول، والتعجب، والمضاف" [3] .

وروي **عن أبي عبيدة معمر بن المثنى** أنه قال: أخذ **أبو الأسود عن علي بن أبي طالب** – رضي الله عنه – العربية، فكان لا يخرج شيئا مما أخذه **علي بن أبي طالب** إلى أحد، حتى بعث إليه **زياد:** اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، فاستعفَّ من ذلك حتى سمع أبا الأسود قارئا يقرأ ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِين**﴾[4]؛ فقال:"كنت

---

[1] – شوقي ضيف: المدارس النحوية،دار المعارف بمصر، كورنيش النيل القاهرة(1911م)، د ط ، ص:13،14.

[2] – هو ظالم بن عمرو بن سليمان بن مرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل، بن بكر بن كنانة، وكان من سكان البصرة، والنسبة إليه دؤلي، كما نسب إلى نمر : نمري فبفتح استثقالا للكسرة، ويجوز تخفيف الهمزة فيقال: دؤلي بقلب الهمزة واوا، وقد يقال: الديلي بقلب الهمزة ياءا، (ينظر. محمد إبراهيم البنا، دراسات ونصوص لغوية، تح: د. إبراهيم البنا، المكتبة المكية، دار حزم، بيروت– لبنان، ط 1 (2006م) ، ص:37.*

[3] – شوقي ضيف : المدارس النحوية، ص: 15.

[4] – التوبة: 24.

أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ! فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغي كاتبا لقنا يفعل ما أقول فقال **أبو الأسود** (للكاتب): إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، فإذا ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط **أبي الأسود**"[1].

لقد قيل أن **أبا الأسود الدؤلي** كان من أفصح الناس،" قال **قتادة بن دعامة السدوسي:** قال **أبو الأسود:** إني لأجد للحن غَمَرًا كغَمْر اللحم"[2].

ومن الروايات التي توالت عنه، أن ابنته قالت له: "يا أبت، ما أشَّدُ الحرِّ فقال لها: إذا كانت الصفعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك، قالت: إنما أردت أن الحرَّ شديدٌ، قال: فقولي إذا: ما أشدَ الحرَّ !".[3]

ويمكن أن نجمل التطور الحاصل مع الدؤلي فيما يلي:

- أنه: نقط القرآن، وأعربه.
- وضع العربية.
- وضع أبوابا في النحو، ومن أهمها: باب الفاعل، والمفعول، والمضاف والرفع والنصب، الجر، والجزم.
- وضع باب التعجب.
- وضع حروف الرفع، والنصب، والجر
- وضع أقسام الكلمة، وأنواع الاسم، وأبواب العطف، والنعت، والتعجب والاستفهام، وحروف النصب.

---

[1] – محمد إبراهيم ألبنّا : دراسات ونصوص لغوية، تح: محمد إبراهيم البنّا، المكتبة المكية، دار بن حزم، لبنان– بيروت،ط1، (2006م)، ص: 39.

[2] – المرجع نفسه، ص:41.

[3]– المرجع نفسه،ن ص.

– المختصر في النحو المنسوب إلى **الدؤلي**، والمعروف بالتعليقة"[1].

لقد كان **أبو الأسود** على درجة من الرقى الفكري الذي أتاح له وضع اللبنات الأولى في بناء النحو العربي، وتنقيط المصحف الشريف. لكن بالطبع لم تكن النهاية عنده، بل هناك تلاميذه الذين، حملوا الراية من بعده، وأولهم:

– **نصر بن عاصم (ت89هـ)**: يعتبر من الرعيل الأول الذي أسهم في الحركة النحوية، وقد وصفه السيوطي في البيعة بأنه من قدماء التابعين، ولهذا فإن بعض الرواة نسبوا إليه أنه أول من وضع العربية[2]. وقد روى **محبوب البصري**، عن **خالد الحذّاء** قال: سألت **نصر بن عاصم**، كيف نقرؤها؟ قال: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[3]. لم ينون، قال: فأخبرته أن **عروة** ينوّن فقال:بئسما قال، قال: فأخبرت **عبد الله بن إسحاق** بقول **نصر بن عاصم**، فما زال يقرأ بها حتى مات.

ومما روي عن **عمرو بن دينار**، قال: اجتمعت أنا و**الزهري**، و**نصر بن عاصم**، فتكلم **نصر**، فقال **الزهري**: إنه لا يفلّق بالعربية تفليقا.[4]

– **عبد الرحمان بن هرمز**: لقد كان من القراء والتابعين، حيث جعله **الإمام البخاري** من الرواة الموثقين، وعن معرفته بالنحو يقول عنه **الزبيدي**، في طبقاته: إنه كان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش .ومن آثاره في الدراسات النحوية أنه ترك قراءات قرآ نية كانت مثار جدل، وميدان دراسة بين النحويين واللغويين في العصور التي جاءت بعد عصره.[5]

---

[1] – د. طلال علامة : تطور النحو في مدرستي: البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1. (1993م) ص: 126.

[2] – مفتاح السعادة،ج2 ،ص:131، نقلا عن : عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة من تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، (1993م).ص:74،75.

[3] – الإخلاص 01،02.

[4] – ينظر : محمد إبراهيم البنا : دراسات ونصوص لغوية، ص: 44، 45.

[5] – **ينظر : عبد العال سالم مكرم:الحلقة المفقودة في تاريخ النحوالعربي،مؤسسة الرسالة، ط2،(1993م). ص: 45–57.**

– **يحي بن يعمر:** وكنيته أبو سليمان العدواني، بالإضافة إلى اهتمامه بالدراسات القرآنية، حرص على الانتفاع بوسائل النحو، وقد كان يسجل كل ما يسمعه من أساتذة **الدؤلي** بخطه، ليكون هذا التسجيل صيانة لمسائل هذا العلم من الضياع.

وهو الذي، وقف موقف الناقد للحجاج حينما ذكّره بخطئه، وبين له مواقع لحنه، حينما قرأ قوله تعالى﴿**قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** ﴾[1]. فقرأها (أحبٌّ) بالرفع، فتبين له أن تقرأ بالنصب.[2]

– **عنبسة الفيل:** روي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى أنه قال: اختلف الناس إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربية، فكان أبرع أصحابه **عنبسة بن معدان المهدي**، واختلف الناس إلى **عنبسة**، فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن. ويؤكد راوية أبي عبيدة ما روي عن الخليل أنه ذكر أن أبرع أصحاب **أبي الأسود عنبسة الفيل.**[3]

ميمون الأقرن: على الرغم من المكانة التي وصل إليها ميمون الأقرن ورواية يونس عنه، إذ جعله أحد أركان العلم في عصره، وأنه واحد من خمسة علماء يرجع إليهم في حل المشكلات.

وقد وصفه ياقوت فقال عنه: " هو الإمام المقدم في العربية بعد أبي الأسود الدؤلي أخذ عن أبي الأسود، وأخذ عن **عنبسة بن معدان الفيل** في أصح الروايتين"[4]

---

[1] – التوبة: 24.

[2] – ينظر: عبد العال سالم مكرم : الحلقة المفقودة من تاريخ النحو العربي، ص:86.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص:97.

[4] – ينظر: المرجع نفسه ، ص:100،101.

الصعوبة التي يعانيها المتعلم من النحو :

وقد انتبه القدماء فيما يرتبط بمسألة صعوبة النحو، فميزوا منهجيا بين مستويين: مستوى النحو العلمي والنحو التعليمي وكان تيسيرهم للنحو بتأليف عدد من الكتب التعليمية أو قل مختصرات تعليمية تناسب الناشئة والمتعلمين وتلبي حاجاتهم التعليمية، وتخلو من التفصيلات والشروحات والتعليلات. فتصورهم لمصطلح التيسير"قائم على الانتقاء من جملة النحو العلمي، وتجنب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند العلة التعليمية، والتمييز بين المستويات التعليمية"[1] مع أن الغاية في أصل نشأة النحو العربي كانت تعليمية .

وهو كما تمثله ابن جني وتصوره:"اكتساب قدرات وعادات لغوية شائعة بين أفراد المجتمع اللغوي العربي المتجانس، ولا يمكن أن يتحقق هذا الاكتساب إلا بالتعلم"[2] فإشكالية النحو لا تكمن في ذاته فهو كغيره من العلوم، وإنما في آلية عرضه.

إن من أهم مشكلات تعليم النحو أنه ما زال يعطى بمعزل عن فروع اللغة الأخرى، فالنحو في درس النحو فقط، ولا نكاد نلمس له أثرا وظيفيا في دروس القراءة أو المحفوظات أو التعبير أو الإملاء، مما يسبب مشكلة عند المتعلم فالتكاملية اللغوية خير طريق لممارسة النحو وذلك بالتركيز على النحو التركيبي لا النحو الإفرادي. ويمكن أن يمارس بالتدريب على القراءة والتعبير وتذوق

[1] – ويؤخذ على القدماء: اهتمامهم بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، وإيقاؤهم على الأمثلة الجافة والمصطنعة التي لا تستجيب لمتطلبات العصر ، ينظر: محمد صاري، تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م، ص191.

[2] – أحمد حساني : النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م ص400.

النصوص. وإعطاء أهمية لتنمية المهارات الأساسية، فكل مرحلة تعليمية لها خصوصيتها، وكل مستوى من مستويات النظام اللغوي له خصوصيته، فلا بد بداية أن نعرف المرحلة وخصوصيتها، ثم نصمم المنهج وفقها.

القرآن والنحو:

ممّا لا شك فيه أنّ الصّلة بين القراءات القرآنية – المشهور منها والنادر – والنحو متينة، ولعلّ في قول الدكتور عبد العال سالم مكرم ما يؤكّد ذلك:" إنَّ النّحاة الأُوائل الّذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاءً: كأبي عمرو بن العلاء،وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النّحوية، ليلائمُوا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعُوا وروَوا من القراءات، وبين ما سمعُوا ورَووا من كلام العرب "[1] .

"والقرآن الكريم – في قراءاته – خير حافظ للّغات واللّهجات، والفضل في ذلك يرجع إلى عناية القرّاء وتدقيقهم في الضّبط وتخريجهم في التلقّي حتّى إنّهم ليراعون اليسير من الخلاف ويلقّنونه ويدوّنونه."[2]

هكذا كانَ احتواء القرآن للتغيّرات الإعرابية التي تطرأ بتغيّر القبائل، ومثل ذلك: إعمال (ما) عَمَل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التّميميّين، في قوله تعالى: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم**﴾[3] .أمَّا مسألة (ضمير الفصل) فبنو تميم لا يهملونه، بل يعدّونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر[4]. قرأ بها الأعمش وزيد بن علي الآية:﴿ **إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ** ﴾[5].

ومن المسائل التي احتواها القرآن تبعاً للتغيّرات الإعرابية التي طرأت عليها بتغيّر القبائل إلزام المثنّى الألف، وهي لهجة بن الحارث بن كعب وزيد

---

[1] – عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص77.

[2] – من مقال للدكتور عبد الحليم النجار، مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس، 1963م ، ص12.

[3] – المجادلة 58 .

[4] – محمد بن يوسف بن علي أبوحيان الأندلسي :البحر المحيط، ، مكتبة النشر الحديثة بالرياض. د ت ، 27/8.

[5] – الأنفال 32.

وبعض بني عذرة، ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة فهؤلاء كلّهم يلزمون المثنّى الألف ويعربونه بحركات مقدّرة عليها، وبه قرأ ابن كثير[1] الآية: ﴿ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [2] .

وقرأ أبو سعيد الخدري[3]:﴿**فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤمِنَان**﴾. [4]

وهكذا فالقرآن الكريم الذي عُرِف عنه بأنّه معرب، وهل أدلّ على ذلك من قول الرسول الكريم مخاطباً المسلمين: " **أعربُوا القرآنَ والتمسُوا غرائبَه** " فطلبه هذا دليل قاطع بأنَّ القرآن معرب، وإعراب القرآن ضرورة يقتضيها المعنى مثل ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاءُ**﴾[5]، وقوله: ﴿**أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ ورَسولُه**﴾[6]، وقوله عزّ وجل:﴿**وَإِذَا ابتَلَى إبرَاهِيمَ رَبّه**﴾[7]. هذه الآيات وغيرها لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلاَّ بالإعراب.

ومن هنا كان اعتماد النّحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم فسيبويه ضمَّن كتابه سبعةً وخمسين ومائة شاهدٍ من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من 60% من مجموع شواهده التي بلغت ستَّةً وتسعين وثلاث مائة شاهدٍ، وهذه النّسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجّة لعلماء اللغة والنّحو.

---

[1] – ينظر: محمد بن محمد شمس الدّين العمري ابن الجزري : النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، (د ت). 321/2.

[2] – طه 63.

[3] – أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط 255/6.

[4] – الكهف 80.

[5] – فاطر 35.

[6] – التوبة 3.

[7] – البقرة 124

ولم يكن الفرّاء أقلّ اهتماماً بالقرآن والقراءات من سيبويه، فهو قد ألّف كتاب (معاني القرآن)[1]، وهو يعني فيه بما كان يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه. وهو ــ أيضاً ــ من ربط المعنى بالإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿**وزُلزِلُوا حتَّى يقولَ الرّسُولُ**﴾ [2]. يقول الفرّاء: " قرأها القرّاء بالنّصب إلاَّ مجاهداً وبعض أهل المدينة ــ هو: نافع ــ، فإنّهما رفعاها. ولها وجهان في العربيّة: نَصْبٌ ورَفْعٌ. أمَّا النَّصب، فلأنَّ الفعل الذي قبلها ممّا يتطاول كالتّرداد، فإن كان الفعل على ذلك المعنى نُصب الفعل بعده بـ: حتّى وهو في المعنى ماض، فإذا كان الفعل الذي قبل (حتّى) لا يتطاول، وهو فعل ماض رفع الفعل بعد: حتّى إذا كان ماضياً، فأمّا الفعل الذي يتطاول وهو ماض فقولك: جعل فلان يديم النّظر حتّى يعرفك، ألا ترى أنّ إدامة النّظر تطول، فإذا طال من قبل: حتّى ذهب بما بعدها إلى النّصب، إن كان ماضياً بتطاوله " [3].

وهكذا رأيت أنَّ النّصب عند الفرّاء دليله على أنّ الفعل قبلها " ممّا يتطاول كالتّرداد "، أي: المستمر يتردّد، ولم ينقطع، وهو في الوقت نفسه ماض؛ أي: استمرت الزلزلة، ودامت إلى أن قال الرسول وهكذا يكون النّصب عنده دليلَ الاستقبال.

ونظراً لأهميّة إعراب القرآن، فإنّ كثيراً من النحاة مَن صنَّفوا في إعرابه الكتب، ومن الأوائل منهم:

" قطرب أبو علي محمد بن مستنير(ت206هـ)، وأبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي(ت239هـ)، وحاتم سهل بن محمد السجستاني(ت 248هـ)، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت286هـ)، وأبو العباس

---

[1] – ينظر: يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن ، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1955م ، ص 11

[2] – البقرة 214

[3] – يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن 132/1.

أحمد بن يحيى ثعلب(ت291هـ)، وأبو البركات الأنباري(ت 328هـ)، وأبو جعفر بن النحاس(ت 338هـ)، وأبو عبد الله بن خالويه (ت 370هـ)، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، وأبو زكريا التبريزي (ت 502هـ)، وأبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (ت 535هـ)، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الكوفي (ت 562هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، ومنتجب الدين الهمذاني (ت 643هـ)، وأبو إسحق الفاقي (ت 742هـ)"[1].

وصفوة القول: إنّي أرى أنّ هناك تلازماً بين النّحو والقرآن الكريم فالنحويّ لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، ولا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن هو من هذّب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه، وممّا يخرج عن الفصاحة. قال ابن خالويه: "قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره"[2].

والقرآن الكريم هو من خلّص اللغة العربية من شتات اللّهجات الكثيرة،وهو إضافة لذلك جعل من اللّغة العربية لغة عالميّة تنطق بها الأمم، إذ تغلغلت في الهند والصين وأفغانستان، وحسبنا ما نعلمه من مشاهير العلماء من تلك البلاد، مثل: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، والقزويني، وغيرهم الكثير.

يضاف إلى ذلك أنَّ القرآن الكريم كان له الفضل الكبير في تقعيد اللغة وضبطها، وهكذا ــ وبكل اطمئنان ــ يمكن أنْ أعدَّ القرآن الكريم بمنزلة الروح من الجسد بالنّسبة للّغة العربيّة، بل قل بفضله سادت اللّغة العربيّة وتهذّبت، وضُبِطت قواعدها، واتّصلت حلقات عصورها، وانفتحت للعلوم والمعارف، وحفظت وحدتها.

---

[1] – إبراهيم بن السري الزجاج : إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأبياري، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، (1963م) :ص 1093.

[2] – قول ابن خالويه في المزهر في علوم اللغة العربية للسيوطي 129/1.

أمّا القراءات القرآنية التي تعاورها النّحاة، فكانت مادة من مواد الدّرس النّحوي؛ لأنّها – وإن تفاوتت النّظرة إليها، واختلفت الآراء في رفضها وقبولها – أحدثت نوعاً من التفاعل البنّاء بين النّحاة، وما الاختلاف فيها إلاّ السبيل والمنطلق إلى لغة قرآنية سليمةٍ من كلّ زللٍ أو لحنٍ قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية وما هي عليه من سلامةٍ في اللغة، فالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف كلٌّ منها شافٍ وافٍ، لا سبيل لتخطئة قراءاته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصّحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللّغة نثرها وشعرها.

إنَ الشكوى من صعوبة النحو قديمة، والخصومة بين الشعراء والنحاة صورة من صور عدم الرضا. وبلغت تلك الخصومة ذروتها بين المتنبي وابن خالويه في القرن الرابع الهجري؛ لذلك ارتفعت أصوات تنادي بتيسير النحو منذ نهاية القرن الثاني الهجري، وظهرت بشكل عملي في صورة كتب تعليمية ميسرة تلبي حاجة الطلاب والمتكلمين. على سبيل المثال "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر (ت 180 هـ)، و"مختصر في النحو" للكسائي (ت 198 هـ) وتفاحة أبي جعفر النحاس (ت 328 هـ)، وجمل الزجاجي (ت 337 هـ)، ولمع ابن جني (ت 392 هـ).

والملاحظ على هذه المؤلفات النحوية أنها لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار.

دعوة ابن مضاء :

أما المحاولة الوحيدة التي تتصف بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من ناحية أخرى ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابه "الرد على النحاة".

ومنذ نشر ذلك الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف(1947 م) حدثت ضجة كبيرة في الهيئات العلمية، وتردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين والدارسين المعاصرين عربا ومستشرقين، ووصف بعضهم منهج ابن مضاء بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة عند الأوربيين، ورأوا فيه دراسة رائدة في الفكر اللغوي العربي القديم.

وقد حاول ابن مضاء وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية والتقعيد لها وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي وضعتها البصرة، وذلك مع اعترافه بقيمتها والهدف من وضعها، يقول: "إني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمنّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي اتبعوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها"[1].

ومعنى هذا أن ابن مضاء يسلم منذ البداية بالهدف التعليمي وبالجانب المعياري، لكنه يرى أن النحاة بالغوا في ذلك، ثم يحدد هدفه فيقول: "وقصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[2].

وقد انصب نقده على ما رآه فسادا في نظرية العامل التي دفعت النحاة إلى ما أفاضوا فيه من التعليل والتأويل والحذف والتقدير، وكان فعله هذا أقرب إلى الوصفية التي تبتعد عن استخدام التعليلات المنطقية، وما ترتب على نظرية العامل من تأويلات تؤدي إلى هدم العلاقة بين المبنى والمعنى.

إذا: نشأ النحو العربي فنّاً تمرَّنَت من خلاله ألسنة الناطقين بالعربية على طرائق للأداء تمكنت من طبائعهم وتحوّل إلى علم انتظمت فيه قوانين وقواعد

[1] - ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، ص:22.

[2] - المرجع نفسه : ن ص.

مجرّدة تُدرَّس دراسة مستقلة، وما أكثر ما يستحقّه ذلك العلم من إعادة نظر وتنقية وتهذيب وتيسير على وفق أسس وضوابط تحدد سمات و أدوات تعليمية وخصائصها تؤكد ضرورة تقويمها، مبتدئةً بأهمها، وهو كتاب النحو- القواعد- المنهجي، ويزداد هذا التقويم دقة وعلمية عندما يتناول جزئية من مكونات الكتاب، تتصف بالتأثير والشمولية، ولكون المصطلحات النحوية لا يخلو منها كتاب مدرسي ، إذ تزامنت الضمة والفتحة والكسرة والفاعل والحال والتمييز والصفة... ، الدارس في مراحل دراسته كافّةً؛ لأنها أساس فهم ما يعرضه الكتاب المدرسي من قواعد، ولكونها ما وردت في كتاب من كتب تعليم النحو إلاّ وكانت منعوتةً بالاضطراب، لذا كانت هذه الجزئية من مادة كتاب النحو المدرسي ومسألة اضطرابها حافزاً للبحث في أسباب ذلك الاضطراب، واستقرائها ببحث توزع على مقدمة وثلاثة مباحث، كان أولها تعريفاً بنشأة المصطلح النحوي ومراحل تطوره بعد تحديد مفهومه اللغوي والاصطلاحي. أما المبحث الثاني فتناول كيفية استعمال المصطلح النحوي في الكتاب المدرسي مع تقديم لما اشتملت عليه الكتب المدرسية من مصطلحات نحوية موزعة على المراحل الابتدائية فالمتوسطة ثم الثانوية.

الفصل الأول

جهود تيسير قواعد اللغة العربية عند القدماء

أولا: مجالات التسيير قبل ابن مضاء

1- التأليف النحوي المختصر.

2 - التأليف النحوي المختصر عد المشارقة.

3 - التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين.

4 - كتاب الواضح في العربية للزبيدي.

5 - كتاب التوطئة لأبي علي الشلوبين .

ثانيا: ابن حزم وآراؤه النحوية وأثر المذهب الظاهري .

ثالثا: دعوة ابن مضاء إلى التيسير و تطبقاتها: (هدم نظرية العامل).

1 - الثورة على العلل النحوية ورفض نظرية العامل

2 - إلغاء نظرية العامل .

3 - الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة .

4 - آثار نظرية ابن مضاء وآراء علماء زمانه فيها .

أولا: مجالات التيسير قبل ابن مضاء

1- التأليف النحوي المختصر.

لقد وصل حال النحو العربي، بعد الجيل الأول من النحاة، أمثال سيبويه والمبرد والكسائي، وغيرهم إلى درجة غاية في التعقيد والصعوبة، تمثلت في تلك الموسوعات النحوية التي ألفها العلماء، وضمنوها أصناف العلل والمعلول، حتى ضاع دارس النحو في متاهات كثيرة، فكثرت الشروح للكتب المؤلفة، وكثرت شروح الشروح، وتفنن العلماء والنحاة في تلك المصنفات والشروح وذلك خوفا على (صناعتهم) فقالوا مهاجمين- الفرَّاء – الذي كان له آراء في قسم من المسائل اللغوية اتسمت بالسلامة واليسر :"إن دام هذا على هذا، علم النحو الصبيان"[1]. فنتيجة لذلك أحس العلماء – وبخاصة علماء الأندلس- بالحاجة إلى تسهيل النحو وتخفيفه بعد أن علت الأصوات المنادية في كل البلاد إلى ضرورة الاتجاه بهذا العلم نحو السهولة والتيسير، وقد اتبع علماء النحو في المشرق المغرب والأندلس طرقا عدة من أجل تقديم النحو العربي بقالب جديد مخفف يصلح لمواكبة الحياة وبخاصة الأندلسية المترفة، وكان أول تلك الطرق هو وضع الخطط والمناهج الميسرة وتصنيف الكتب العلمية المختصرة ، التي تسهل على القارئ والمتعلم لعلم النحو العربي الوصول إلى غايته وهدفه بيسر وسهولة دون الحاجة إلى المرور بتعقيدات النحو التي لا حاجة للطالب بها.

2- التأليف النحوي المختصر عند المشارقة:

فقد روي عن الكسائي حين انتدب علي بن الحسن الأمر (ت 194 هـ) ليخلفه في تعليم أبناء الرشيد، إذ كان الأول قد وضع خطة تعليمية محددة راعى فيها التدرج والتنوع في آن واحد، بما يتناسب مع مستوى المتعلمين، فقال ينبه "الأحمر" الذي كان سينوب عنه في تعليم أبناء الخليفة:"إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو وبيتين من معاني الشعر، وأحرف من اللغة"[2].

---

[1] – عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير العربي (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت : الأردن 2002 م ، ص 22 .

[2] – جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح أبو الفضل إبراهيم. القاهرة1964: 334/1.

وكان الجاحظ (ت 255 هـ) من أوائل الذين دعوا إلى الاختصار والتيسير على الطالب بقوله:"أم النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلاَّ بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى ومذهل عما هو أردُّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من يحتاج إلى تعرُّف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه في شيء"[1]، فاستجاب كثير من العلماء وأئمة النحو لنصيحة الجاحظ فوضعت الملخصات والمختصرات للدارسين.

"وممن ألف كتابا مختصرا في النحو أحمد بن يحي ثعلب (ت 291 هـ) وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299)، وابن شقير (ت317 هـ) وألف الزجاجي (ت 337هـ) كتاب (الجمل)في النحو تجنب فيه الخلاف والأقوال الشاذة والتفريعات والتعديلات والأقيسة التي لا تنفع الناشئة مع الأسلوب الواضح فنال الكتاب نجاحا كبيرا وتلقاه الدارسون بالقبول وشرح أكثر من مئة وعشرين شرحا، وألف أبو جعفر النحاس(ت 338هـ) مختصر في النحو أسماه (التفاحة) قدم فيه مادة النحو للناشئة في غاية الاختصار والإيجاز، وألف أبو علي الفارسي (ت 377هـ) صاحب الموسوعات كتابا مختصرا في النحوأسماه(الأوليات في النحو) ولعلي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) كتاب (الإيجاز في النحو) وهو مختصر، ولأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) كتاب اللمع وهو مختصر في النحو، ولعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) مختصرا في النحو أسماه (الجمل)، واختصره الخطيب التبريزي أبو زكريا يحي بن علي (ت502 هـ) في مقدمة موجزة،ولأبي منصور الجواليقي (ت 540هـ) مختصرا موجزا في النحو، ولأبي محمد عبد الله بن بري (ت 582 هـ)

[1] – أبو عثمان الجاحظ نقلا عن شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، القاهرة. دار المعارف. 1986م: ص 13.

مختصر آخر وألف أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ) مختصرا في النحو باسم (المصباح)".[1]

3 - التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين

" تأثر علماء الأندلس بدعوة الجاحظ السابقة وبدعوة غيره من العلماء إلى التأليف الميسر المختصر الذي يكون هدفا لصغار طلبة العلم، حيث يشار إلى أن جودي بن عثمان الذي أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس وقد تأثر بهذا الكتاب فألف كتابا في النحو اسماه "منبه الحجارة"[2]، وكان هذا الكتاب تعليميا لصغار الطلاب وذلك لأننا لم نسمع أحدا من العلماء يأخذ عنه شيئا، وكذلك لم يكن علماء الأندلس في تلك الفترة على درجة علمية عالية تؤهلهم لتأليف كتب نحوية ضخمة - وإن وجدت هذه في وقت متأخر - وكان لأبي بكر المكفوف وأبي الإصبع عثمان بن إبراهيم البرشيقي مؤلفات مختصرة في النحو العربي"[3]، "وألف أبو بكر الزبيدي الأندلسي كتابا مختصرا في النحو (الواضح في العربية) يعد من أشهر الكتب المختصرة الذي ألفه صاحبه في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وربما وضعه بعد أن عمل مربيا لولد الحكم المستنصر بالله صاحب الأندلس"[4]، فكان هذا الكتاب حصيلة تجربة علمية بحتة، عمل خلالها المؤلف مؤدبا، فعلم ما يحتاجه المتعلمون وإلى ماذا يصبون، فكان كتابه - رحمه الله تعالي- كتابا تعليميا بحتا بعيدا عن الحشو والتعقيد.

وألف أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (الشلوبيني) الأندلسي كتاب التوطئة وهو متداول بين الناس، ووضع محمد بن مالك (ت 672 هـ) عدة الحافظ وعمدة اللافظ وكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، وأبو حيان النحوي (ت 745 هـ)

---

[1] - عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف ، مجلة علوم اللغة ، مج5،ع2 ،2002، القاهرة : دار غريب للنشر:ص 10 وما بعدها. وينظر حازم سليمان الحلي: تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، ع 41، ص 54 وما بعدها .

[2] - أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين والغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ،ط2: ص256.

[3] - المصدر نفسه:ص 273 و 308.

[4] - عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث.ط1 المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح دمشق:الفتح1960:ص 47.

الذي ألف أكبر موسوعة في النحو – (كتاب ارتشاف الضرب)[1]– وألف كتابا مختصرا هو (اللمحة البدرية في علم العربية).

من هذا العرض السريع للمؤلفات التي ألفها العلماء– المشارقة منهم والأندلسيون– في الموسوعات ثم التحول إلى المختصرات يستنتج الباحث رغبة العلماء في تيسير النحو على الناشئة حيث أحسوا من الدارسين عزوفا عن قراءة المطولات على أننا لا نقلل من قيمة تلك الموسوعات فإن الباحث المتخصص بحاجة إليها.

لكن بعض العلماء فكروا في البحث عن أسلوب تيسير النحو، وظنوا أن تأليف المختصرات التي اختصرت بعض أبواب النحو وحذفت بعض أبوابه هو أسلوب التيسير ولكنهم اجتهدوا فأخطأوا،" فالتيسير ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات ولكنه عرض جديد للموضوعات النحوية يمكن الناشئة من استيعاب النحو مع إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وتخليصه مما علق به من شوائب فلسفية ومنطقية، ولو سلكوا الطريق الصحيح لأوصلهم إلى التيسير فعلا"[2].

4 – كتاب الواضح في العربية للزبيدي:[3]

يعد كتاب الواضح في العربية، لأبي بكر الزبيدي من أفضل الكتب التي ألفت لأغراض تعليمية، وذلك لأن صاحبه قد وضعه بعد أن عمل مؤدبا لولي عهد الأندلس (هشام المؤيد) وقد اختار ابن حزم كتاب الواضح في العربية لكي يفي بحاجة المتعلم أو بعبارة أخرى لكي يصبح كتابا مدرسيا، فقيمة الكتاب "تكمن في هذا المنهج العلمي الذي

---

[1] – الكتاب هو ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح مصطفى أحمد النماس. ط1. القاهرة. 1984.

[2] – عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف ،مجلة علوم اللغة ، مج5،ع2 ،2002، القاهرة : دار غريب للنشر:ص 10. وينظر الحلي، حازم سليمان، تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي:ص 55.

[3] – أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاشبيلي، طلبه المستنصر صاحب الأندلس من اشبيلية إلى قرطبة للاستفادة منه، فاختصر كتاب "العين" وألف الواضح في العربية وهو مؤدب المؤيد بالله هشام، قال عنه ابن خلكان:"كان أحد عصره في حلم النحو وحفظ اللغة، وكان أخبر أهل زمانة بالإعراب والمعاني والنوادر" توفي سنة تسع وسبعين وثلاث مائة ينظر للمزيد حوله ومصادر ترجمته، الذهبي، الحافظ بن شمس الدين:ى العقد الثمين في تراجم النحويين: 146. 147، تحقيق وإعداد يحي مراد، القاهرة: دار الحديث 2004.

يتبناه الزبيدي في معالجة قضايا النحو لغايات تعليمية من أجل تيسيره، وتسهيل قواعده وجعلها سائغة أمام المتعلم"[1].

وعلى اختلاف بين العلماء حول تسمية الكتاب بالواضح في العربية، أو الواضح في النحو، فإن من ترجم للزبيدي أثبت له هذا الكتاب، وعده من الكتب الميسرة والمسهلة لعلم النحو.

5 – كتاب (التوطئة) لأبي علي الشلوبين:

يعد كتاب (التوطئة) من أشهر الكتب النحوية المختصرة، فقد ألفه أبو علي الشلوبين لخدمة النحو العربي وتسهيله على الطلاب والمريدين، وقد ذكر هذا الكتاب عدد من العلماء الذين ترجموا للشلوبين، أو تخصصوا في الحديث عن المؤلفات النحوية، التي ألفت من أجل خدمة العلم. "وهذا الكتاب هو شرح للمقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي، وهو يتسم بالإيجاز لبقية الشروح"[2]، وقد أوضح الشلوبين في مقدمة كتابه هدفه من هذا الكتاب وهو التسهيل، والتيسير والإحكام لمحتويات الكتاب فهو يقول:"هذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصًول غيرالمحكمة موصولا فرع ذلك بأصله في اللفظ ميسرا، ينظم ذلك كله كلاما واحدا للحفظ"[3].

ثانيا: ابن حزم وآراؤه النحوية وأثر المذهب الظاهري:

لم يعد هناك أدنى خلاف بين الدارسين الذين يعانون البحث في رحاب العربية والإسلام أن سلفُ هذه الأمة كان لهم تصور كلي للحياة الفكرية وخاصة في حقلي اللغة والدين، فكانت العلوم الإسلامية مرتبطة أوثق ارتباط بعلوم اللغة العربية، وكان التواصل قائما بين دراسة الشعر والتوحيد والنحو والتفسير وغير ذلك مما تداخل بعضه

---

[1] – أبو بكر الزبيدي: الواضح في العربية (مقدمة المحقق). تح عبد الكريم خليفة الأردن، منشورات الجامعة الأردنية:ص 18.

[2] – إيمان عبد الله حسنات: أبو علي السلوبين وأثره في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت الأردن 2002م:ص 49.

[3] – أبو علي الشلوبين : التوطئة، تح ودراسة يوسف أحمد المطوع القاهرة. دار التراث العربي.1973 م:ص 11.

في بعض ومد بعضه بعضا في تكامل مثمر انعكس على كل فروع المعرفة الإسلامية بالثراء والخصوبة.

ولم يكن علماء النحو في الأندلس بعيدين عن الفقه والتأثر بالمذاهب الفقهية أسوة بعلماء المشرق – بل كان نحاة الأندلس أكثر تأثرا بالفقه من غيرهم من العلماء، في أي مكان، ولعل نظرة على كتب التراجم الأندلسية تطلعنا على عمق تأثر علماء الأندلس بالفقه.

فنجد "من علماء الأندلس من طلب النحو ليستعين به على الفقه والحديث أمثال العالم أحمد بن الأعرج"[1]، و"منهم من كان نحويا فقيها على المذهب المالكي أمثال أبي صالح المعافري"[2]، و"الغازي بن قيس الذي كان يحفظ موطأ مالك"[3]، "حيث أن المذهب المالكي أثر في النحو الأندلسي تأثيرا واضحا تجلى "بكثرة الاستشهاد بالحديث النبوي"[4]، و"منهم من كان شافعي المذهب أمثال ابن الأغبس[5]، وكتب التراجم تعج بالنحاة الفقهاء في الأندلس"[6]."أما المذهب الفقهي الذي كان له أعظم الأثر في النحو الأندلسي فهو المذهب الظاهري الذي ينادي بالأخذ بظاهر النص دون الحاجة إلى الغوص في متاهاته أو تحميله أكثر مما يطيق فليس في هذا المذهب، وعند إمامه في الأندلس ابن حزم، مجال للاجتهاد بالرأي، أو بالقياس أو بالمصلحة،أو بالذرائع"[7]وكان لعلم النحو عند ابن حزم مكانة مميزة، فهو يدعو العلماء الفقهاء في عصره إلى تعلم النحو، ويرى أنه: " لو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي –عليه

---

[1] – أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: ص299.

[2] – المصدر نفسه: ص 272.

[3] – عبد الله بن محمد ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ، تح عبد الرحمن السويفي روحية، ط1 بيروت لبنان ، دار الكتب العلمية 1417هـ/1997 : ص272 .

[4] – عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ،ط2 ،جامعة قار يونس بنغازي 1993: ص28.

[5] – أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين : ص 282.

[6] – ينظر: أبو بكر الزبيدي طبقات النحويين واللغويين:ص 260، 289، 295، 302، 307 وابن الفرضي، عبد الله ابن محمد: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس:ص 438، 404، 288، 24، 222 والحميدي محمد بن فتوح: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس:ص 282 .

[7] – محمد أبو زهرة: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة. 1962 م : ص398.

الصلاة والسلام- ولو سقط لسقط الإسلام، ويعد ابن حزم تعلم النحو واجبا على كل من يريد أن يجلس ويفتي الناس "[1]، وهذا النحو الذي يدعو إليه يجب أن يناسب مذهبه الفقهي الظاهري الرافض لكل القياس والاجتهاد والجدل والعلة التي يعتبرها -في النحو- فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما عدا هذا، فهو - مع أنه تحكم فاسد متناقض- أيضا كذب، لأن قولهم كان الأصل كذا فنقل إلى كذا...." شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منه بعد ذلك"[2].

إن أفكار ابن حزم النحوية السابقة مستمدة من أفكاره الفقهية التي ذكرها في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) "حيث فند كل ما يعرف بالقياس والتعليل والتأويل الفقهي، ودعا إلى الأخذ بظاهر النص"[3]. وكانت هذا الأفكار الفقهية والنحوية محط اهتمام العالم الكبير ابن مضاء القرطبي، الذي جاء بعد ابن حزم بحوالي قرن ونصف فناقشها، ودافع عنها واتفق مع ابن حزم فيما ذهب إليه من بطلان العلل النحوية، وما كتابه الشهير (الرد على النحاة) إلا خلاصة لفكره، ومذهبهما الجديدين في النحو اللذين استمداهما من المذهب الظاهري.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن مضاء بتأثير من نزعته الظاهرية رد بهذا الكتاب على نحاة المشرق- فيقول:" إن من يرجع إلى نصوص (الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبه ثائر على المشرق وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة سيده عليه وأيضا فإنه يلاحظ نزعة "ظاهرية" في ثنايا الكتاب ما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين والمحرضين على هذه الثورة :"إن لم يكن المؤلب والمحرض الأول كما يقضي بذلك منصبه، والغريب أنه لم يُعْن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق وإن عني بالتأليف ضد

---

[1] - أبو محمد علي ابن حزم: الرد على ابن النغريلة اليهودي، القاهرة: دار العروبة. 1960م : ص 160. وابن حزم أبو محمد علي، مراتب العلوم، تح إحسان عباس القاهرة. 1954: ص 66.

[2] - أبو محمد علي ابن حزم: التقريب لحد المنطق. تح إحسان عباس. بيروت. 1959م:ص 168.

[3] - عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث. ط1. منشورات مجمع اللغة العربية الأردني. عمان. الأردن 1407هـ-1986م:ص39.

النحو المشرقي فقد صب عنايته كلها ضد النحو"[1]. وتجاوز ابن مضاء العلة النحوية ليدعو إلى ترك العوامل، وإلغاء القياس والتقدير والتأويل في مجال دراسة النحو، وهذا هو ما دعا إليه الفقيه ابن حزم في مجال الفقه والإفتاء.

ويمكن رؤية أثر المذاهب الفقهية وبخاصة المذهب الظاهري على النحو العربي في الأندلس من زاوية، ألا وهي المناظرات النحوية التي أسهمت بدرجة كبيرة في تطور النحو في الأندلس، فهذه المناظرات جاءت تالية للمناظرات الفقهية بين أصحاب المذاهب المتصارعة في الأندلس، وكان تأثير الفقهاء والمتكلمين واضحا في النحاة وبخاصة فيما يتعلق بالقياس والتعليل وكثرة الاستشهاد، وما يحتاجه المتناظر لإثبات قوته وإضعاف خصمه، ويظهر فضل ابن حزم في تطور هذه المناظرات جليا، لأنه إمام لمذهب جديد على الأندلس فاضطر هو وأتباعه إلى إثبات وجودهم على الساحة الفقهية في الأندلس، وكانت المناظرات أقوى أسلحتهم في ذلك، لذلك فقد بسط القول في قواعدها وشروطها، والمصطلحات المتداولة فيها[2].

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: المقدمة. تح الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف:ص19–20.

[2] – ينظر، ابن حزم أبو محمد علي: الإحكام في أصول الأحكام. مكتبة الخانجي. مصر 1345هـ. ط1: ص20/1.

ثالثا: دعوة ابن مضاء إلى التيسير تطبيقاتها :(هدم نظرية العامل)

1 – الثورة على العلل النحوية ورفض نظرية العامل:

أسلوب ثالث اتبعه علماء النحو في الأندلس من أجل تيسير النحو العربي،وتبسيطه وتذليل قواعده للطلبة والمريدين، تمثل هذه المرة بثورة عنيفة شنها بعض علماء الأندلس الذين كان هدفهم التسهيل والتيسير على الطلبة، تمثل في رفض العلل النحوية لأنها – بحسب رأيهم– هي السبب الأساس في تعقيد النحو، وجعله صعبا على الطلبة ومداركهم، لذلك رأوا ضرورة التخلص من هذا السبب حتى يعود النحو إلى هدفه الذي وجد من أجله، وهو فهم القرآن الكريم وحفظه، وفهم حياة الرسول – صلى الله عليه وسلم– وسيرته، فثار علماء النحو ضد هذا السبب وأعلنوا عليه حربا عشواء، اختلفت حدتها من عالم لآخر، فأبو حيان ثار بطريقة أقل عنفا من ابن مضاء القرطبي، الذي ثار ثورة عظيمة لتحطيم كل قيود النحو وأغلاله، المتمثلة في العلل النحوية الثواني منها والثوالث، ونظرية العامل وغيرها.

بدايات العلة النحوية:

إن الحديث عن بداية العلة النحوية يعود إلى عصر النحو الأول، حيث ذكرت بعض المصادر التراثية،" أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو أول من نهج العلل أي أن نحو قبل ذلك كانا عاما مبهما يفتقر إلى تعليل الأحكام"[1]، وقصته مع الفرزدق مشهورة حين هجاه لأنه اعترض عليه وطلب منه تعليلا لما يقول[2].

وقد سار على نهج ابن أبي إسحاق عدد من تلامذته منهم:" أبو عمر بن العلاء الذي كان يطلب التعليل حين يسمع كلاما يشكل علة فهمه"[3]، وكذلك الأمر بالنسبة لعيسى بن عمر الذي كان يضع تعليلا لما يسمعه، و لم يستطع أن يدركه جيداً، و كانت تلك التعليلات بسيطة في مجملها تدور حول العامل و المعنى المقصود من القول

---

[1] – جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، دار الفكر للنشر والتوزيع،ط1، (1404هـ/1984م):ص 85 .

[2] – ينظر القصة في: ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة المدني(1967م): ص20.

[3] – المصدر نفسه :ص 29.

المعلل، حتى جاء الخليل، و رأى أن كلام العرب هذا لم يكن ليوضع دون علل أو تعليل، فأطلق لعقله العنان في التفكير في العلة القائمة خلف هذا القول أو ذلك المعنى، و يبدو ذلك جلياً في رده على سؤال من معاصريه، " أعَنِ العرب أخذتَ هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها و طباعها وعرفت مواقع كلامها، و قام في عقولها علله، و إن لم يُنقل ذلك عنها، اعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، و إن لم تكن هناك علة له (أخرى)، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، و قد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة،والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا و كذا، و بسبب كذا و كذا، سنحت له و خطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني الدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها الذي دخل الدار،وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هو أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[1].

"و قد جاءت تعليلات الخليل مدعمة بالأمثلة، قصداً إلى التوضيح، و تمكيناً للعلة كما فعل حيث قاس المنادى على أسماء الإشارة و قاس النكرة على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وكانت معظم تلك العلل تدور حول العامل أو العوامل التي ترفع أو تنصب أو تجزم"[2]، و بعد أن نضجت العلة على يد الخليل و أصبحت أداة ووسيلة مهمة لتعليم النحو و فهمه، وجدت تلك العلة أنصارها و عاشقيها من العلماء، و" كان من أشهرهم تلميذ الخليل النجيب سيبويه، الذي أشبع كتابه تعليلاً و قياساً"[3]، فكان هذا الكتاب محط إعجاب لكل العلماء الذين يحبون العلة و يرغبون فيها، حتى وصل الأمر بالبعض منهم أن يدافع عن العلة، و يرد على من ينقدها متهماً إياه بالعجز عن فهمها أو إدراكها.

---

[1] – أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: تح مازن المبارك. القاهرة. مطبعة المدني. 1959: ص66.

[2] – جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل ابن أحمد في النحو العربي:ص 99–91.

[3] – خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ،الكويت، وكالة المطبوعات .1966 م:ص202ــ211 .

و أضحى التعليل من موضوعات الخلاف في العصور المتأخرة، ففي حين أنكره بعض النحاة، و لاسيما نحاة المغرب و الأندلس الذين كان للمذهب الظاهري في الفقه أثر واضح على مذهبهم النحوي، كابن مضاء القرطبي و أبي حيان النحوي، عمّق نحاة المشرق بشكل خاص الاتجاه التعليلي، هذا ابن يعيش النحوي يشرح للقارئ سبب انقسام الضمير إلى متصل و منفصل: " و القياس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أوجز لفظاً و أبلغ في التعريف، و إنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر،فبعضها يكون مبتدأ، نحو " زيد قائم" فإذا كنيت عنه قلت: هو قائم، أو أنت قائم إن كان مخاطباً لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، لذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً.."[1] ويعلل حركة تاء الرفع بأن " التاء هنا (جلستُ) اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثانٍ."[2]

ويمضي ابن يعيش على هذا النحو الرائع من التعليل، و مخاطبة العقل مفسراً سبب اختلاف حركات التاء، و سبب اقتصار المخاطب المثنى على ضمير واحد، في حين أن للجمع ضميرين.

بل إن الفراء، و هوالمؤسس العملي لمدرسة الكوفة و المتوفى عام (207هـ) أي بعد وفاة سيبويه بربع قرن، يحتج لسقوط نون الوقاية في (أنّ) و (كأنّ) و (لعلّ) " بأنها بعدت عن الفعل، إذ ليست على لفظه، فضعف لزوم النون لها، و (ليت) على لفظ الفعل، فقوي فيها إثبات النون، ألا ترى أن أولها مفتوح و ثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح، فهو كقام و باع.."[3]

لقد شكل هذا الاهتمام بالعلة النحوية و التعليل لكلام الله، و كلام العرب مصدراً أساسياً من مصادر الصعوبة و التعقيد في النحو العربي، و هذا الكلام لم يرق لعلماء النحو الأندلسي أو حتى للفقهاء منهم، فأعلنوا عليها – العلل – ثورة بلا هوادة. و كان من أشهرهم، ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتاباً كاملاً اسماه(الرد على النحاة)، أي الرد عليهم في تقديس العلة و العوامل، و بيان فساد هذا الرأي عندهم.

---

[1] – يعيش بن علي ابن يعيش: شرح المفصل ، بيروت. عالم الكتب: 85/3

[2] – المصدر نفسه: 86/3.

[3] – المصدر نفسه: 91/3.

نظرية ابن مضاء من أجل التيسير:

أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن مضاء القرطبي، هذا الاسم الحقيقي لشخصية عربية مسلمة أندلسية، ثارت على تقاليد الآباء و الأجداد، فكانت تلك الشخصية ممن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك (541هـ)[1] في بلاد الأندلس ثم رحل إلى المغرب ليعين قاضياً في مراكش في فترة النشوة و القوة لدولة الموحدين،فكان فقيهاً ظاهرياً تابعاً لأستاذه وإمامه ابن حزم الأندلسي، وهذا الفقه و التفقه لم يكونا إلا سبباً من أسباب توجه ابن مضاء نحو النحو و علوم اللغة العربية. وكان تأثير الفقه الظاهري واضحاً عليه، لذلك فقد ثار على نحاة المشرق في فقههم ونحوهم و دعاهم إلى منهج جديد في الفقه و النحو، و لكن ثورته على النحو كانت أعنف و أكثر وضوحاً خصوصاً إذا عرفنا أن كتاب (الرد على النحاة) هو الكتاب الذي وصل إلينا كاملاً بعد أن حققه و نشره شوقي ضيف الذي يرى أن عصر الرد على النحاة كان عصر الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه. " حيث كانت دولة الموحدين التي كان ابن مضاء قاضي قضاتها تتزعم هذه الثورة، و تأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، لترد فقه المشرق على المشرق، وتابع ابن مضاء ليرد به نحو المشرق على المشرق"[2].

فعندما قام المهدي بن تومرت بدعوته الشهيرة التي انتهت إلى تأسيس دولة الموحدين في المغرب والأندلس، والتي وظف فيها جانباً من ظاهرية ابن حزم، خصوصاً منها رفض القياس في الفقه، كان من الطبيعي أن تعود هذه الدولة بعد استقرار أمرها إلى الأصول الفكرية التي قامت عليها الدعوة المؤسسة لها، وفي مقدمة ذلك الأخذ بالظاهر في العقيدة والشريعة.

أسس ثورة ابن مضاء في تيسير النحو:

يمكن توضيح الأسس التي قامت عليها ثورة ابن مضاء و أثر هذه الثورة في تسهيل النحو العربي:

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الاشبيلي، المتوفى سنة 541هـ. ينظر السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات الغويين و النحاة :ص86/2

[2] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: ص 16–17 (مقدمة المحقق).

1 – إلغاء نظرية العامل:

ما إن يفتح القارئ كتاب الرد على النحاة في صفحته الأولى إلا ويجد الثورة على نظرية العامل النحوي، اعتباره من القضايا التي يستغني النحو عنها، حيث يقول ابن مضاء:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عنه بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب." ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل،وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه. فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفاسد"[1].

فابن مضاء يرى أن هذه العوامل يجب أن نستغني عنها، إن أردنا للنحو اليسر و السهولة، و اعدَّ تلك العوامل خطأً ويجب العودة عنها، سواء أكانت عوامل معنوية أم لفظية، لذلك يجب هدم هذه المقولة وتخليص النحو العربي منها، لأن العامل في رأيه هو للمتكلم نفسه "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث. فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لاشيء غيره"[2].

وبيَّن ابن مضاء أن هذه العوامل لا يقبل بها عقل أو شرع، ولا يرضى أحد من العقلاء هذه العوامل أو تلك المعاني التي وضعها النحاة. "لأنها لا تستند على حق ولا على واقع وما العامل" وما هذا الذي يقوله النحويون في مثل (ضرب زيد عمرا)، إذ يزعمون أن ضرب عمل الرفع في زيد والنصب في عمرا، وإن النحاة ليبالغون في ذلك حتى لنراهم يذهبون إن علامات الإعراب هي آثار حقيقية للعوامل، ثم هم على ما هو معروف يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل، وبيان أنواعها، ومتى

---

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 76-77.

[2] – المصدر نفسه:ص 77.

تحذف؟ ومتى تذكر؟ وإنهم ليتورطون في أثناء ذلك في مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها[1].

وحتى لا يتعرض ابن مضاء إلى هجوم من نحاة المشرق ومناصري العامل النحوي، فقد أوضح أنه قد سبق بهذه الفكرة من قبل عالم من أكبر علماء المشرق في النحو العربي وهو العالم أبو الفتح بن جني وغيره حيث يقول في (خصائصه):"وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليدرك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعلم من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[2]، وقد ساق ابن مضاء دليلا على فساد نظرية العامل، وأنها سبب رئيس في صعوبة النحو العربي، هذا الدليل هو باب التنازع، حيث أدت بهم نظرية العامل إلى رفض بعض أساليب العرب،ويضعون مكانها أساليب أخرى تسولها لهم فكرة العامل[3].

وقد انطلق ابن مضاء في نظرية هدم العامل النحوي من مبدأ واحد هو مبدأ التيسير والتسهيل، وذلك لأن هذه النظرية لا تهدم النحو العربي بل تسهله وتيسره،فنظرية العامل تغذي الجدل الكثير بين النحويين، ذاك الذي لا يكون منه طائل سوى التعب ومضيعة الوقت، وكذلك فهي تأتي بأساليب وصيغ لا تقبلها العربية وترفض أساليب أخرى موجودة في العربية، وهي لا تساعد على الفهم السليم والصحيح للغة العربية، والحركات الإعرابية ومعانيها والهدف منها، لذلك لابد من التخلص منها لأن وجودها فيه صعوبة النحو،وبعد عن مراده الأصلي،" وهو فهم المعنى المقصود بالطريقة السليمة الصحيحة التي لا تؤدي إلى إخلال في المعنى، فهذه النظرية تكثر من

---

[1] – ينظر شوقي ضيف : مقدمة كتاب الرد على النحاة : ص 61.

[2] – المصدر السابق: ص 77، أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص :ص109–110.

[3] – المصدر نفسه:ص 32، (مقدمة المحقق)

التأويل وتعدد احتمالات التوجيه"[1] فهذا التأويل قد يكون قريبا أو بعيدا وأحيانا تحمل اللفظة على أوجه الإعراب المختلفة حسب دورات العامل فيها، فالبيت الشعري المشهور للفرزدق: (البسيط).

مَا أَنْتَ بالحُكمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ ولاَ الأَصيلِ ولاَ ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[2].

أوضح مدى فساد قضية العامل، لأن دخول اللام على الفعل المضارع لا يجوز وهو خطأ، لكن النحاة ونظرا لرأيهم المسبق واعتبار هذا البيت من عصر الاحتجاج لم يستطيعوا تخطئة الشاعر بل خرجوه على الشذوذ تارة، وعلى الضرورة القبيحة أخرى[3]، والبعض اعتبر اللام موصولة بمعنى الذي، فهل الأسهل هذه التخريجات التي لا تستند إلى تحليل منطقي معقول، أم أن نقول للخطأ خطأ، حتى ولو صدر من شاعر يحتج بشعره، فالبعيد عن الخطأ هو –فقط– القرآن الكريم، والحديث الصحيح الوارد في الصحيحين، وابن مضاء لا يرضى لأحد أن يقف في وجه دعوته، نظريته بضرورة التخلص من العامل، حتى ولو كان إجماع العلماء عليها، لأنه ومن منطق مذهبة الظاهري في الفقه لا يعترف بالإجماع الفقهي، ومثله النحوي فهو يقول مدعما رأيه برأي ابن جني:"إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جني في (خصائصه):"أعلم أن إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[4].

2 – الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة:

هذا الأساس الثاني الذي انتهجه ابن مضاء من اجل تيسير النحو العربي وتسهيله، فهو يعترض وبشدة على تقدير العوامل المحذوفة (الضمائر المستترة في

---

[1] – محمود أبو كته: نظرية العامل النحو بين التأييد والنقد، مجلة جامعة بيت لحم، آب 1987: ص69/6

[2] – ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب إشرف مكتب البحوث والدراسات. بيروت لبنان، دار الفكر 1414 هـ / 1994،:ص 30.

[3] – المصدر السابق:ص 31.

[4] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 82، ابن الجني، أو الفتح عثمان: الخصائص: 189/1 وما بعدها.

المشتقات والأفعال أو متعلقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف) وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام[1].

وقد كان اعتراضه عليها بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل، واتخذ ابن مضاء القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه، مصدرا أساسيا في رده على التقدير للعوامل المحذوفة، حيث إن الرسول –عليه الصلاة السلام– يقول:"من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ "[2]، فأنت عندما تقرر أن هناك محذوفا في القرآن الكريم فقد خالفت ووقعت في الحرام، فمن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم... ومما يدل على أنه حرام الإجماع وعلى أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته." وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أحرى لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها"[3]،" فابن مضاء في نظرته إلى التيسير يرفض كل تلك التقديرات والمحذوفات، ويقف إلى جانب النص اللغوي، فالتقدير في نظره نوع من التخيل والظن لا يستند إلى أي دليل، وهنا يبرز التأثر بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزيادة في النص دون دليل، فالزيادة حرام ولا يقبله أهل الظاهر"[4] ومن المضمرات التي قدرها النحويون ورفضها ابن مضاء نضرب الآتي لنرى أيها أسهل على الطالب أهي التقديرات والتأويلات والمضمرات أم الأخذ بالظاهر والبعد عن هذه المضمرات؟

أ. إضمار فعل متعد بعد حرف النداء:

فالنحاة يقولون: "إن الجملة (يا عبد الله) فيها فعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي في حين أن ابن مضاء يرى أنه لا داعي لهذا التقدير لأنه سيؤدي إلى تغير المعنى وتحويله من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر"[5] والأسهل لنا أن نعرب دون تقدير أو تأويل.

---

[1] – تنظر هذه الأقسام في ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة :ص 131 وما بعدها.

[2] – رواه الترمذي.

[3] – ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة:ص 82.

[4] – معاذ السرطاوي: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوي،عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1. 1408هـ/1988 :ص 131.

[5] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 80/79.

ب. إضمار أنْ بعد الفاء أو الواو:

فالنحاة يرون أن الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة، في حين أن ابن مضاء ينتقد ذلك ويرفضه لأنه فيه نقص في المعنى واختلال في المراد "ألا ترى أنك إذا قلت:(ما تأتينا فتحدثنا) كان لها معنيان: أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث... والوجه الآخر (ما تأتينا محدثا) أي أنك تأتي ولا تحدث وهم يقدرون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين"[1].

ولسنا نحن المتأخرون زمنا من عانى أقوال النحاة تلك بل إن ثمة من حيَّره ذلك في زمانهم فأحدهم راعه نصب المضارع تقديرا بعد واو المعية أو فاء السببية واعتبار النحاة لذلك أنه بسبب "أن" المحذوفة وقد كاد الرجل أن يمسه الجنون من ذلك القول فكتب إلى نحوي من نحاة البصرة المعاصرين له، وهو أبو عثمان بكر المازني يشكو ما لقيه من عنت في فهم النحو ومرادات النحاة...: (المتقارب):[2]

تَفَكَّرْتُ فِي النَّحْوِ حَتَّى مَلَلْتُ * وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي لَهُ وَالبَدَنْ
فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِمًا * وَكُنْتُ بِبَاطِنِهِ ذَا فَطِنْ
خَلاَ أن بابًا عَلَيْه العَفاءَ * للفَاءِ يالَيْتَهُ لم يَكُنْ
وَلِلوَاوِ بَابُ إلى جَنْبِهِ * مِنْ المَقْتِ أحْسِبُهُ قَدْ لَعَنْ
إذَا قُلْتَ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَالُ * لَسْتُ بِآتِيكَ أوْ تَأتِيَنْ
أجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذا كَذَا عَلَى * النَّصْبِ قِيلَ لِإضْمَارِ أنْ
فَقَدْ كِدْتُ يابَكْرُ مِنْ طولِ مَا * أُفَكِّرُ فِي أمْرِ أنْ أُجَنْ

"فالمضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية إذًا ليس منصوبا بهما، و"أن كانتا ظاهرتين بل هو منصوب بـ"أن" المضمرة، وفي ذلك تعسف بين يأباه حس النحوي العالم بالنحو كصاحب الأبيات، وكابن مضاء الذي وردت تلك الأبيات في كتابه الذي بين أيدينا"[3] ، حيث يعكف صاحبه على

---

[1] – المصدر السابق: ص 81.

[2] – أورد هذه القصيدة أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي في كتاب /أخبار النحويين البصريين/نشرة فرينس كرنكو -الجزائر ص78.

[3] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 33.

التدليل على فساد رأي النحاة في هذه القضية، وفي غيرها من التقديرات والتأويلات.

ج. تقدير متعلقات المجرورات:

يرى النحاة أن شبه الجملة من الجار والمجرور لا تأتي خبرا أو صفة أو حالا أو صلة، بل هي متعلقات بمحذوفات، فمثلا زيد في الدار أو رأيت الذي في داره، أو مررت برجل من قريش، فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار) لأنهم قيدوا أنفسهم بقاعدة نحوية لا يجب الخروج عنها، وهي أن حروف الجر إذا لم تكن زائدة ودخلت على تلك الأسماء فلابد لها من عامل يعمل فيها إما أن يكون ظاهرا كقولنا (زيد قائم في الدار) أو مضمرا كقولنا (زيد في الدار).

وابن مضاء يرى أن هذه التقديرات من شأنها أن تضيف صعوبة إلى النحو العربي وتدريسه، لذلك لابد من التخلص منها والابتعاد عن التقدير، بل واعتبار الجار والمجرور في محل رفع الخبر، أو نصب الحال، وما إلى ذلك لأن هذا أسهل وأيسر وأعم للفائدة، لأنه لا حاجة لزيادة أو تقدير فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار[1].

د. تقدير الضمائر المستترة في المشتقات

عارض ابن مضاء تقدير الضمير المستتر في المشتقات، وخالف النحاة في ذلك، فمثلا (زيد ضارب عمرا) فكلمة ضارب وضعت لمعنيين هما: "لتدل على الضرب، ولتدل على الفاعل غير المصرح به، وهو يرى أنه لا داعي لتقدير زيد ضارب هو عمرا، لأن ضارب يدل على الفاعل غير المصرح به،وزيد يدل على اسمه (اسم هذا الفاعل) فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا"[2].

---

[1] – ينظر :المرجع السابق:ص 87.

[2] – ينظر:ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 88، و محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: عالم الكتب:ص 204.

هـ. تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:

وكذلك رفض ابن مضاء فكرة استتار الفاعل مع الأفعال في قولنا (زيد قام)، لأنه حسب رأيه، لا داعي لهذا الاستتار سوى قول النحويين:"الفاعل لا يتقدم ولابد للفعل من فاعل، فالفعل يدل على الفاعل دلالة لفظية، ونحن نعلم أن الفاعل من صيغة الفعل ولفظه فيعلم فاعله غائب مذكر، وأعله فاعله أنا[1] وما إلى ذلك فما الداعي إلى التقدير والتأويل ؟أليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل؟ فإذا كان الفاعل معلوما ومعروفا فما الداعي إلى التعقيد التأويل؟

3- إلغاء العلل النحوية

وأساس ثالث نادى به ابن مضاء من أجل ترسيخ نظريته الداعية إلى تيسير النحو العربي، تمثل هذه المرة في الدعوة الصريحة الواضحة إلى إلغاء العلل النحوية، وخاصة تلك العلل الموسومة بالثواني والثوالث، فابن مضاء قسم العلل إلى قسمين: الأول مقبول ولا بأس به وهو العلة الأولى، والقسم الأخر مرفوض ويجب التخلص منه وهو العلل الثواني والثوالث، "ولعل ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقا من مذهبه الظاهري الذي يقدس النص اللغوي، ويقف أمامه ولا يدعو إلى تجاوزه لذلك فهم ينفون السببية في النصوص جميعها"[2].

" لقد كان المذهب الظاهري يدعو إلى التخلص من العلل الفقهية لنصوص وكذلك الأمر بالنسبة للنحو، فابن حزم يصف تلك العلل بالفساد الذي يجب التخلص منه ونحن إن شاء الله موردون مشاغب أَصحاب العلل... وحل شغبهم الفاسد"[3]، "لقد أراد ابن مضاء أن يريح الناس من عبث طويل

---

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 92، محمدعبد، محمد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث:ص 206.

[2] – معاذ السرطاوي: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية:ص114.

[3] – معاذ السرطاوي: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية:ص 114.

للنحاة،وذلك عن طريق إلغاء العلل النحوية، والعلل الشرعية"[1]، فهو يدعو إلى الأخذ بالعلة الأولى فقط وأما غيرها فهو باطل لا يفيد معرفته ولا يضر جهله، لذلك نادى بصراحة بضرورة "أن يسقط من النحو العلل، الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا (قام زيد) لم رفع الفاعل؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[2].

إن ابن مضاء يرضى بالعلة الأولى لرفع الفاعل، وهي أنه فاعل ويرفض تعليل رفع هذا الفاعل، ويحيل هذا الرفع إلى كلام العرب فقط، ويرى أنه لا داعي لمعرفة تلك الدواعي أو تلك العلة التي تقف خلف رفع الفاعل أو نصب المفعول، لأن معرفتها وجهلها سيان، " فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم"[3].

لقد عاب ابن مضاء على النحاة الأخذ بالعلل النحوية والإسراف بها،حتى وصل ببعضهم الولع بها فهو يقول: "وكان الأعلم – رحمه الله– على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته – رحمه الله– يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها"[4].

وضرب مثالا على فساد علل النحاة وأنها لا تؤدي إلا إلى تعقيد النحو،وجعله يدور في متاهات لا حاجة له بها، ومنها مثلا العلة التي ساقها المبرد من "أن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكنا، نحو (ضربْنَ، ويضربْنَ) وقال فيما قبلها: إنه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات، لأن

---

[1] – ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة القرطبي: المقدمة:ص 35.

[2] – المصدرالسابق:ص 130.

[3] – المصدر نفسه:ص 131.

[4] – المصدر نفسه:ص 137.

الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد، ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا"[1].

ولا يخفى على دارس النحو العربي، والباحث في أصوله "أن هذه الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث من النحو العربي، والاكتفاء بالعلة التعليمية الأولى، يساعد وبشكل كبير جدا في تسهيل النحو وتيسيره، وتخليصه من الصعوبة التي لحقت به، بعد أن تأثر بالمذاهب الفلسفية"[2] أو مذاهب أهل الكلام الذين يرون في العلل وذكر الأسباب أساس العلم، وكذلك إن هذه العلة تسوق إلى علة لا فائدة منها، وما علة المبرد السابقة حول النون إلا مثالا بينا على فساد العلل التي يجب التخلص منها لتخفيف هذا النحو والعودة به إلى الطريق القويم المستقيم.

4- الدعوة إلى إلغاء القياس

كانت هذه الدعوة من الركائز الأساسية في نظرية ابن مضاء من أجل تيسير النحو العربي والخروج به من بعض تعقيداته، وتقوم هذه الركيزة في تيسير النحو على رفض قياس عامل لعامل آخر في العمل، "فالشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع"[3]، والسبب في ذلك "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبِّه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع"[4]، وضرب مثالا على فساد القياس في النحو هو "إعراب الفعل المضارع حيث يذهب النحاة إلى أنه أعرب لشبهه

---

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: 137.

[2] – فضل العابد: الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي (رسالة ماجستير مخطوطة) جامعة الأزهر غزة 2002. :ص 41.

[3] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 134.

[4] – المرجع نفسه:ص 134.

الاسم،أوبمعنى أدق أنه قيس على الاسم فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع"[1].

والنزاع والاضطراب في القياس لا جدوى منه في رأي ابن مضاء وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة وقد وضح ذلك في أمرين،الأول:" ليس هذا من اللغة الفصيحة التي يحتاجها الناس، فحاجة الناس إلى معرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع أما الثاني: إنه مظنون مستغنى عنه، والظن ليس نصا من نصوص اللغة، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة"[2].

إن الدعوة إلى إلغاء القياس هي بالتالي دعوة مبطنة لإلغاء العلل مرة أخرى، وهذه الدعوة من شأنها أن تسهم بجزء ليس باليسير في تيسير النحو العربي وتسهيله.

5- الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية:

دعوة أخرى من أجل التيسير والتسهيل في مجال النحو العربي، تمثلت في دعواه إلى إلغاء كل التمارين غير العملية التي أثقلت النحو بعلل، وأقيسة لا طائل تحتها سوى الجهد والخلاف والتعب، ولذلك يرى ابن مضاء أنه إذا أردنا أن نسهل نحونا العربي ونعيده إلى مجده الأول وإلى هدفه الأول، فيجب أن نخلصه من هذه التمارين التي ضرب لها مثلا من قول النحاة "ابن من البيع على مثال فُعْل فيقول قائل (بوع) أصله بُيْع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل"[3]، وقد ساق ابن مضاء حجج النحويين في هذه القضية، وأوضح فسادها وأنها لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، فأي فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بُيْع) التي لم تأت عن العرب، والتي

---

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:ص 39 (مقدمة المحقق شوقي ضيف)،وينظرالمصدرنفسه:ص 135.

[2] – محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء علم اللغة الحديث:ص 101.

[3] – ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة: ص 138.

لسنا في حاجة إلى استعمالها؟ وإن ابن مضاء ليقول:" إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[1].

ومن هذا المنطلق دعا ابن مضاء إلى إلغاء التنازع والاشتغال وتخليص النحو منهما فقول النحاة: "(أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول وأعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا"[2]، وما إلى ذلك من الأمثلة التي قال عنها:"إنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب. وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم"[3].

إن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى تخليص النحو من التمارين غير العملية تعد ركيزة أساسية من ركائز نظريته الداعية إلى تخفيف النحو وتسهيله على الناس، حتى يستطيعوا حفظه وحفظ اللغة الفصيحة وهذه الدعوة تسهم في هذا التسهيل المنشود الذي طالب به ابن مضاء وسخر كل مجهوداته من أجله ومن أجل تحقيقه في ميدان النحو كما هو في ميدان الفقه الإسلامي.

6- الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا:

ختم ابن مضاء القرطبي نظريته الداعية إلى تسهيل النحو وتيسيره بدعوة عامة جلية تمثلت" في وجوب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه مما لا يفيد نطقا، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقا"[4].

تلك كانت خاتمة دعوة ابن مضاء أجملها في سطور معدودة دعا إلى حذف كل زائد، والإبقاء على المفيد للغرض المرجو وهو تعلم النحو وحفظه وتطبيقه، ونحن نشعر اليوم وبعد أن مضت قرون عدة على دعوة ابن مضاء وكأنه يتحدث بلسان طلابنا، فحملته الشعواء التي شنها على نحاة المشرق وما

---

[1] – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة (المقدمة):ص 44.

[2] – المصدر السابق:ص 98.

[3] – المصدرنفسه:ص 99.

[4] – المصدرنفسه:ص 141.

ذهبوا إليه من إيغال في القضايا النحوية والصرفية حتى آل مآل لغتنا إلى لغات عدة كلغة أكلوني البراغيث ولغة بني الحارث وهذيل.

كانت تلك الحملة حافزا لعدد ليس بالقليل عن علماء اللغة الذين ساروا على الطريق ذاتها، ودعوا إلى تخليص النحو مما لا يفيد، و"من أشهرهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابة (إحياء النحو)، وشوقي ضيف محقق كتاب (الرد على النحاة)، الذي دعا إلى تصنيف جديد للنحو العربي، ومهدي المخزومي الذي رفض العلل والعمل بها، وغيرهم الكثير الذين شاركوا ابن مضاء هم تعقيد النحو والتخلص من كل ما لا يفيد نطقا"[1].

4 – آثار نظرية ابن مضاء وآراء علماء زمانه فيها:

لقد تأثر عدد من العلماء المحدثين والقدماء بابن مضاء، فمنهم من دعا بدعواه وبحديثه بكل وضوح وصراحة، ومنهم من دعا بشكل مبطن خفي وسنعرض الآن لعدد من علماء النحو في الأندلس الذي دعوا إلى ما دعا إليه ابن مضاء سواء أكانوا متأثرين به أم أنهم ثائرون مثله لم يرق لهم تحول النحو العربي إلى ألغاز ولعب رياضية أو قياسات عقلية ولعل من أشهر هؤلاء أبو حيان الأندلسي.

رأي ابن السيد البَطَليوْسي (ت 512 هـ).

كان ابن السيد من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس، ومن أكثرهم إنتاجا، وأغزرهم تأليفا، وقد صرح ابن السيد عن موقفه من إقحام النحاة للمنطق في مجالات علم النحو، وذلك لأن هذا الإقحام يجر على النحو ويلات التعليل والجدل والنقاش، ولذلك فقد أعلن عليهم هجوما ورفض إدخال المباحث المنطقية في النحو، فقال: " فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق.

[1] – معاذ السرطاوي : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية:ص 139 وما بعدها.

وصناعة النحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة، والوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم..."[1].

وقد ظهر موقف ابن السيد من كثرة التعليل، وفساد هذا التعليل، من خلال أبيات شعرية أجاب عنها حول لفظة لا بأس حيث بين فساد هذه العلل،وما ينتج عنها من خلاف أمل الطالب، وأبعده عن مقصده، فقال (الطويل)[2]

وقَدْ أَكْثَرُوا فِيهِ المَقَالَ وشَتَّتُوا إِلَى أَنْ أَمَلُّوا النَّاظِرِينَ وأَبْرمُوا
وأَكْثَرُ مَا قَالُوهُ مَا فِيهِ طَائِلٌ لِقَارِئِه إلاَّ الكَلاَمُ المنَمْنمُ

رأي ابن الطراوة (ت 528 هـ)

"لقد عرف عن ابن الطراوة أنه تفرد بآراء خالف فيها جمهور النحاة"[3] حيث أنه كان يعد المعنى هو الأساس في لسان العرب، "فهو الذي يحكم في الجملة وإذا عرف الإنسان المعنى فلا داعي للغوص في متاهات الإعراب وهذا ما نقله عنه ابن أبي الربيع إذ يقول: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وأنصب ما شئت"[4] "فهذا الكلام دليل واضح على تحلل ابن الطراوة من بعض قيود العلة النحوية ونظرية العامل فهو يعتقد أن الإنسان إذا استطاع أن يميز الصحيح من الخطأ في الكلام فقد نحا سمت العرب في كلامهم، فاللغة عنده موافقة لما سمع عن العرب وليست ابتداعا وتجديدا واختراع قياس وجملا لم تسمع من قبل"[5].

---

[1] – عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي. والخبر من مخطوط المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي، تح محمد سعيد الحافظ وهو غير مطبوع:ص 38.

[2] – جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر. تح طه عبد الرؤف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية 1975: 121/3.

[3] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،دار الشروق2000م:ص 197.

[4] – أبو الحسين عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الجمل ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م : 162/1.

[5] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:ص 197.

ومن الأمثلة التي دعا إليها ابن الطراوة في ترك التعليل والقياس قضية المضارعة بين الاسم والفعل المضارع، حيث أنكر ما قاله النحاة حول هذه القضية وعده باطلا فقال:"إن ما فاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له"[1]، وفي باب الممنوع من الصرف كانت الدعوة أوضح وأكثر تبيانا، حيث إنه طعن على النحاة في علل الممنوع من الصرف وبين فساد رأيهم فيما ذهبوا إليه من تعليل فقال:"زعموا أن وزن الفعل العلة والتأنيث والصفة، وهذه (أرملة) مصروفه وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع الصرف، وزعموا أن التعريف علة، لأن المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة، ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم، وقد بينا وبينوا أن تعريفه قبل تنكيره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة"[2] إن كلام ابن الطراوة السابق واضح جلي في طعنه على النحاة في العلل، فضربه الأمثلة قد بين سبب فساد عللهم وأقيستهم ويرى الدكتور حسن الملخ : " أن آراء ابن الطراوة لو وصلت إلينا كاملة لكانت دليلا على ثورته على جوانب من نظرية التعليل والعامل والقياس فقد دعا – ابن الطراوة– إلى تخليص النحو من آثار المنطق فهو كثير الخلاف لم عليه النحاة وقد صنف كتابا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة"[3].

وقد أخذ ابن مضاء فكرة رفض العامل والثورة عليه من أستاذه غير المباشر ابن الطراوة الذي هو أستاذ السهيلي الذي أخذ عنه ابن مضاء "وعرف عن ابن الطراوة الجرأة في آرائه النحوية ومحاربته للتقليد والجمود، وقد تكون

---

[1] – سليمان بن محمد الاندلسي ابن الطراوة: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. تح حاتم صالح الضامن بيروت: عالم الكتب، ط2،(1996م) :ص 49.

[2] – سليمان بن محمد الأندلسي ابن الطراوة : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:ص 97.

[3] – حسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:ص 199.

هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النحوي وما جاء به من جديد في هذا الميدان"[1].

رأي أبي القاسم السهيلي (ت 581 هـ):

"استمد السهيلي نظرته إلى التعليل من خلال آراء أستاذه ابن الطراوة"[2]فالسهيلي فقد هاجم نوعا من العلة النحوية عنيفا وضيق دائرة التعليل، حيث إنه اشترط في العلة الطرد والعكس فقال: "العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد بها الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها" وقد ساق على ذلك دليل شرعيا حول علة الإسكار في الخمر"[3].

لقد كان لآراء السهيلي في قضية التعليل دورها في تخليص النحو من بعض العلل ما ساعد على تسهيله وتيسيره على الطلبة، وإن كانت تلك الآراء نظرية في بعضها فلا أحد ينكر تأثيرها على النحو، وخصوصا أنها جاءت شديدة اللهجة، فهو يبين بوضوح "أن تلك العلل فائدة ويجب تخليص النحو منها، فالسهيلي اقترب نظريا – على الأقل– من موقف ابن مضاء القرطبي الداعي إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث رغبة في التيسير والتسهيل"[4] وقد ظهر ذلك في معرض حديثه عن العلل في باب الممنوع من الصرف إذ يقول "وهذا الباب لو قصر على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليليهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: (أضعف من حجة نحوي). وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد في العلل. لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها،ويفقد بفقدانها"[5].

---

[1] – معاذ السرطاوي : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية :ص 46.

[2] – جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: 24/5.

[3] – عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي: أمالي السهيلي، تح محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ط5 :ص20.

[4] – إيمان عبد الله حسنات: أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية :ص 185.

[5] – عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي: أمالي السهيلي:ص 19–20.

ويلحظ من كلام السهيلي السابق رفضه للعلل الفاسدة التي تسبب أنواع التناقض ويجب الاستغناء عنها لأنها سبب في تعقيد النحو على الطلبة.

إن كلام السهيلي السابق له ماله في مجال تسهيل النحو وتخفيفه وإن كان صاحبه لم يلتزم به بشكل كامل حيث إنه "أولى اهتماما كبيرا للعلل، ولم يقتصر على الثوالث بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس"[1]، ولعل السهيلي في تقصيه للعلل النحوية عمليا بعد أن رفضها نظريا كان منطلقا من مبدأ يعد هذه العلل التي ساقها من باب أنها علل لطيفة وهي من أسرار هذه اللغة الشريفة[2]، لذلك فهي تخدم النحو ولا تعقده أو تصعبه لأنها لطيفة سهلة حسب رأيه.

رأي ابن خروف (ت 659 هـ)[3]:

ذكر الإمام جلال الدين السيوطي في (بغية الوعاة) أن ابن خروف ألف كتابا يرد به على ابن مضاء حين ثار الأخير على نحو المشارقة في كتابه الذي لم يصلنا وهو (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، فألف ابن خروف كتابه المسمى(تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)[4]، فكلام السيوطي السابق إذا أخذ مجردا فهو يوحي لنا "أن ابن خروف كان من المناصرين للعلل النحوية والتعليل النحوي، والحقيقة ربما تبدو غير ذلك فالمعروف أن ابن خروف كان متأثرًا بالمذهب الظاهري الذي ساد الأندلس حينذاك"[5]، ولذلك "رفض العلل الثواني والثوالث، وأخذ بالعلة الأولى التي

---

[1] – محمد مختار ولد أباه: تاريخ النحو في المشرف والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ــ إيسيسكو ــ 1417هـ/1996 :ص 251.

[2] – ينظر،عبد الرحمن بن محمد الأندلسي السهيلي: نتائج الفكر في النحو: (المقدمة).

[3] – هو علي بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي المعروف بابن الضائع، ولد في قرطبة 513هـ، كان مقرنا مجودا حافظا للقراءات، له في الفقه يد وفي الحديث ولكنه اشتهر بعلم النحو، أخذ النحو عن أشهر علماء الأندلس، وله مصنفات عدة منها: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح على جمل الزجاجي، وشرح على الإيضاح مات في اشبيلية سنة 609 هـ. ينظر للمزيد حوله، مصادر ترجمته: الهيتي، عبد القادر رحيم: خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري: 265–266.

[4] — جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 323/1.

[5] – عبد القادر رحيم الهيتي : خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 191.

لابد للمتكلم منها، والتي لا تتعارض مع العقل والمنطق السهل"[1]، "أما رده على ابن مضاء فنابع من فكرته حول كتاب ابن مضاء وخوفه على النحو العربي الذي كان يراه في خطر نتيجة ثورة ابن مضاء القرطبي، حيث ظنه ينادي بالقضاء على النحو وتخليصه من محتواه العام"[2].

كذلك "عارض فكرة ابن مضاء في قضية العامل النحوي لذلك نراه يبتكر عوامل جديدة غير التي عرفها النحاة"[3]، ومن ذلك "أجازته أن يكون العامل في الظرف أو الجار والمجرور الواقع خبرا للمبتدأ هو المبتدأ نفسه"[4]، وعلى الرغم من ابتكار ابن خروف لعوامل جديدة في النحو إلا أنه كان يرى ضرورة التخلص من المناقشات والجدل الذي لا طائل تحته، ولا فائدة منه، سوى أنه يضيف إلى النحو تعقيدا فوق تعقيد، وهذا ما رفضه ابن خروف ودعا إلى تسهيل النحو على الطلبة من خلال التخلص من تلك المناقشات وذلك الجدال، فهو يورد مناقشة بين الفارسي والزجاجي ثم نراه يعلق على هذه المناقشة، وهذا أسلوب متبع عنده، فهو إن رأى شيئا من تلك المناقشات أوردها في كتبه وعلق عليها[5].

وقد أورد ابن خروف تلك المناقشة في كتابه (تنقيح الألباب) فيقول:"وطيء تقول:أفعوا في الوقف و الوصل، أبوا علي: سمعت أبا إسحاق ينكر أفعى من الوصل بالياء، وقال: لأنه رجوع إلى ما فروا منه: وذلك أنهم قلبوها في الوصل ألفا فرار من الياء... ويمضي في ذكر هذه القصة الخلافية التي سببها هو التعليل إلى أن يعلق عليها بالقول: " قلت و هذه قلت وهذه جعجعة ولا طحن فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفا ثم ردوها ياء أفي النوم أم في اليقظة؟ وهم لم ينطقوا بها في الوصل

---

[1] – إيمان عبد الله حسنات: أبوعلي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية:ص 8.

[2] – عبد القادر رحيم الهيتي : خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري: ص191.

[3] – وائل أبو صالح: تطور الدرس النحوي بالأندلس ، مجلة هدى الإسلام ، ع4 ، كانون أول1985: 280.

[4] – جلال الدين السيوطي: همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية ، بيروت لبنان ، دار المعارف للطباعة والنشر: 98/1.

[5] – أمين السيد: الاتجاهات النحوية في الأندلس، القاهرة دط:ص 373.

والوقف إلا بالياء، ولم يقبلوها وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له"[1].

وما كلام ابن خروف وتعليقه على تلك المناقشة ووصفها بأنها جعجعة إلاَّ دليل بيّن لا يقبل الشك أو اللبس لأنه كان لا يرضى بالعلل الثواني والثوالث،وتعليقه بقوله أفي النوم أم في اليقظة؟ يوحي لنا بالسخرية من كلام السابقين وإقحامهم للتعليل، وبالتالي الجر نحو الخلاف، ورفضه لهذا التعليل وما ينجم عنه من خلاف بين النحاة، جاء من باب رغبته في التسهيل والتيسير على الطلبة في تعلم علم النحو فهو يريد" تهذيب النحو العربي من تلك المناقشات والجدل النظري الذي يعقد النحو العربي أمام المتعلمين ويدخلهم في متاهات لا تتطلبها معرفتهم لذلك العلم"[2].

رأي ابن الضائع (ت 680 هـ)[3]:

يعد ابن الضائع من كبار نحاة القرن السابع الهجري الذي لا يرضون العلل النحوية حين تكون سببا في الخلافات والتقديرات التي لا تفيد، وهو يريد لعلم النحو اليسر والسهولة بعيدا عن هذه الخلافات وتلك التقديرات التي تدخل متعلم النحو في متاهات ومسائل فرضية لا حاجة له بها.

وقد أورد ابن الضائع رأيه في تلك العلل والمناقشات والتقديرات في كتابه الذي شرح فيه كتاب الجمل للزجاجي فكان يورد أحيانا تلك الخلافات والآراء الكثيرة في المسألة الواحدة ثم يعلق عليها ويبين رأيه بكل وضوح

---

[1] – علي بن محمد ابن خروف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب المكتبة التيمورية :ص 138.

[2] – عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 190-191.

[3] – هو علي بن محمد بن يوسف الإشبيلي، المعرف بابن الضائع. ولد في اشبيلية، ودرس العربية والمنطق والفقه، إلا أنه اشتهر بالنحو، وكان إماما في العربية وعلومها، صنف الكثير من المصنفات، أاهرها تعليق على كتاب سيبويه وشرح له، وشرح على جمل الزجاجي، وشرح على إيضاح الفارسي، توفي في غرناطة سنة 680 هـ، الفيروزن أبادي، مجد الدين: البلغة في أئمة اللغة:ص 169. والهيتي، عبد القادر رحيم: خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 264 لمعرفة المزيد حوله، ومعرفة مصادر ترجمة.

فيها، وسنذكر لذلك مثالين التعليلات والخلافات التي أوردها ونرى بعد ذلك رأيه فيها.

أول تلك الأمثلة: جاء في تعريف الإعراب والخلافات التي وردت في ذلك:"الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجبه العامل فأيمن الله صوت الضمة في آخره الذي أوجبه الابتداء هو الإعراب، وقد رد الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا الرسم على ابن طلحة بأنه قد لا يكون صوتا ألا ترى أن الجزم في الأفعال المعتلة وفي الأمثلة الخمسة[1]، حذف الصوت وكذلك السكون حذف صوت الحركة وأيضا فالإعراب المقدر ليس بصوت فأصلحه الأستاذ فقال:حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل قال: فالحكم يعم هذه كلها"[2]، وقد أورد ابن الضائع عددا من آراء العلماء في مسألة الإعراب ووضح لهذه التعليلات وتلك الخلافات فقال: "وهذا هذيان والكلام فيه خروج عن التعليم"[3] فكلام ابن الضائع السابق يوضح لنا أن النحو يجب أن يخلو من تلك التعليلات والخلافات التي لا تسهم في تيسير النحو على المتعلم، فهو يرد أن يبقى النحو للمتعلمين الذين يرغبون فيه ولكنهم رغبوا عنه بسبب تلك التعليلات والخلافات التي هي هذيان ولا فائدة منها.

أما المثال الآخر الذي يوضح أن ابن الضائع كان رافضا للتعليل والتعمق في مسائل النحو فهو ما جاء في كتابه (شرح جمل الزجاجي) حين علق على ما ذكره ابن عصفور من أن المصدر يذكر والفعل لا يذكر قال ابن عصفور:".. إن المصدر يذكر وإن كان جنسا بالنظر إلى شخصه وترك أصول الوضع ومدلول الفعل جنس فلا يذكر، وزعم: أن تذكير ضرب بالنظر إلى أنه يراد به المرة"[4].

---

[1] – الأمثال الخمسة: الأفعال الخمسة.

[2] – علي بن محمد ابن الضائع: شرح جمل الزجاجي، دار الكتب دط: 199/1.

[3] – المصدرنفسه:ص 199/1.

[4] – المصدر نفسه: 179/1.

وكما هو حاله في مثل هذه القضية فقد ذكر" صنوف التعليلات التي أوردها العلماء، وعرج على خلافهم حول هذه المسألة، وختم حديثه عن هذه التعليلات وتلك الخلافات بقوله "وهذا تعمق وشيء لا يحتاج إليه"[1].

إذا ومن خلال هذين المثالين نلحظ أن ابن الضائع كان يقبل التعليل الذي يكون لحكمة ويرفض ذلك التعليل الذي يكون بعيدا عن إدراك المتعلمين وفهم الدارسين وهو سبب في افتراضات وقضايا خلافية، فالنحو العربي في غنى عنها، لذلك لا عجب أن وصفه بالهذيان مرة، وبالخروج عن التعليم مرة ثانية، وبأنه تعمق لا فائدة منه مرة ثالثة.

رأي أبي حيان الأندلسي (ت745هـ):

هو محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الغرناطي، كان واسع الثقافة والإطلاع يكتب بلغات متعددة: كالفارسية، والتركية، والحبشية وغير ذلك. وخير مثل ما قيل فيه قول المقري:"وأما النحو فهو إمام الناس كلهم فيه، لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في حياته، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم"[2]، "كان أبو حيان مالكيا ثم أصبح ظاهريا وبعدها تشفع بمصر"[3]، ومع ذلك فهو يصرح بأنه: " من المحال أن يعود عن المذهب الظاهر من علق بذهنه"[4]، فالمذهب الظاهري وآراء إمامه ابن حزم لا تزال عالقة في ذهنه ويرفض الاستغناء عنها، ومن تلك الآراء رأيه في النحو العربي وتعليلاته وعوامله وغير ذلك.

لم يدع أبو حيان النحوي إلى ما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء العامل في النحو، ولكنه :" صب دعوته على ضرورة ترك الخلافات الناشئة عن هذه

---

[1] – علي بن محمد ابن الضائع: شرح جمل الزجاجي: 179/1.

[2] – أحمد بن محمد المقري: نفخ الطيب في غصن الأندلس الرطيب، بيروت دار صادر 1965م : 295/3.

[3] – شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت:185/4-186 .

[4] – المرجع نفسه:ص 186/4.

النظرية، ونبذها والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة "[1]، كما أنه رفض القياس وطرح له بديلا هو السماع والنقل المأثور الذي هو أجدى لهم وأنفع لذلك فهو يقول:"والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم "[2] . فالتعليل لا يجدي شيئا مقابل السماع الذي يحقق العلم ويحصِّل الفائدة المرجوة، لذلك نراه ينفر من تعليلات نحاة المشرق وإسرافهم في هذه التعليلات.

لقد " تأثر أبو حيان برأي الظاهريين حين عدوا السؤال عن سبب شيء وضع في الإسلام بأنه حرام"[3]، فهو عد اللغة العربية من الوضعيات التي لا تميل إلى تعليل أو إتيان سبب في أي ظاهرة منها، فقال عن علم العربية:" إنه من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال لم جاء هذا لتركيب في قولك "زيد قائم"هكذا،كما لا يقال لم يقال للعين بالطرف،...؟ فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات،والوضعيات لا تعلل"[4].

ولكي يعزز أبو حيان موقفه من أن الوضعيات لا تعلل، نراه يقوم بمقارنه بين اللغة العربية وغيرها من اللغات مثل الفارسية، والحبشية فهو يقول:"ولقد أطلعت على جملة من الألسن كلسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم

---

[1] – محمود أبو كتة: أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيان الأندلسي. مجلة جامعة بين لحم المجلد الثالث، آب 1984م :ص 39.

[2] – أبوحيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك في ألفية ابن مالك ،ط 1947 م، ص:230.

[3] – أبو محمد علي ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام،ط1 ،مصر ،مكتبة الخانجي1345هـ: 1/92-114.

[4] – أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك على ألفية بن مالك :ص 230.

وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا"[1]، وقد ساق مثالا على ذلك حول حروف المضارعة ووجوها في اللغات المذكورة فيقول:"وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك (راء) ساكنه تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب، فيقولون (كلدي) بمعنى جاء، فإذا أردت معنى يجيء قلت: (كلر)... وجعلت الفرس علامة لذلك (ميما) مكسورة مُمَالة فيقولون:(خودر) بمعنى أكل فإذا أردت يأكل قلت:(ميخورد).... ووافقت الحبشة العرب في حروف المضارعة: فالياء للغائب مطلقا غير المؤنثة، فتقول:(محط) بمعنى ضرب،فإذا أردت معنى يضرب قلت(يمحط)، والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة ، فتقول :(أنا تمحط) أي أنت تضرب، (وهند تمحط)،والهمزة للمتكلم وحده، فتقول:(إياه أمحط)، أي أنا أضرب والنون للمتكلم ومعه غيره فتقول:(أنيا نمحط) أي نحن ضرب.

فأنت ترى توافق اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة،إلا أنها في اللسان الحبشي مكسورة كما مثَّلنا، وإذا تقرر الخلاف في الألسن من حروف المضارعة وفي غيرها أيضا، فكيف يمكن أن علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه، وهل ذلك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه، وتَخرُّصٌ على اللغات لا يعول عليه"[2].

وفي حديثه عن المضمرات واختلاف العلماء في ذلك يقول:" وهذه التعاليل لا يحتاج إلا إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل"[3] ومن مظاهر رفض أبي حيان للتعليل النحوي ما أبداه من تعجب حين قدم مصر فوجد أن كثيرا من أهلها قد اشتغل بالفلسفة والمنطق، " وأن أهل الأندلس لم

---

[1] – محمود أبو كتة: أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيان الأندلسي:ص 40 (نقلا عن منهج السالك).

[2] – أبو حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك إلى ألفية بن مالك:ص 271.

[3] – جلال الدين السيوطي: همع الهوامع: 65/1.

يكونوا يتجاسرون على التصريح بلفظ المنطق بل كانوا يسمونه (المفعْل) خفيه"[1].

ولم يكن أبو حيان وحده من رفض تلك التعليلات المنطقية في النحو " بل كان بعض شيوخه من أهل المغرب يحذرون من الأخذ بعلل النحو الممزوجة بالفلسفة والمنطق، وبخاصة تعليلات الرماني، والوراق، اللذين أسرفا في الأخذ بالعلل المستوحاة من علم المنطق"[2]، فهو يقول نقلا عن شيوخه في المغرب:"إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة، والعلل القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر،ولا إكدار بصيرة، ولا حث قريحة، ولذلك قال بعض الأباء:(السريع)

ترنُوا بطَرْفٍ فَاتِنٍ فاترٍ أضعفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِي[3].

ومن سبل أبي حيان لتيسير النحو العربي والمنطوية تحت رفضه لعلة النحو رفضه لخلافات النحاة، التي كان يرى فيها سببا من أسباب صعوبة النحو العربي، وإدخاله في متاهات لا حاجة له بها، فهو يقول عن اختلاف النحاة في أصل إعراب الاسم والفعل المضارع:"ليس فيه كبير منفعة"[4]، وهو يقول أيضا عن هذا الموضوع:"أنه خلاف في علة وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم"[5].

---

[1] – أبوحيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: تفسير البحر المحيط بيروت: دار الفكر :ص 149–150.

[2] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العرب بين القدماء والمحدثين:ص 205 .

[3] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:ص 205 (نقلا عن خديجة الحديثي: لمدارس النحوية: 419–420). وأبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك إلى ألفية بن مالك:ص 230.

[4] – أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب:. تح مصطفى أحمد النماس. ط1. القارة: 1984، 1/413–414 .

[5] – أبو حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي: التذيل والتكميل في شرح التسهيل. تح حسن هنداوي. ط1، دمشق: دار العلم: 1997 : 1/126.

وقد وصف الخلاف في أصل المشتقات بأنه "غير ذي منفعة ولا جدوى فيه"[1]، وذكر أيضا خلاف النحاة في ناصب المستثنى وبين "أنه لا يجدي كبيرة فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل وناصب المفعول وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيم أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي"[2]،" وكان أبو حيان يؤمن أن العوامل وبحثها لا يحقق فائدة علمية كبيرة، ورفض كذلك في سبيل تيسير النحو الاحتمالات الإعرابية" [3]، "ومن الخلافات التي رفضها أبو حيان وعلق عليها، لأنها عديمة الفائدة رفضه الخلاف في أصل الإعراب أهو في الاسم أم في الفعل"[4].

أما موقف أبي حيان من قائد الثورة على العلل النحوية، وزعيم مدرسة التسهيل، ابن مضاء القرطبي فيظهر لنا مدى تأثره بمذهب الظاهر الذي قام على أساس التسهيل والتخفيف في النحو والفقه على السواء، فأبو حيان قد أعجب بابن مضاء وأشاد بما دعا إليه من ضرورة التخلص من العلل والتعليل فهو يقول:" لقد أطلعت على جملة من الألسن، كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع،وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان: ولم أر أحد من المتقدمين نبه على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من

---

[1] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:ص 207 (نقلا عن همع الهوامع للسيوطي).

[2] – أبو حيان أثير الدين بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 300/2.

[3] – حسن الخميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين قدماء والمحدثين:ص 208.

[4] – عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 195-196.

ذلك. وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته، وكان من آخر من ختمت بهم المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله"[1].

ونختم كلامنا عن التعليل عند أبي حيان،" بأنه نفر من التعليل النحوي وحاول أن يخفف من تغلغله إلى النحو في جوانب لا فائدة مرجوة منها، فهو أخذ من المذهب الظاهري ما يتماشى مع منهجه ورغبته في تيسير النحو وتسهيله"[2]، "وما اختصاره لكتاب (التذليل والتكميل في شرح التسهيل)إلا دليلا على رغبة في نفسه من أجل التيسير والتسهيل، فجاء كتابه (ارتشاف الضرب) جامعا لأحكام التذييل والتكميل، عارية إلا في النادر من التدليل والتعليل"[3]،وكذلك موقفه من التعليل كان مبنيا في الأصل على رغبته في التسهيل والتيسير لطلاب عصره وأهل زمانه.

دعوة مبطنة إلى ترك العلل الثواني والثوالث:

رأيت في الصفحات السابقة أن عددا من العلماء رفضوا العلة النحوية الجدلية والفلسفية رفضا صريحا واضحا، وكان أكثرهم صراحة ابن مضاء وتبعه ابن خروف،وابن ضائع وأبو حيان الذين نصوا على ضرورة التخلي عن تلك العلل النحوية الثواني والثوالث منها، فجاءت دعوتهم عنيفة أحيانا وبالحكمة أحيانا أخرى ولم يكن هؤلاء العلماء وحدهم من دعا إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث،والاكتفاء بالعلة الأولى التعليمية بل أتباعهم ثاروا على العلة النحوية بطريقة مبطنة ، وكان من أشهر هؤلاء النحاة أبو بكر الزبيدي الذي ألف كتابا تعليميا هو كتاب (الواضح في العربية) وكذلك أبو علي الشلوبين الذي ألف كتابا أسماه (التوطئة)، فهذان العالمان لم تكن دعوتهما صريحة إلى نبذ التعليل والتخلص منه ومن خلافاته، بل جاءت دعوتهم مبطنة في ثنايا كتبهم، فهما قد رفضا العلة النحوية، وبخاصة الثواني والثوالث دون أن يصرحا بذلك منها، " فقد جاء كتاب الواضح في العربية خاليا من العلل الثواني

---

[1] – أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك إلى ألفية بن مالك:ص 230–231.

[2] – حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:ص 209.

[3] – عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلسي النحو خلال القرن السابع الهجري:ص 198.

والثوالث"[1] ومع ذلك فهو لم يخل من العلل الأولى أو التي اسماها العلماء العلل التعليمية "لأنها تهدف إلى إيضاح الحكم ولا تقتصر لذاتها أو رغبة في إظهار مقدرة على استنباطها، كما كان شأن النحاة المشارقة في عصره"[2] فعلل الزبيدي كانت تشبه علل الخليل أي أنها بعيدة عن الصبغة الفلسفية.

لقد جاء كتاب الزبيدي ثائرا على العلة بعدم استخدامها وعدم الاعتراف بها، وكأن الزبيدي يريد لتلك العلل أن تموت وتندثر في كتب السابقين لأنها لا تفيد النحو العربي بشيء سوى التعقيد والخلافات، فأنت إن أهملت شيئا تكون رافضا له، ولا ترغب فيه فكيف إن كان هذا الشيء منتشرا بين العلماء والناس، فعدم استخدامك له وإهماله يعني أنك ترفضه ولا ترضى به، وهذا ما فعله الزبيدي حيث لم يستخدم التعليل والعلل الثواني والثوالث، فبدا رفضه قويا مبطنا بأسلوب حكيم خال من الهجوم على الموروث القديم.

أما أبو على الشلوبين فقد جاءت دعوته مبطنة في كتابة "التوطئة" حيث جانب استخدام هذه العلل أو التوسع فيها واكتفى قدر الإمكان بالتعليل البسيط المقبول، فهو كالزبيدي أهملها لعل هذا الإهمال يخفف من صعوبة النحو،ويقلل من مشاكله.

ألحظ مما سبق ذكره حول آراء بعض العلماء الأندلسيين :"أنهم انتقدوا العلة النحوية متأثرين في ذلك بالمناخ المعادي للفلسفة والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة أيا كانت"[3]، ويبدو أن علماء الأندلس حين رفضوا العلل الثواني والثوالث في النحو العربي كان يدفعهم لذلك سبب واضح وجلي يتمثل في محاولتهم لتيسير النحو العربي[4]، وتهذيبه لذلك دعوا إلى ترك العلل وما ينتج عنها من خلافات وقياسات لا تجدي شيئا حتى يكون النحو في متناول دارسية خاليا من العلل والتعليل.

---

[1] – نعمة رحيم العزاوي: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ، 163 ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف 1395هـ/1975 :ص 203.

[2] – المرجع السابق:ص 203.

[3] – حسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثيت:ص 209.

[4] – ينظر:عبد القادر رحيم الهيتي : خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 198.

كما أن علماء الأندلس كانوا متأثرين إلى حد بعيد بالمذهب الفقهي السائد في بلادهم وهو للمذهب الظاهري الذي نادى بالأخذ بظاهر النص وترك التعليل، لذلك فهم وجدوا فيه محاولة جادة لخلق شخصية مستقلة للنحو في بلاد الأندلس مماثلة – إن لم تفق– شخصيته المستقلة في المشرق العربي[1].

وختام القول في هذا المقام أطرح تساؤلا لابد منه أحاول أن أجيب عنه،وهو: **لماذا لم تنجح دعوة ابن مضاء القرطبي وغيره من العلماء الذي دعوا إلى ترك التعليل وتسهيل النحو؟؟ ولماذا بقيت هذه الدعوة صرخة في واد؟؟.**

إن الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في النقاط الآتية:

1. إن دعوة علماء الأندلس إلى ترك التعليل كانت دعوة عملية عند بعضهم ونظرية عند بعضهم الآخر: فابن مضاء والزبيدي وغيرهما، كانت دعوتهم عملية قولا وتطبيقا، حيث جانبا التعليل والعلل الفلسفية والمنطقية، وكانت دعوة نظرية فقط عند آخرين مثل دعوة السهيلي، وابن الطراوة اللذين دعوا بصراحة إلى ترك التعليل مع ذلك فقد أخذا به، ومع ذلك فهذا لا ينقص من دور علماء الأندلس في تلخيص النحو العربي من بعض علله فالدعوة النظرية قد تؤتي أكلها بشكل واضح وبين حتى ولو لم يفعل بها صاحبها، فكم من سامع هو أوعى ممن بلغه ونصحه فنصيحة العلما الأندلسيين إلى ترك التعليل لا يمكن إغفالها أو الإنقاص من أثرها ، وليس أدل على ذلك من هذا الصدى الذي أحدثته هذه الدعوة عند العلماء المحدثين، فظهر من نادى بتطبيق رأي ابن مضاء وإعادة تشكيل النحو من جديد[2]، ومنهم من دعا إلى عدم الخلط بين مسائل النحو، ومسائل علوم أخرى كالفلسفة والمنطق والفقه بما تحوي من قياسات ومصطلحات وتوجيهات[3]، ومنهم من رأى في نظرية العامل منطلقا للتقعيد

---

[1] – ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي : خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري:ص 198.

[2] – ينظر القرطبي: ابن مضاء: الرد على النحاة:ص 46 وما بعدها المقدمة للمحقق شوقي ضيف.

[3] – ينظر: الراوي طه: نظرات في اللغة والنحو:منشورات المكتبة الأهلية بيروت ط1، 1992م،ص:43–أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير – دراسة ونقد منهجي: مطبعة المجمع العلمي العراقي. 1984م،ص:60.

والتأويل والتعليل وبخاصة في الكتب المدرسية، وغيرها من الدعوات التي تنادي أن خلصوا النحو من أيدي النحاة ومن الكتب النحوية العقيمة في الأسلوب[1].

2. تقديس النحو المشرقي القديم وعدم المقدرة على تجديده أو تغييره: لقد وجد ابن مضاء وغيره ممن نادوا بالتجديد في النحو العربي أمامهم كما هائلا من الآراء النحوية المشرقية القديمة والمقدسة في نظر الأندلسيين، لذلك فتغييرها ربما يكون صعبا، بل حتى الثورة عليها قد يخالطه الكفر والشرك والردة، لأن واضعيها كانوا من كبار النحاة، أمثال سيبويه الذي عد الأندلسيون كتابه "قرآنا" وابن جني، والمبرد وغيرهم من فحول النحو العربي، الذين لا يجرؤ أحد على التعرض لهم، أو النيل من آرائهم أو انتقاصها، فهم من أرسى قواعد النحو وسنوا سننه، وأوجبوا أحكامه وفرائضه.

3. عدم فهم المقصود من تلك الدعوات وخاصة دعوة ابن مضاء: لم يكن بعض العلماء يعي هذه الدعوة بشكل سليم، أو حتى يدرك المغزى منها،ما أوجد تناقضا وتعارضا بين العلماء في بلاد الأندلس، وبخاصة أن ابن مضاء لم يضع للنحو بديلا عن الذي طالب بهدمه وتخليص النحو منه، فهذا ابن خروف لم يفهم دعوة ابن مضاء حين ثار على العامل، وظنه يريد هدم النحو العربي كما هدم الفقه من قبل فألف كتابا يرد عليه حين أعلن ثورته، وإن كان ابن خروف قد وافق ابن مضاء في بعض آرائه.

4. شخصية ابن مضاء نفسه: كانت شخصية ابن مضاء المتعصبة للفكر الظاهري وغير الراضية عن وجود أي مذهب غير الظاهري في الأندلس من الأسباب التي تقف وراء فشل الدعوة وعدم ذيوعها وانتشارها،فابن مضاء كان قاضيا في دولة الموحدين، وبالتالي فهو من أصدر الأوامر بالأخذ بالظاهر وترك غيره، مما أوجد لدى الناس شكا فيه وفي دعوته، لأنه يريد فرضها بالقوة، وليس بالحجة والمنطق[2].

---

[1] – للمزيد حول هذه الدعوات ينظر: عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تسيير النحو العربي:ص 42 وما بعدها، والحديثي خديجة: دراسات في كتاب سيبويه:ص 184 وما بعدها.

[2] – ينظر: فضل العابد: الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي: ص34.

5. انتهاء الفكر الظاهري في الأندلس وموت ابن مضاء: كان المذهب الظاهري مذهب ثورة ورفض لكل قديم في النحو والفقه، فهو قد مس بعض المقدسات لدى الناس، لذلك فقد تعرض لنقمة الناس والدولة بعد زوال الموحدين المدافعة عنه وناشرته في بلاد الأندلس، فأحرقت كتب ابن حزم إمام هذا المذهب، وتعرض أنصاره للمضايقات، وضاعت كتب رجاله، وأئمته، وبخاصة كتب ابن مضاء، وذلك بعد موته قبل أن يكمل مشواره الثوري فهو قد وضع ثلاثة مصنفات لم يصل منها غير واحد هو:(الرد على النحاة)[1].

6. خروج المسلمين من الأندلس وضياع كتبهم هناك: خرج المسلمون من بلاد الأندلس، تاركين وراءهم أجمل البقاع، وأفضل البلاد، خرجوا منهزمين على يد الصليب الكافر، فاستولى الفرنجة على كل ممتلكاتهم وأقاموا لهم ما عرف بالتاريخ بـ"محاكم التفتيش"، وقد دمر الفرنجة كل عربي مسلم،وكانت الكتب والمخطوطات العربية من أهم الأشياء التي عبثت بها أيديهم وخربوها وأحرقوها، فضاعت كتب ابن مضاء وغيره، ويرى الدكتور محمد عيد:" أن ضياع كتب ابن مضاء وغيره من علماء المذهب الظاهري يعود إلى استيلاء الروم على (المرية) في عهد الموحدين، حيث أشاعوا الخراب والدمار، ودمروا المخطوطات العربية التي وجدوها"[2].

---

[1] – الكتابان الآخران هما: المشرق في النحو، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، السيوطي، جلال الدين بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:323/1. أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك إلى ألفية بن مالك. 230-231.

[2] – عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ص48.

الفصل الثاني

جهود تيسير قواعد اللغة العربية عند المحدثين

أولا: حركة التجديد في العصر الحديث.

ثانيا: إبراهيم مصطفى وإحياء النحو.

ثالثا : آراء تمام حسان اللسانية في ضوء نظرية تظافر القرائن .

رابعا: مهدي المخزومي وآراؤه النحوية .

خامسا: شوقي ضيف وتجديد النحو.

أولا: حركة التجديد في العصر الحديث:

إنَ المحاولات القديمة في التجديد والإيضاح والتيسير لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدر إلهام وتوجيه لمحاولات الإصلاح والتجديد في مطلع العصر الحديث، وقد بدأت هذه المحاولات في التأليف النحوي دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية، وكانت دروس النحو قد استقرت في الأزهر محصورة في إطار الشروح والمتون، وكانت قيمة أي مؤلف في النحو تتركز في إحاطته بكل تفاصيل الخلاف بين النحاة، أو شرح شواهد ابن عقيل وشذور الذهب.

ومع هذا فقد جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو عرضا حديثا بعيدا عن هذه المتون على يد عالم من علماء الأزهر، وهو(رفاعة الطهطاوي)الذي ألف أول كتاب يعرض للنحو العربي عرضا مختلفا عن طريقة المتون والشروح، وسماه(التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)، وجاء هذا الكتاب على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو الذي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فجاء الكتاب بسيط العبارة، سهل العرض ليس له متن ولا شرح، كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية.

وبذلك بدأ رفاعة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث،وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات، وألف هذا النوع من الكتب تيارا ظل متدفقا حتى يومنا هذا تحت أسماء وعناوين مختلفة، مثل "النحو الواضح"، و"النحو الوافي"، و"التطبيق النحوي"، و"النحو المصفى".

إحياء النحو والتجديد في الأصول:

ولكن حركة الإصلاح لم تقف عند هذا الحد؛ بل تعدت إلى إعادة النظر في أصوله ومبادئه. وكانت أولى هذه المحاولات الإحيائية كتاب "إحياء النحو" للأستاذ:(إبراهيم مصطفى 1937م)، وهو الذي حرك هذه القضية بشدة، فتوالت بعده المحاولات،وأهمها:وزارة المعارف (1938م)، يعقوب عبد النبي (41–1945م)، أمين الخولي (1943م)، شوقي ضيف (1947م)، عبد المتعال الصعيدي (1947م)، محمد أحمد

برانق (1958م)، د.مهدي المخزومي (1966م)، محمد كامل حسين (1972م)، وآخرها شوقي ضيف (1982م).

تيار آخر في حركة الاحتجاج:

وفي سياق حركة الإصلاح والتجديد لا بد أن نشير إلى تيار النظر في العربية وعلاقتها بالحضارة الحديثة، ويتمثل هذا التيار في الدعوة إلى تطوير الفصحى أحيانا أو اصطناع العامية بدلا منها أحيانا أخرى.

ويمثل هذا التيار سلامة موسى، والدكتور محمد كامل حسين. أما الأول فكان من دعاة العامية الذين دعوا إلى إحلالها محل الفصحى، أو إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية في الكتابة، وهي دعوة لم ترتفع عن مستوى الشبهات، وقد رفض الضمير الديني والقومي التخلي عن الفصحى، وتصدوا لهذه الدعوة المشبوهة.

أما د.كامل حسين فقد حاول أن يغير من النموذج النحوي التقليدي في كتابه "اللغة العربية المعاصرة" وهو يقسم اللغة العربية إلى أربعة مستويات:

1. اللغة العالية وهي لغة الأدب الرفيع والخطب والمواعظ.
2. اللغة المخففة وهي الشائعة بين المثقفين والمتعلمين.
3. العامية المنقحة وهي تقوم على إحلال وتغيير بعض الأصوات والمفردات وطرق النفي والاستفهام الفصيحة محل ما يقوم مقامها من العامية.
4. العامية الخالصة.

وهو يرى أن الفصحى المخففة هي الجديرة بالدراسة دون العالية أو العامية المنقحة، ويتنبأ بأن هذه الفصحى المخففة سيكتب لها الذيوع والانتشار، ويطالب بدراسة خصائصها، ووضع القواعد المنظمة لها حتى لا تصبح مهلهلة كالعامية، أو عسيرة كالفصحى العالية.

وهكذا نسمع لأول مرة في تاريخ الفكر اللغوي العربي من يدعو إلى وضع نموذج جديد للغة العربية طبقا لمستوى لغوي غير الذي حدده القدماء، وهو ينطلق -كما يقول-

من الواقع اللغوي، وهو يرى أن تجاهل هذا الواقع عيب من عيوب التفكير اللغوي العربي.

والواقع أن الدكتور كامل حسين قد مس جانبا حقيقيا من مشكلة اللغة وصعوبة قواعدها؛ فإن التركيب اللغوي للمجتمع العربي يقوم على الفصحى في أقصى اليمين والعامية في أقصى اليسار، دون أن يكون بينهما لقاء، مع أن علم اللغة الاجتماعي يقوم على أساس استحالة الفصل بين ألوان النشاط اللغوي بين المجتمع الواحد.

ورأى الدكتور كامل حسين أن منهجه يقوم على التدرج من أدنى مراتبه في العامية المنقحة إلى الفصحى العالية، وهذا التدرج يتعلق بالسن والمرحلة الدراسية.

فالطفل في المرحلة الابتدائية يقول: "نحن" بدلا من "إحنا"، ويقول: "ما كان" بدلا من "ما كانش"، ويقول: "لماذا" بدلا من "ليه"، ويقول: "هذا" بدلا من "ده".

أما الفصحى المخففة فيقوم نموذجه على عدم التمسك بالإعراب إلا في الحالات الواضحة التي لا لبس فيها، وإغفال مخاطبة الرجال والنساء في حالات الجمع، واطراد أبواب الفعل وصيغ المصادر وجموع التكسير إلا فيما هو مشهور، وهكذا.

ثم يأتي توفيق الحكيم الذي نادى بالنمط المتوسط للاستعمال اللغوي الذي أطلق عليه مصطلح "اللغة الثالثة"، ولم ير أحد في هذه الدعوة واقعا لغويا موجودا، بل تخيلوا أن هذه الدعوة هي محاولة لإيجاد شيء غير موجود، ولكن هذه الدعوة قد أخذت صورة دراسة علمية على يد الدكتور السعيد البدوي،عندما قام بدراسة مستويات العربية المعاصرة،ولكنها وقفت عند حدود الدعوة، ولم تخرج إلى حيز التطبيق العملي رغم علميتها وواقعيتها.

ثانيا: إبراهيم مصطفى وإحياء النحو:

الحديث عن حركة التيسير في العصر الحديث يؤدي بنا إلى إعادة النظر في أصول النحو ومبادئه إذ أن هذه الحركة أول ما ظهرت بوادرها، فكانت أولى هذه المحاولات الإحيائية هي كتاب :إحياء النحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى سنة (1937م)وقد:" تبنى أصحاب هذا الاتجاه مشروع القطعية مع الموروث في منهجيات مختلفة متخذة من نقد التراث النحوي هدفا لهدم أصوله النظرية، وهي لم تكتف بالقراءة الداخلية للتراث بل

استمدت أسسها من قراءة خارجية حفزت أصحابها على نقض الثوابت، وسلكوا منهجا جديدا لتفكيك الماضي"[1].

وهذا الكتاب "إحياء النحو" من أشهر الكتب التي ظهرت في الثلاثينات من القرن العشرين، وقد قدم له طه، حسين بمقدمة طويلة، وهو الذي اقترح على المؤلف تسمية الكتاب "إحياء النحو" قال الدكتور طه حسين في مقدمة الكتاب:" أقبل على إبراهيم ذات يوم،فقرأ علي فصولا من كتابه هذا، فأبيت عليه إلا أن يمضي في القراءة من الغد،ومازلنا كذلك، يقرأ وأسمع وأناقش حتى فرغنا من قراءة الكتاب ولم يكن يعرف له اسما، فاقترحت عليه هذا الاسم الذي رسمه به (إحياء النحو) فأكبره واستكرهه وأشفق منه، وأحث أنا فيه فلم يستطع لي خلافا"[2].

وهذه الدعوة التي دعا إليها إبراهيم مصطفى لإعادة الدرس العربي فإنه انتهى إلى الإبقاء على الجانب التعليمي وحده، قال طه حسين في تقديمه للكتاب، "تقرؤه فلا تجد في الكتاب أنك تنتزع من النحو القديم انتزاعا وإنما تحس أنك تمعن فيه إمعانا، وكأنك تقرأ كتب الأئمة المتقدمين من أعلام البصرة والكوفة وبغداد"[3].

– والغرض من هذه الدعوة عند إبراهيم مصطفى هو إزالة معالم النحو العربي إذ يقول:" أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة"[4].

– لقد بنى المؤلف أفكاره في تيسير النحو وتحديد أو إحياء – كما يرى هو ذلك– على فكرتين أساسيتين هما:

– مطالبته أن يتسع الدرس النحوي فيشمل دراسة أحكام الجرجاني" في كتابه (دلائل الإعجاز) وبين أن الكلام طريقا جديدا والكلام عنده هو نظم وأن رعاية هذا

---

[1] – أحمد بن حار الله الزهراني،، اتجاهات تجدين النحو عند المحدثين مكتبة الرشد ناشرون، ص: 16.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2. (1992)، ص: ن.

[3] – المرجع نفسه، ص: 9 .

[4] – المرجع نفسه، ص: 9 .

النظم،وإتباع قوانينه فهو لا سبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن النظم لم يكن مفهوما معناه، ولا دالا على ما يراد منه، وضرب مثلا لذلك بالمطلع المشهور "**قِفَا نبكِ مِنْ ذِكرَى حبيبٍ ومنزلِ**"، لو خولف فيه النظم وعدل به عن سننه وقواعده، فقيل: نبك، قفا، حبيب، من ومنزل ذكرى، لكان لكوامن الكلام عتبا"[1].

2) مطالبته بإلغاء نظرية العامل، واستئصال جذورها، وما ستلزم به من تقديرات وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة -كما يرى-.

فلقد أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده وجعلوه: "أساس بحثهم فيه (الإعراب أثر بحلبة العامل) فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما يجئ تبعا لعامل في الجملة هي النحو كله، أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل"[2].

فلب النظرية التي يدور حولها كتاب (إحياء النحو): هو أن توضح القواعد على أساس مستقرئين الإعراب والمعنى، ويرى أن الإعراب الضمة والكسرة فقط، وهما ليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، أما الفتحة هي عنده ليست علامة إعراب ولا أداة على شيء.

وقد كانت الأصول العامة التي بنى عليها تصنيفه الجديد ما يلي:" ليست الحركات الإعرابية حكما لفظيا خالصا، بل هي إعلام لمعان، فذهب إلى القول بأن حركات الإعراب الحقيقية هي الرفع والجر، وجعل الرفع علامة على كل كلمة ويستند إليها الكلام، والجر علامة على كل ليست بعلم الإعراب، فهي حركة مستحبة عند العرب لختم كلامهم ما لم بلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة ومنه:

- العلل لا تعمل وإنما المتكلم هو العامل.
- ليست هناك علامات أصلية وعلامات فرعيه"[3].

---

[1] – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 16، 17.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 22.

[3] – اطلع عليه من الموقع (www.aldahereyah.net) (بتصرف)

بهذه المبادئ والأفكار نقد المؤلف فيه نظريات النحو العربي ونادى فيها بتيسير وإصلاح النحو، وقد سعى من خلال ذلك إلى تغيير البحث النحوي للغة ورفع التعقيد الذي يقع على كاهل المتعلمين واستبدال الأصول الأولى للنحو بأصول يسيرة تقرب الفهم للعربية حيث يرى أن وضع النحو المعتمد على ضبط الأخر لا يصور المعنى. لذا اقترح تعديل تعريف علم فهو عنده ليس علما تعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً.

إنما هو:" قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة،والجملة مع الجمل حتى تنسّق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها"[1].

ويرى: " أن سبب الخلاف في النحو يرجع إلى عدم تصوير حركات الإعراب للمعنى، فوضع نظرية لتحديد معاني الإعراب في الأصول التالية"[2]:

1. الضمه علم أسناد ودليل الكلمة يتحدث عنها: "وموضعها هو المسند إليه أي المتحدث عنه ويتم اسطراده فيها وإقحامه معها كما يلي"[3]:

– المبتدأ والفاعل نائب الفاعل، كل مرفوع من هذه المرفوعات "مسند إليه"، وجعل النحاة هذه المرفوعات نوعا واحدا في الحاكم واختلفوا في بعض إحكامه كاختلافهم في الفاعل والمبتدأ.

2. الكسرة علم الإضافة بالحرف أو بغيره:

يرى المؤلف "أن الكسرة على علامة واضحة على أن الاسم قد أضيف إليه غيره سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة:"كمطر السماء، وخصب الأرض" أو في المجاورة وهي نوع من الإتباع"[4].

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 01.

[2] – أحمد بن حاب الله الرهراني، اتجاهات تحديد النحو عند المحدثين، ص: 24–25.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 35 وما بعدها(نقلا عن المرجع السابق : ص25).

[4] – المرجع نفسه ،ص: 72.

3. الفتحة ليست بعلم الإعراب:

ويرى هنا المؤلف أن:"الفتحة لا تدل على معنى الكلمة كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية"[1].

ومن خلال ذلك يتضح أن الفتحة عند المؤلف هي حركة عارضة لا تدل على معنى كالذي تؤديه الضمة أو الكسرة، فهي حركة سريعة ينتهي بها أواخر الكلم دون أن تعطي معنى للفظة أو تؤدي غرضا للكلام، فهي تشبه السكون الذي ينهي به المتكلمون كلامهم في اللغة الدارجة.

– من خلال هذه الأصول التي ذكرت آنفا تبلورت مجموعة من الكليات وقد ذكرها صاحب الكتاب كالآتي:[2].

1. الثورة على العامل وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم: "...رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا: عرض حادث لابد له من محدث، وأثرلا بد له من مؤثر؛ ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها"[3].

2. توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد:

لجعل كل من أبواب الرفع الثلاثة، للمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل تحت باب واحد[4].

3. إعادة تفسير التوابع حيث ألغى بعضها وأضاف إليها الخبر: قال الكاتب بتقسيم التوابع إلى قسمين هما:

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص : 78.

[2] – ينظر: أحمد بن جار الله الزهراني: اتجاهات تجديد النحو، ص 25.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 31.

[4] – ينظر: المرجع نفسه: ص60.

الأول:"تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى المتمم له حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا"[1]، ويكون فيه حكمه أن يكون للاسم الثاني ما للأول من إعراب تعريف وتنكير وتأنيث. كقول الله تعالى:" **وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ** "[2]،فلفظة مؤمنة هي مكملة لـ: رقبة إذ لا يتضح المعنى إلا بها.

الثاني:" لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزله المكمل- حتى لا يفهم المقصود إلا بهما معا- بل يكون الأول دالا على معناه مستقلا بإفهامه، والثاني: دالا على معنى الأول حظ من البيان والإيضاح يجئ من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى"[3].

وقد حذف منها من هذه المراجع توابع العطف، وخالف النحاة في النعت السببي،وجعله إتباعا للمحاورة[4].

كما أضاف المؤلف إلى هذه التوابع الخبر، وجعله من الأقسام السابقة، "ويجب أن يزيد هنا تابعا، هو أهم الأقسام السابقة كلها وأولاها أن يذكر في باب التوابع وهو الخبر....."[5].

4. إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد:

لم يعز المؤلف وتعدد الإعراب للفظ الواحد إذا يخالف ما ذكر آنفا فيما يخص الحركات الإعرابية:"إيجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب، ساووا بينهما مرة، وفضلوا وجها على الثاني في الأحرى ،والأصل الذي تقرر ولا يساير هذا التعبير ولا يجيزان أن يكون للكلام وجهان من الإعراب"[6].

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 118.

[2] – المائدة: 92.

[3] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو: ص: 120.

[4] – ينظر: المرجع السابق، ص: 126.

[5] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 126.

[6] – المرجع نفسه، ص: 130.

في مبحث التنوين رأى أن العلم لا يتنون:[1]

5. إنكار العلامة الفرعية:

"وقد أطال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب، سموها العلامات الفرعية وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية، وسترى فيما يعد ألاَّ وجه لهذا التفصيل والإطالة...."[2].

– لقد تعرضت هذه المحاولة إلى نقد كبير من قبل العلماء والباحثين الذين بنوا فساد الأصول التي انتهى إليها المؤلف، وعدم استقامة أحكامها، وإطرادها عن كلام العرب، كما اثبتوا أن أفكار إبراهيم مصطفى جديدة، فكثير من المسائل التي ذكرها وأجهد نفسه في الاحتجاج بها قد سبقه إليها بعض العلماء مثل فكرة: المتكلم هو الذي يحدث الإعراب فقد سبقه إليها ابن جني (ت 392هـ) [3].

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 165.

[2] – ينظر: المرجع نفسه: ص : 109.

[3] – أطلع عليه من الموقع (www.aldahereyah.net)

ثالثا : آراء تمام حسان اللسانية في ضوء نظرية تضافر القرائن:

يمكن التمثيل لآراء تمام حسان بكتابه المهم (اللغة بين المعيارية والوصفية)الذي طبع لأول مرة سنة (1958م)، وقد تبنى فيه صاحبه وجهة النظر الوصفية لنقد التراث النحوي العربي الذي وسمه ب:(المعيارية بانقضاء عصر الاستشهاد)؛ "إذ اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة (الفصيحة) دون أدنى محاولة لتجديدها بالاعتماد على اللغة المتطورة"[1].

"وفي مستوى الدرس النحوي يبنى التحليل العلمي على تصنيف العناصر المكونة لها شكليا ووظيفيا وهو تصنيف براغماتي مبني على الاستقراء بالحس"[2]، ويهتدي بفضل هذه الرؤية الشكلية الوظيفية إلى تقسيم الكلمة في العربية إلى اسم وفعل،وأداة وضمير وخالفه .

إن المتتبع لما كتبه تمام حسان في هذين الكتابين يكتشف مزجا قام به بين مفاهيم متعددة لنظريات ومدارس متنوعة وربما مختلفة منهجيا ونظريا، أما كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) (1973م) فقد خصصه لوصف اللغة العربية بالاعتماد على مقولات المنهج البنيوي الحديث، وقد حاول الباحث فيه إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء النظرية السياقية[3]، والحقيقة أن تمام حسان لم يوضح لنا بشكل مقنع المنوال الفصيح ممثلا فيما قدمه النحاة من وصف في كتب النحو.

العلامة الإعرابية ونظرية العامل:

"كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها " **نظرية العامل** " "[4]، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الإعراب في لغة العرب،" فهي بمثابة رصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب"[5]،ففكرة العامل

---

[1]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مصر – القاهرة، ط3، (1998م) ، ص:2.

[2] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة،دار الثقافة،(1986)م ، دط ، ص:13.

[3] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص9و10.

[4]– المرجع السابق ص: 205.

[5]– محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص 189.

نشأت في النحو العربي نتيجة لعملية التأثر والتأثير بمنطق **أرسطو**، أما عن أول من تحدث عنها في التراث العربي" فمنهم من رأى أنها كانت على يد **الخليل بن أحمد** الفراهيدي، ومنهم من رأى أن سيبويه كان أول المنشغلين بالمسألة"[1]، وتقوم نظرية العامل على تفسير التغير الحاصل في حركات أواخر الكلمات، فكل حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة، لذا "عد النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي "فلسفة العامل والعمل"، كما عدوا بعض العوامل أقوى من غيرها"[2]، كما ذهب مجموعة من النحويين إلى المفاضلة بين العاملين اللفظي والمعنوي،ويتضح من خلال قول أبي الفتح:" وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبته لفظ يتعلق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم... وإنما قالوا:لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح "[3].

أما" **تمام حسان** " فيرى أن الحديث عن العلامة الإعرابية و" العامل " قد أخذ نصيبا مبالغا فيه، تكون الدراسة جاءت نتيجة للنظر السطحي، وتقليد القدامى فيما ذهبوا إليه، وهذا لكون العلامة الإعرابية لا تعمل على تحديد المعنى النحوي وحدها، بل لا بد من اشتراك جميع القرائن اللفظية والمعنوية على السواء، كما أطلق عليها بـ:" **تضافر القرائن** " إذ يقول:" لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا، فتضحي بها، لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية "[4].إنه لا ينفي العلامة الإعرابية قرينة لفظية، بل ينفي اعتماد قرينة واحدة في قيام المعنى، وهذا ينطبق على باقي القرائن

---

[1]- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، اللاذقيه (سوريا) : جامعه تشرين, 1979: ص 189.

[2]- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 199.

[3]- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية،ط1 ،دار النهضة العربية، 2003 ،ص: 157.

[4]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة،ص: 234.

الأخرى،ويتضح هذا في إنقاذه لابن مضاء حين ألغى عاملا ،وفرض عاملا آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية.[1] إذ أقام العامل النحوي على المتكلم، وهو بذلك جعل اللغة أمرا فرديا، ونفى عنها الطابع العرفي، ووقف بذلك منفردا في جانب، والنحاة في جانب آخر إذ قد أجمعوا -كما يقول- على القول بالعوامل، وهذا الإجماع مهم في حاجة إلى إبداء الرأي فيه[2]، ويذكر عباس حسن أنه :" استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية، وما يتصل بها، إنما هي لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره،متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدث، ولكل موجود موجد،ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع..."[3].

مفهومات في العدد والنوع والشخص:

تعريف:

المقصود بالعدد الإفراد والتثنية والجمع، والعدد: إعادة نحوية صرفية من عادات اللغة، يمتاز في اللغة العربية بانقسامه إلى المفرد والمثنى والجمع، وتتحقق مفاهيم العدد والكمية في الاسم بحسب نظريات النحاة، بفضل نظام من القواعد والتعبيرات الصياغية الاشتقاقية التي تلحق أنفس الأبنية، أو تزداد عليها فيتولد عنها التعبير عن معنى العدد في المسميات، ويعد هذا الضرب من الزيادة من قبيل الاختلاف اللفظي الدال على اختلاف المعاني[4]، وتشير العربية ومعظم اللغات المعروفة إلى العدد في الضمائر والصيغ الجامدة عن طريق المبنى نفسه، أي دون لاصقة تصريفية، مثال ذلك:

أنت: مفرد أنتم: جمع

أنت: مفرد أنتن: جمع

أنا: مفرد نحن: جمع

---

[1]- المصدر السابق، ص 33.

[2] - محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 214.

[3] - عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، ،1971، ص 196.

[4] - المنصف عاشور: ظاهرة الاسم، الناشر. كلية الآداب منوبة. 2004 ، ص: 207.

هـــــو: مفـــــرد هـــــم: جمـــــع

هـــــي: مفـــــرد هـــــن: جمـــــع

" أما الصيغ الدالة على المثنى نحو: أنتما، هما، فمبنيان جامدان أيضا"[1]،"والعدد مدلول لاسم العدد، فهو فكرة لا كلمة ولا رقم، وقد فرق بين العدد وأسماء الأعداد، كما عدت الكلمات التالية أسماء أعداد: بعض، كل، كثير، قليل"[2]،ويذهب(محمد أحمد قدور) إلى أن :"الأفعال علامات تصريفية تدل على العدد في قولنا: الطالبان درسا للمثنى، الطلاب درسوا للجمع المذكر، والطالبات درسن للجمع المؤنث،فألف المثنى وواو الجماعة ونون النسوة هي كلمات مستقلة تنفرد بإعراب خاص"[3]،و"فيما يتعلق بأسماء العدد فقد استنبط النحاة شبه نحو خاص أو شبه نظام صغير يقوم على التغيرات التصريفية والإعرابية والتركيبية، وأن مشكل المطابقة حيث يلتقي معنى العدد بمعنى التذكير والتأنيث، يمثل وجها من التفسير والتجريد في غاية الانتظام وأعدله، وقد استمر هذا التفسير الاختلاف الشكلي الذي لا يستغني عن الاختلاف المعنوي في البنية اللغوية"[4].

أما "**النوع** فيكون بمعنى التذكير والتأنيث في نظريات النحاة قسما من المعاني النحوية التي تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف الأسماء"[5]،وهناك من يطلق عليه الجنس،وهو يختلف عن النوع، أو الجنس في الحياة الطبيعية، أي الذكورة والأنوثة، لأن النوع في النحو هو التفريق بين مجموعتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق (التذكير والتأنيث)،فالمذكر منه الحقيقي مثل: رجل،ثور، ومنه غير الحقيقي أو المجازي مثل: قمر، بيت، وكذا المؤنث فمنه الحقيقي كامرأة، بقرة،ومنه غير الحقيقي كعين، كما تم التمييز بين مؤنث لفظي لحقته تاء التأنيث سواء أدل على مؤنث أو مذكر، مثل: خديجة

---

[1] – أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر – دمشق، ط2 1419هـ /1999م ، ص: 183.

[2] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: ص 256.

[3] – أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 185.

[4] – المنصف عاشور: ظاهرة الاسم، ص 223.

[5] – المرجع نفسه، ص 195.

حمزة،ومؤنث معنوي دل على مؤنث، ولم تلحقه تاء التأنيث، مثل: سعاد، هند، وأمام يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات فيمكن التمثيل له ب:

1- ما كان على وزن مُفَعَّل: مغشّم ——— رجل مغشم وامرأة مغشم.

2- ما كان على وزن مِفْعَال: مقدام ——— رجل مقدام وامرأة مقدام.

3- ما كان على وزن فعول بمعنى فاعل: رؤوف ——— أب رؤوف وأم رؤوف.

4- ما كان على وزن فعيل بمعنى مفعول: جريح ——— رجل جريح وامرأة جريح.

5- ما كان مصدرا يراد به الوصف: عدل ——— رجل عدل وامرأة عدل.[1]

إن التنوع يبدو في بعض اللغات مميزا وحيدا بين كلمتين مختلفتين معنى ومتفقتين صيغة، نحو كلمة Le livre الكتاب، و La livre بمعنى الليرة، إذ لا يميزها إلا أداة التعريف والنوع،ويرى تمام حسان أن النوع يختلف حسب التقسيم بين اللغات واللهجات باختلاف تقسيماتها وتسمياتها للأشياء، فالشمس مثلا مؤنثة في العربية، ومذكرة في اللغة الفرنسية والإنجليزية، هذا ويعد التذكير والتأنيث طريقة من طرق التقسيم النحوي لإظهار التوافق السياقي ليكون التماسك واضحا فيه، ويعبر عنه تعبيرا شكليا في الغالب من حالاته[2]، ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك من اللغات من تعتمد تقسيما ثلاثيا يصطلح عليه ب:(المحايد)، وهذا في اللغات الهندوأوروبية، ويطلقونه على ما ليس بمذكر أو مؤنث،أو ما يصلح للنوعين معا دون تحديد، ونجد في القسم المحايد أسماء تدل على الجوامد مثل: معبد، بحر، جسم، قرن في اللاتينية، وعلى أسماء أحياء مثل:طفل في الإغريقية[3]، ويقوم المحايد بدور تكميلي في مقابلة الجنسين الآخرين من حيث أنه يعبر عن معان مستقلة في التقابل بين المذكر والمؤنث، فاللغة والأسماء عالمهما الشكلي المحض، وللطبيعة والذكر والأنثى بيولوجيا عالم خاص، فقد يلتقيان كثيرا وقد يفترقان كثيرا، فالاسم يطلب في كيان اللغة سماته المعنوية ولا يطلبهما في ظننا من الطبيعة، إذا

---

[1]- المنصف عاشور: ظاهرة الاسم، ص:195.

[2]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 252.

[3]- محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، بيروت ط 3، (1969م)، ص: 353.

عددنا اللغة نظاما مجردا وشكلا محضا[1]، أما مقولة الشخص فيقصد بها المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وينفي تمام حسان الصلة بين الشخص النحوي الذي هو موضوع الدراسة، وبين الشخص أو الشخصية في الفلسفة والتربية،ونجد في كل لغة من اللغات تقسيما خاصا بها في تمييز الشخص عن طريق ضمائر، أو الضمائر والأفعال بما يلتصق بها من علامات تصريفية تؤدي أكثر من وظيفة،وتعبر اللغة العربية بصيغة الفعل عن الشخص.

نظرية التعليق عند تمام حسان:

التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير بمانع، ولهذا يعطف على الجملة بالنصب لأن محلها النصب، هذا وقد ذهب تمام حسان إلى أن فكرة التعليق قد ظهرت مع عبد القاهر الجرجاني، حيث كان حريصا على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها، فهو يتناول النظم من حيث هو صادر عن المتكلم، ولهذا فقد جعل نقطة الانطلاق في دراسة بناء الجملة، المعنى لا المبنى، وهو ينص على ذلك صراحة في موضع كتابه:" وشبيه بهذا التوهم فهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتيب الألفاظ في سمعه، ظن عند ذلك أن المعاني تتبع الألفاظ، وأن الترتيب فيها مكتسب من الألفاظ، ومن ترتيبها في نطق المتكلم، وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع"[2]، وعليه فإن التعليق يحدد بوساطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية"[3]، وهذا يعني من ناحية أخرى ارتباط التعليق بفكرة رفض العامل، يقول تمام حسان:" ..وفي رأيي كما كان في رأي عبد القاهر على

---

[1]– محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة ، ص:353.

[2] – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،1988 ، ص: 58.

[3] – تمام حسان ،العربية معناها ومبناها، ص 189.

أقوى احتمالا أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية "[1].

الوظائف اللسانية للقرائن:

توطئة: "هي فعلية بمعنى الفاعلة، مأخوذة من المقاربة"[2] "وهي في الكلام كل ما يدل على المراد والمقصود، والقرينة هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه، وهي تكون مقالية أو حالية"[3]،أمااصطلاحا فالمقصود بها "الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه"[4]،وقيل "هي أمر يشير إلى المطلوب"[5]،وهي الشيء الذي يلزم العلم به العلم بشيء آخر، أو الذي يقع على كل ما يعرف به المدلول، مأخوذ من معنى "المرشد إلى المطلوب" يذكر ويراد به الدال، ويذكر ويراد به العلامة المنصوبة بمعرفة المدلول، ومنه سمي الدخان دليلا على النار[6]،وهي عنصر مهم لفهم الجملة، فبها نعرف الحقيقة من المجاز،ونعرف المقصود للألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير[7]،وقد قسمت القرائن إلى حالية ومقالية أو لفظية ومعنوية، ويمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلا، وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال والمقال[8]،يقول **تمام حسان:**" وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما "العلاقات السياقية " أو ما يسميه الغربيون

---

[1] – المصدرالسابق، تمام حسان ،العربية معناها ومبناها: ص189.

[2] – علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، ط 1985، ص 182.

[3] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، السنة الجامعية (1994–1995) أطروحة دكتوراه، [رقم 191]، ص 23.

[4] – فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1، ص 59.

[5] – الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 182.

[6] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 27.

[7] – فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى،دار الفكر للنشر والتوزيع ،ط1 ،2007 ، ص 59.

[8] – المرجع السابق، ص 60.

La relation syntagmatique والثاني هو "القرائن اللفظية"، وعليه سنعمد إلى الحديث عن هاتين القرينتين تفصيلا، فهما مناط التعليق انطلاقا من هذا المخطط الذي يمثل النظام النحوي، ويبين التشابك العضوي بين المعاني العامة[1].

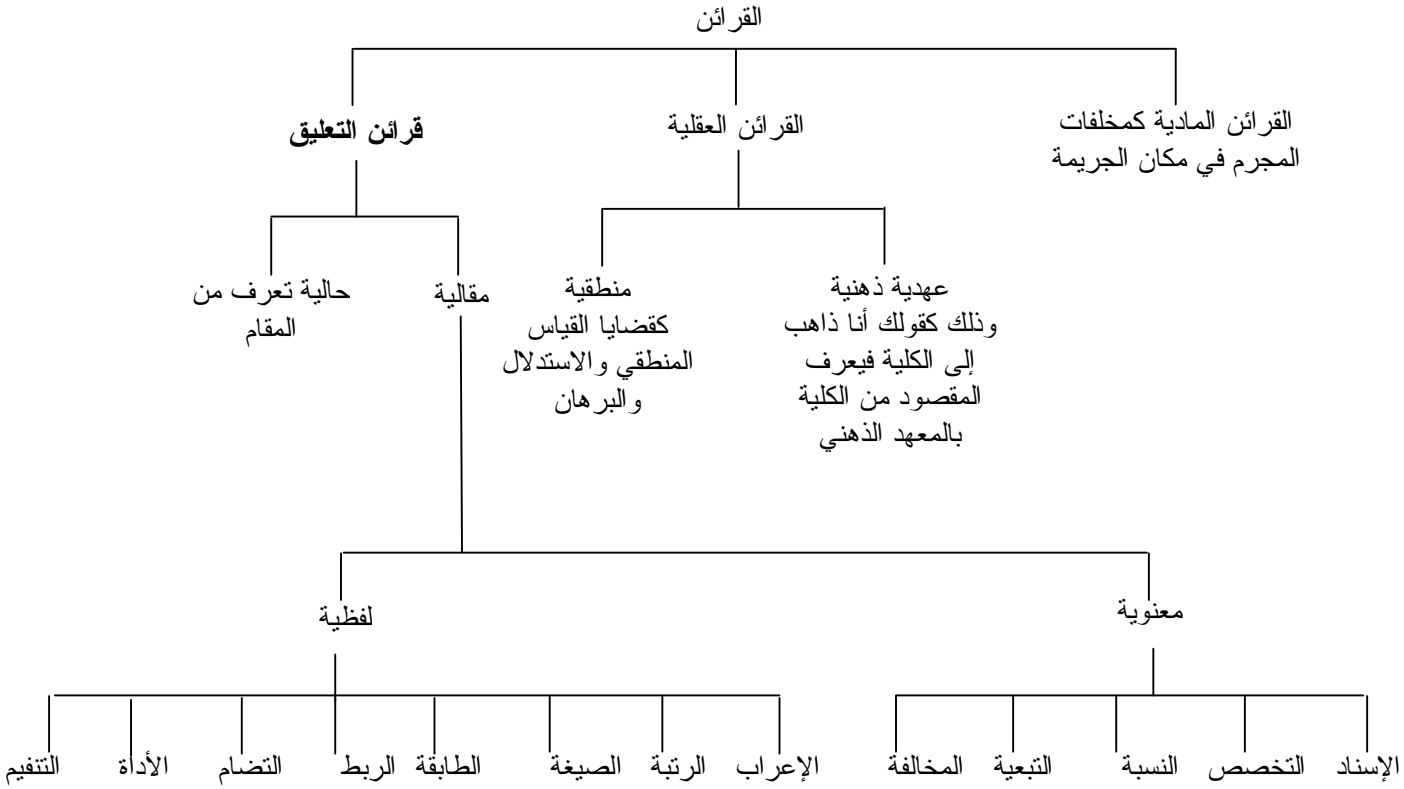

1-من أهم القرائن:

سيتم التركيز في هذا المجال على الإسناد والتخصيص باعتبارهما من أهم القرائن اللغوية المعول عليهما في التركيب والدلالة.

[1] - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص189-190.

أ- الإسناد:

إضافة الشيء إلى الشيء، أو ضم شيء إلى شيء، واصطلاحا ضم كلمة حقيقة أوحكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة، وقال بعضهم الإسناد قسمان فمنه عام وخاص، أما العام فنسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى،وأما الخاص فنسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث يصح السكوت عليها، وقد قيل أيضا: الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولا[1]،"والإسناد هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أن هذا مبتدأ وذلك خبر، وأن هذا فاعل وذلك مفعول"[2]،كما نعده:" الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه،وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه"[3]، هذا وإن الإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه، و"الفعل والفاعل في الجملة الفعلية العربية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية"[4]،وربما هذا ما عناه عبد القاهر بقوله:".. ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه"[5]، كما تم التمييز في النظرية النحوية العربية بين حال الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية،فإذا كانت الجملة الاسمية قضية جملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق، أي الفرد الخارجي الذي صدق عليه المفهوم الكلي كـ:" زيد " الذي يصدق عليه مفهوم الإنسان، واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، فلا بد من اشتمال القضية على شيئين مستقلين: أحدهما الموضوع، والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهما به يتحقق الحمل[6]، "فإن القضايا الفعلية ليس فيها حمل

---

[1] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 62.

[2] – أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 231.

[3] – محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 171.

[4] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 65.

[5] – عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص20.

[6] – ينظر:عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص43.

شيء على شيء والمحكم باتحادهما، وإنما مشتملة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين أحدهما العمدة في قوامها ،وهو الحدث، فلا يجوز في القضية الفعلية الإغماض عنه، والثاني متعلق لها ولكن ليس بمثابة الأول، وهو صدر عنه الفعل أو وقع عليه"[1]،ومنه نستنتج أن الجملة الاسمية ذات ركنين، كل منهما عمدة في الركنية، هما الموضوع والمحمول،والجملة الفعلية ذات ركن واحد هو الحذف، أما الآخر فهو متعلق الحدث[2]،يقول تمام حسان :" وما اهتم به اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتميز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة" **تظافر القرائن**""[3].

"إن الإسناد هو أعم علاقة في الجملة العربية، وهو نواة الجملة ومحور كل العلاقات الأخرى، لأن في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل هي الجملة البسيطة،والعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لقضية تشير إليها"[4]،"والإسناد في اللغة العربية بوصفه قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند، دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة"[5].

ب- التخصيص:

"التخصيص في اللغة الإفراد، ومنه الخاصة، وقيل إنه تمييز بعض الجمل بالحكم"[6]،وجاء في **لسان العرب:** "القول بالتخصيص إلى الرجوع إلى أصل الكلمة وهي خصص ويعني بها،خصّه بالشيء يخصّه خصّا وخُصوصا وخُصوصية وخَصوصية والفتح أفصح وخصّيص وخصّصه واختصّه: أفرده به دون غيره،ويقال اختص فلان

---

[1] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية ، ص49.

[2] – المرجع نفسه، ص50.

[3] – تمام حسان :العربية معناها ومبناها، ص193.

[4] – مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص164.

[5] – عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص69.

[6] – محمد سعد: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية،دط ،ص:11.

بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخص غيره واختصه ميّزه"[1]،فالتخصيص بيان ما لم يرد بالعام لبيان ما أريد به، وأيضا يدخل فيه العام الذي أريد به الخصوص .

وقال الحسن البصري:" التخصيص هو إخراج بعض ما تناوله الخطاب بتقدير عدم المخصص، كقولهم خصص العام، وهذا عام مخصص، ولا شك أن المخصص ليس بعام،ولكن المراد بكونه عاما لولا تخصصه"[2].

إن كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى، وليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرورات أيضا، فقولنا:ذهب المريض إلى المستشفى:تخصيص جهة الذهاب، وإذا قلت: هذا كتاب محمد: فكأنك خصصت الكتاب لمحمد،"وأيضا فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا:إنما ينجح المجتهد: أليس في ذلك تخصيص للنجاح فجعلته للمجتهد ؟"[3]، "ولا بأس أن نذكر بإجماع اللغويين على تعريفه بأنه بيان أن المراد بالعام بعض ما يتضمنه، فإذا بين الشارع أنه لم يرد جمع الإفراد بإظهار ما يخرج منه، سمي ذلك تخصيصا، ومن لوازم المبين أن يكون موصولا بالعام، لأنه إذا ترخى عنه فهم أن المراد بالعام جميع أفراده، والغرض أن المراد به بعضها، فيكون الشارع قد أوقع الناس في الجهل، لأنه لم يقم لهم علما يهتدون به إلى حقيقة المراد، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى"[4]،ويرى محمد سعد:" أن المخصصات بدل البعض من الكل والحال والظرف والجار والمجرور والتمييز والمفعول به والمفعول معه"[5]، وللتخصيص تأثير صوتي مثير للانتباه، فوقعه التعبيري يكون مثيرا للذاكرة، ولا يجوز أن يكون إلا اسما معروفا، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا، هنا للمضمر وتذكيرا، وإذا أبهمت أشكل المضمر، وبالنسبة إلى إعراب الاسم المختص فهو منصوب

---

[1] – ابن منظور جمال الدين ابن مكرم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1978 م 84/2. مادة (خصص).

[2] – المرجع نفسه، ص12.

[3] – أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص85.

[4] – محمد سعد: مباحث التخصيص، ص13.

[5] – المرجع السابق، ص55.

على الاختصاص، لفعل محذوف تقديره أخص، ويسبق المختص بضمير لغير الغائب يكون مبتدأ، والجملة بعد المختص في محل رفع خبر، والمختص يكون اعتراضا بين المسند إليه والمسند، أما عن خصائصه فيمكن أن نذكر في هذا المقام:

1- التخصيص بيان ما قصد باللفظ العام.

2- التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد.

3- إن التخصيص يجوز أن يكون بالإجماع.

4- التخصيص على الفرد.

5- التخصيص لا يدخل في غير العام.

6 - لا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالمخصوص.

7- لا يجوز تخصيص شريعة بشرعية أخرى.

8 - التخصيص يبقى دلالة اللفظ على ما بقي تحته حقيقي أو مجازي[1].

كما قدم تمام حسان تقسيما لهذه القرينة على النحو الآتي:

1- التعدية:

هي ممثلة في المفعول به، يقول عبد القاهر:"كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمروا، كان غرضك أن تفيد التباين الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، وتنشأ هذه العلاقة بين الفعل المتعدي والمفعول به، والأصل الدلالي لهذه العلاقة أن الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه، أما الفعل اللازم فلا يفتقر إلى ذلك"[2].

2- الغائية:

" قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة ككي، رغبة في، وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكي وحتى"[3].

---

[1]- محمد سعد: مباحث التخصيص، ص14-15.

[2]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص166.

[3]- تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص196.

3- المعية:

"هي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة، على غير طريق العطف والملابسة والحالية، واصطلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، مثال:"لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ "[1].

4- الظرفية:

"تنشأ علاقة الارتباط بين الفعل والظرف بنوعيه؛ ظرف الزمان، وظرف المكان،وارتباط الظرف بالفعل وثيق لأن الفعل دال على الحدث"[2]،وهي قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه.

5- التحديد والتوكيد:

هي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل،فهي علاقة بين الفعل والمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد نحو قوله تعالى:﴿ **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا** ﴾[3].

6- الملابسة:

هي قرينة معنوية دالة على إفادة معنى (الحال)بوساطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت:جاء زيد راكبا، فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب[4]، وسبيل البيان في هذه العلاقة أن الحال تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل،وهذا البيان ضروري في فهم الجملة، لأن المعنى الدلالي المستفاد من الجملة معنى

---

[1]- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ،ص:96 .

[2]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص174.

[3]- الفتح 1.

[4]- العربية معناها ومبناها، ص198.

[5]- المصدر نفسه، ن ص

واحد لا عدة معان[1]، ويظهر هذا واضحا في قوله تعالى:﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا**﴾[2]

7- التفسير:

قرينة معنوية على باب التمييز، ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم ،والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:

1- معنى الإسناد: نحو طاب محمد نفسا.

2- معنى التعدية: زرعت الأرض شجرا.

3- اسم مفرد دال على مقدار مبهم:اشتريت مترين حريرا[3].

8- الإخراج:

"قرينة معنوية على إرادة " باب المستثنى " فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، فإذا قلنا: جاء القوم إلا زيدا، فإننا أسندنا المجيء على القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد"[4] ،وفي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له[5].

9- المخالفة:

"هي من بين القرائن المعنوية ومن قبيل القيم الخلفية"[6]، ويمكن استخدامها في عدد آخر من أبواب النحو،فتكون مثلا هي التفسير لما يرد من تعدد حركة المضارع، "وكذلك حركة المستثنى المنقطع، ونصب الاسم بعد ما أفعل في التعجب، وبعد الصفة المشبهة"[7].

هذا ولا بأس بأن نتمم الحديث عن التخصيص بعرض نوعين آخرين قدمهما محمد سعد، وهما:

---

[1]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص171.

[2]- النساء93 .

[3]- تمام حسان،العربية معناها ومبناها، 199.

[4]- المصدر نفسه، ص199.

[5]- المصدر نفسه، ص200.

[6]- القيم الخلافية: وقد تكون بين المعنى والمعنى فتصبح معنوية، وقد تكون بين المبنى والمبنى فتصبح لفظية.

[7]- تمام حسان ،العربية معناها ومبناها، ص201.

1- التخصيص بالأدلة المنفصلة وهي: دليل الفعل،و دليل الحس، ودليل الإجماع والنص.

2- التخصيص بالأدلة المتصلة وهي: الاستثناء، الشرط، الصفة، الغاية، وبدل البعض من الكل[1].

ب- القرائن اللفظية:

"هي عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد لها بأن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك، ومثل هذه القرائن مثل معالم الطريق التي يهتدي المرء إلى المكان الذي يقصده، وتختلف القرائن باختلاف اللغات، وفي العربية من القرائن اللفظية ما يلي"[2]:

1- العلامة الإعرابية.

2- الصيغة وهي فروع، فالأسماء صيغ والأفعال والصفات صيغ.

3- الرتبةوهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب.

4- المطابقة ومسرحها الصيغ الصرفية والضمائر.

5- الربط الذي يعدل عنه بوساطة الالتفات والتغليب وحرف الربط.

6- التضام وله وجهان هما: التوارد والتنافي.

7- الأداة مبنى صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي.

8- النغمة أو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق[3].

" إن القرينة اللفظية هي اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود، ولولاه لم يتضح المعنى وذلك نحو قوله تعالى:﴿**قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ اللّهِ مِن قَبْلُ..**﴾[4] فقوله "من قبل" وضح أن المقصود بقوله:(تقتلون) هو الزمن الماضي وليس الحال أو المستقبل"[5]،و"هي

---

[1] – محمد سعد: مباحث التخصيص، ص30،29،27.

[2] – تمام حسان :البيان في روائع القرآن،عالم الكتب ،ط1 (1413هـ – 1993م) ، ص:8-9.

[3] – تمام حسان،العربية معناها ومبناها، ص205.

[4] - البقرة 91 .

[5] – فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص60.

جملة الأدوات والحروف والظرف والأفعال والأسماء وتفاعلها داخل السياق"[1]، هذا وسنتناول بالفحص مقولة الرتبة فالأداة ثم النغمة لأهميتها البالغة في التبليغ اللساني:

1- الرتبة:

مأخوذة من اصطلاح عبد القاهر" التركيب " الذي قصد به شيئين أولهما؛ ما يدرسه النحاة تحت عنوان " الرتبة "،وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير"،وهي دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه[2]، وفي ضوء هذا المفهوم انطلق تمام حسان في تعريفها بأنها قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية، أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي [3]،والرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه،كما أنها أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وهي فوق ذلك تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها[4]، وهي قسمان:

أ- الرتبة المحفوظة

هي رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال وفي الوقت نفسه[5]، ومن أمثلة الرتب المحفوظة تقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والمؤكد على التوكيد،والفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، وأدوات الشرط والجزم والنفي والاستفهام ، وهي التي وصفت بأن لها الصدارة دوما[6].

---

[1] – عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن كنون، الجزائر، ص11.

[2] – تمام حسان ،العربية معناها ومبناها، ص207.

[3] – تمام حسان :البيان في روائع القرآن ، ص:10.

[4] – المرجع السابق، ص209.

[5] – المرجع نفسه، ص:10.

[6] – أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص232.

ب- الرتبة غير المحفوظة

هي رتبة في النظام فقط وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها،ومن أمثلة الرتب غير المحفوظة تقديم المفعول على الفاعل في نحو: " حياك الله " ، وتقدم المبتدأ على الخبر،والفاعل على المفعول والفعل على المفعول، والفعل على الحال، وليس القصد من الفصل بين ذلك النوعين من الرتبة إخراج الرتب غير المحفوظة من نطاق النحو نهائيا،لأنها قد تكون القرينة الوحيدة التي يلجأ إليها لكشف علاقة الإسناد ولا سيما في المبنيات وما لا تظهر عليه الحركة[1]،و" يظهر أن بين الرتب النحوية وبين الظواهر الموقعية رحما موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع، وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي"[2].

2- الأداة:

"الأداة، وجمعها أدوات، فألفها أصلها واوا، ولكل ذي حرفة أداة، ومن آلته التي تستخدم في العمل"[3]، أما اصطلاحا فهي الكلمة التي تستخدم للربط بين الكلام ،وللدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل، أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل، وقد استخدم المبرد لفظة أداة بمعنى الآلة في العمل سواء كانت حرفا أم غيره[4]،وتعد الأداة من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال، وهي من المبنيات إذ لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى، التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب[5]، "والأداة عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب

---

[1] – أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات ، ص233.

[2] – تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص208.

[3] – أبو السعود حسين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1989 ، ص:11.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص12.

[5] – تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص225.

العربية،وهي إلى جانب ذلك كله روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها"[1]، ولقد تم التمييز بين نوعين منها:

أ- الأدوات الداخلة على الجمل قرينتها الصدارة، كالنواسخ، والنفي، والتوكيد والاستفهام، والنهي،و الترجي.

ب- الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها التقدم، كحروف الجر، والعطف والاستثناء، والتنفيس، والتحقيق، والتعجب، والتقليل، والابتداء، والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا، فلهذه الأدوات وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة، لها وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي في أداة التعريف،وتشترك الأدوات جميعا في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا كالذي نراه في عبارات مثل: لم، عمّ، متى، أين، ربما، إنّ، لعلّ ليت، لو ... الخ[2].

إن الوظيفة الأساس للأداة هي التعليق والربط على أربعة أوجه أولها ربط اسم باسم، وثانيها ربط فعل باسم، وثالثها ربط فعل بفعل، ورابعها ربط جملة بجملة، فالربط بين اسمين أو بين فعلين يتمثل في حروف العطف، والربط بين فعل واسم يتمثل في حروف الجر، والربط بين جملتين يتمثل في حروف الشرط،وحين يكون الربط بين أجزاء الجملة كلها يكون معنى الأداة هو ما يسمونه " الأسلوب "[3]،"ولكل أداة من الأدوات ضمائرها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه، فتكون قرينة متعددة الجوانب الدلالية،وهذا ما يجعلها قرينة لفظية مهمة في التعليق"[4].

---

[1] – حسين الشاذلي: الأدوات النحوية، 24.

[2] – تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص225.

[3] – المرجع السابق، ص39.

[4] – تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 225.

3- التنغيم:

نغم جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، "وهو حسن النغمة، والجمع: نغم، والنغوة والغوة – النغمة تلكم هي بعض المعاني المعجمية للفظة "[1]،"أما اصطلاحا فقد استخدم الفارابي مصطلح النغم ليستدل به على التنغيم، والنغم الأصوات المختلفة في الحدة والثقل التي تتخيل أنها ممتدة"[2]،"والتنغيم مصطلح صوتي دال على الارتفاع – الصعود– والانخفاض في درجته(الجهر في الكلام) وهذا التغيير في الدرجة يرجع إلى التغيير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث بنغمة موسيقية"[3]،ويعرفه **(ماريو باي)** بكونه:"عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين"[4] ولكل لغة عاداتها النطقية أو لحونها.

والتنغيم كلمة عربية تخضع وجوبا إلى الوزن الصرفي العربي الذي تخضع له باقي الكلمات عربية الأصل والمعربة، فهو على وزن التفعيل ونغمة، فعلة، وبالتالي التنغيم الذي هو تفعيل: إحداث الفعلة أو النغمة وإحداث هذه الأخيرة لا يكون إلا بفعل فاعل، وهو أيضا رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام، هذا ولم يرد مصطلح التنغيم عند العرب القدامى إما لعدم قولهم بأهميته، أو لعدم انتباههم له ظاهرة لغوية، أو ربما أشاروا إليه بطريقة غير مباشرة من خلال اصطلاحهم،أما عند المحدثين من العلماء والباحثين اللغويين، فقد أعطوه اهتماما كما أعطوه جملة من التعاريف، وموسيقى الكلام أحد هذه المصطلحات والتي تقوم مقام مصطلح التنغيم وحده،والنغمة هي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة في السياق،فهناك أشكال للتنغيم تنطق بها الجملة الاستفهامية أو الجملة المثبتة أو المنفية أوالمؤكدة أو جملة النداء أو التمني والعرض ونحو ذلك[5]، كما يقوم التنغيم في الكلام المنطوق مقام علامات الترقيم في الكلام المكتوب، "بل إن هذه العلامات ما هي إلا تعبير

---

[1] – ابن منظور: لسان العرب، 682/3.

[2] – عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، كلية العلوم والآداب،د ط، ص 255.

[3] – محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي،دار الفكر 1992، ص225.

[4] – ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ص93.

[5]– أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص238.

عن الأشكال والصيغ التنغيمية المصاحبة للكلام في المقام الذي حدث فيه"[1]، "غير أنه أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة"[2]، فهو" تنويع في درجات الصوت خفضا وارتفاعا في الوحدة الدلالية مهما تنوعت مقاطعها وظهورها ضمن الكلام"[3]، ويقوم التنغيم في الكثير من اللغات بدور مورفولوجي، نجده في صيغتين مثلا متماثلتين من الناحية الصوتية لكن كلا منهما تنطق بنغمة مخالفة، فيكون لكل منها معناها،وهذا واضح في كثير من لغات الشرق الأقصى كالصينية وبعض اللغات الإفريقية[4].

أشار(تمام حسان) إلى علاقة التنغيم بالنظام السياقي أو ما أسماه بالظواهر السياقية، وهو يشير إلى أن التنغيم جزء من النظام النحوي، وتظهر وظيفته النحوية في تحديد الإثبات والنفي في الجملة التي لم تستعمل فيها أداة الاستفهام[5]، فكل نوع من الجمل يتفق مع هيكل تنغيمي خاص يقف في إطار النظام النحوي موقف الصيغة الصرفية من المثال أي كموقف (استفعل) مثلا من استخرج، حيث تقوم الصيغة مقام القالب[6]،وإن كان النبر على الكلمات في الجملة أو على كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقية الكلمات الأخرى، فإن ذلك يكون نبرا سياقيا دلاليا نسميه التنغيم، ولا يكون التنغيم في الجمل إلا لمعنى، فإذا قال قائل:حضر علي، فإن الغرض من الجملة يختلف باختلاف الكلمة التي ينبرها المتكلم، فإذا زاد نبر الكلمة الأولى : (حضر) فإنه يود أن يؤكد الحدث:" حدث الحضور وليس غيره "[7]،والتنغيم في كثير من الأحيان يخبرنا عن عقلية وأحوال المتكلم

---

[1]- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات ، ص:238

[2]- تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص226.

[3]- المرجع السابق، ص227.

[4]- ينظر:محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص225.

[5]- تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص308.

[6]- المصدر نفسه، ن ص

[7]- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ط1، 1984، ص 172.

سواء أكان تساؤلا، أم دهشة، أو غيضا، أم أشياء أخرى لا داعي لحصرها[1]، وقد يتنقل المتكلم من حالة كلامية معينة إلى حالة جديدة تتطلب منه تغيير ملامح الوجه، وبالتالي تغيير وظيفة الجملة، ما يجعل التنغيم ظاهرة سياقية، وكأن يقوي المتكلم العلاقة بين اللفظ والمعنى المراد توصيله، كأن يقول: بلاد بعيدة، فيمد الياء ليبين شدة البعد مدا طويلا[2]، ولقد بات من المعروف أن التعليم يتعلق بعمليات ذهنية أوسع واكبر مثل التخيل والإدراك والتذكير وغيرها، ويعتبر التنغيم والإيقاع من المعينات على التذكير السمعي لدى المتعلم، دليل ذلك ذكرنا للقصائد المغناة أو المنشودة، والإعلانات اليومية التي يتكرر سماعها[3]، ومن الناحية العلمية تعد عاداتنا اللغوية الأساس الذي تبني عليه تعلم أي لغة من اللغات الأجنبية، فمن الضروري دراسة عاداتنا اللغوية كما في ذلك التنغيم، لتسهل لنا مهمة تعلم اللغات الأجنبية[4]، هذا وقد قسم تمام حسان التنغيم من وجهتي نظر مختلفتين، إحداهما شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية، والثانية هي التي بين أعلى نغمة وأخفضها سعة و ضيقا، فأما الوجهة الأولى فتقسم إلى قسمين:

1- اللحن الأول وينتهي بنغمة هابطة.

2- اللحن الثاني الذي ينتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها.

وأما الوجهة الثانية فتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- المدى الإيجابي.

2- المدى النسبي.

3- المدى السلبي.

---

[1] – زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص:92.

[2] – تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص:309.

[3] – إبراهيم حمادة: الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي، ص:243.

[4] – إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة، ط5، 1987، ص:259.

تتحقق النغمة بوسائل صوتية متعددة كالنبر،و الوقف، والمد والوصل والفصل[1]،ولعل هذه الأهمية التي تميز التنغيم ما جعله قرينة لفظية من قرائن التعليق بحسب التقسيم المقدم ،وربما جاز لنا أن نشير في هذه العجالة إلى أهمية قرائن أخرى ليست بلفظية أو معنوية نذكر منها القرينة العقلية،والحالية والعلمية مما نجده في تقسيمات بعض المحدثين

1- القرينة العقلية:

تتضح من المنطق العقلي نحو قوله تعالى: ﴿**وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ**﴾[2].

فإن العجل لا يشرب في القلوب، وإن المعنى: وأشربوا حب عبادة العجل.

2- القرينة الحالية:

كما إذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص آخر، فتقول: زيدا أي: ارب زيدا.

3- القرينة العلمية:

نقصد بالعلم العلم الضروري الذي يعلمه المخاطب، فقد يكون الكلام يحتمل أكثر من معنى، وترجح أحدها قرينة العلم الضروري، وذلك نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وِزْرَ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[3]

- الأثر النحوي

إن نظرية (**تظافر القرائن**) تعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية، وأبعدها أثرا، ذلك لأنها من أبدع الدراسات في مسيرة النظرية النحوية العربية،وبالتالي حولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول[4]،وفي كتابه" **اللغة العربية**

---

[1]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: ص 200-201.

[2] - البقرة 93.

[3]- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص61-63-66.

[4]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 85.

معناها ومبناها " حاول تمام حسان إبراز دور القرائن التي يرى بأن النحاة قد غمطوها حقها من العناية، وذلك بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها، وهي علامة الإعراب،فأظهر قيمة القرائن لبيان المعنى النحوي، هذا المبدأ رأى أنه يعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل،وهناك من المتأخرين الذين لم يحاولوا الانتفاع بنظرية **(التعليق)** التي توصل إليها الجرجاني لأنهم حين وجدوها تنطلق في دراسة بناء الجملة من المعنى إلى المبنى،تمعن في درس المعاني إمعانا، ظنوها تتناول بالدرس علما جديدا أطلقوا عليه اسم(علم المعاني)، "وصرفوا نظرهم عنه لمن شاء الخوض فيه من أصحاب البلاغة"[1]،وتتظافر القرائن على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي والقرينة تسقط عند استغناء غيرها عنها، "وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه، أوعَدَّه شاذا، أو قليلا أو نادرا أو خطأ"[2]،بهذا: "فإن فكرة تظافر القرائن قدمت الدرس النحوي بخاصة، والدرس اللغوي بعامة، وبنت نظرتها إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، ولقد كشفت هذه الفكرة عن العلاقات التي تربط ين أنظمة اللغة الثلاثة، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي"[3].

رابعا: مهدي المخزومي وآراؤه النحوية:

حظيت آراء المخزومي بالاهتمام الواسع في الأوساط الثقافية، وانتشرت انتشارا واسعا في أرجاء أخرى اهتمت بشؤون العربية. وكان من الطبيعي أن تواجه هذه الآراء كما هو حال الآراء التجديدية الأخرى، ردود فعل الدارسين سلبا وإيجابا، وأن تتبري لداستها أقلام أنصف بعضها وفات بعضها الآخر ذلك. وقد يكون من العسير الإلمام بتلك الآراء التي قيلت بحق هذه النظرية في فصل بعينه.

"تكتسي جهود مهدي المخزومي(1930م-1993م) في تيسير النحو أهمية بالغة،كونها تصدر من عالم يشهد له بالتخصص في النحو العربي، فقد اشتغل بتدريسه

---

[1]- المرجع السابق، من المقدمة، ص 03.

[2]- تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 240.

[3]- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 67.

عقودا من الزمن ،وتسابقت أعرق المدارس من أجل ضمه للتدريس في مدرجاتها، وألف في النحو مؤلفات قيمة، نالت كثيرا من التقدير، وأثارت نقاشا هاما ،بل إن المخزومي نال جائزة أحسن كتاب في النحو سنة (1966م) عن كتابه (في النحو العربي:نقد وتوجيه)،من قبل جمعية الكتاب ببيروت،ونال جائزة الحكومة السعودية للأعمال الراقية عن كتابه (في النحو العربي:قواعد وتطبيق)، وله مؤلفات أخرى في النحو العربي ومدارسه أهمها (الفراهيدي عبقري زمانه) – (الدرس النحوي في بغداد) – (أعلام في النحو)–(الخليل وأعماله ومنهجه) – (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، وقام بتحقيق معجم العين للفراهيدي بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم السامرائي في سنة (1980م)"[1]

إن المنهج الوصفي الذي تمثله المخزومي، ليس المقصود به ذلك المنهج الغربي المعروف، بل هو منهج نابع من التراث العربي الأصيل. فلم تنفصم عرى الارتباط بينه وبين الدراسات اللغوية القديمة، التي وجد فيها المخزومي ما يكون صالحا لدراسة جديدة. ثم أن المنهج الوصفي العربي – إن صح هذا المصطلح – لابد أن ينتهي إلى قاعدة عامة، تبنى عليها نتائج الاستقراء للمادة اللغوية. ولا يمكن إذ ذاك، أن تحمل النتائج على كونها نتائج معيارية. فمنتهى الدراسة الوصفية العربية، إذن : هو وضع قاعدة للمادة المستقرأة. ومن هنا نستطيع القول، أن المعيارية عند المخزومي نتيجة نهائية للمادة الموصوفة.

لقد صرح مهدي المخزومي بوضوح أكثر من مرة بأنه حاول في كتابيه أن يحدد موضوع الدرس النحوي، وأن يعيد للنحو ما فقد بإبطال فكرة العامل، إذ يقول: "فقد حاولت في هذه الفصول أن اخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العامل، وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع والاشتغال"[2].

---

[1] – ينظر: مقال للأستاذ : لطروش الشارف، قسم اللغة العربية وآدابها مستغانم، ألقاه في الملتقى الوطني لقضايا النحو، الواقع والآفاق في : 16ــ 2005/05/17، قسم اللغات والآداب .جامعة ابن خلدون تيارت .

[2]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ،بيروت، ط2، 1986م ، ص: 229–232.

والتيسير عند المخزومي يتمثل في النظرة الموضوعية إلى علم المعاني لأنّه يرى أنّ ذلك المنحى الذي اتجه إليه هؤلاء في ضم علم المعاني إلى علم النحو أقل مما ينبغي تطبيقه بل إنّ من " سموا علم المعاني هم النحاة الحقيقيون، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة حري أن يستفاد منها "[1]. اقتفى الدكتور المخزومي أثر أستاذه إبراهيم مصطفى، وتبنى منهجه.

وقد تلخصت جهود المخزومي فيما يلي:

- خلاصة مشروع المخزومي النحوي:

1- دعا إلى إلغاء نظرية العامل[2] وما يرتبط بها من أبواب كالتنازع والاشتغال والإعراب المحلي والإعراب التقديري :

" وقد حاولنا فيما سبق أن نهدم فكرة العامل في النحو وأن نسلب الفعل الذي هو أقوى العوامل عندهم قدرته على العمل، وعلى الرفع والنصب"[3]

2- نادى بربط النحو بالمعنى وليس بالإعراب أو بالشكل[4]

التيسير في النظرة الموضوعية إلى علم المعاني لأنّه يرى أنّ ذلك المنحى الذي اتجه إليه هؤلاء في ضم علم المعاني إلى علم النحو أقل مما ينبغي تطبيقه بل إنّ من " سموا علم المعاني هم النحاة الحقيقيون ،وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام،وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة حري أن يستفاد منها"[5].

3 ــ رأى المخزومي" أن النحو لا يتأتى إلا بالعناية بمختلف مستويات التحليل اللغوي وإدراكها "[6]

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي ، ص: 14 .

[2] – ينظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية،ص:305.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي : نقد وتوجيه، ص62.

[4] – ينظر : الراوي طه : نظرات في اللغة والنحو، منشورات المكتبة الأصلية، بيروت،ط1: 1962م، ص36

[5] – مهدي المخزومي، : في النحو العربي : نقد وتوجيه، ص 14 .

[6] – مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 77 .

إن المخزومي في دراسته مستويات التحليل اللغوي، اقتصر على ثلاثة مستويات فقط، وهي: المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، وإنما يرى أن علماء المعاني هم الذين استأثروا بالدرس النحوي الحق، بل هم النحاة الحقيقيون . ولابد من القول أن علم اللغة الحديث، ينظر إلى المستوى النحوي بمعزل عن المستوى الدلالي، فالمستوى النحوي هو المستوى الذي يظهر مكونات التركيب، فإذا وصل الموقف إلى بيان المعاني الناتجة عن التركيب، جعل ذلك من اختصاص المستوى الدلالي. ولعل هذه النظرة هي عين النظرة التي نظر بها النحاة العرب إلى الدراسة النحوية، حينما فصلوها عن دراسة المعاني، التي وقف منها المخزومي

أما المستوى الدلالي عند المخزومي لم ينفصل عن المستوى النحوي، فليس من اختصاص النحوي، أن يدرس أشكالا مجردة من المعنى ــ إذا صح التعبير ــ فالنحو عنده، هو العلم الذي يهتم بدراسة معاني التركيب، وليس هو العلم الذي يهتم بدراسة أواخر الكلم، كما هو حال الدراسات النحوية القديمة.

ومن ثم فإن التخصص اللغوي يجب أن يكون من أولى اهتمامات الباحثين.

4- رأى المخزومي" أن الحركات الإعرابية من عمل اللغة وليست آثارا لعوامل"[1]، أي الفصل بين دلالات الحركات الإعرابية ونظرية العامل.

5- دعا المخزومي إلى تبني منهج علمي لغوي لتنظيم البحوث والأبواب النحوية،عن طريق التصنيف والتبويب والتفريع.

6- رفض التقسيم الشكلي الشائع الذي اعتمده النحاة القدامى للكلام العربي، المبني على ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف)،واقترح تقسيما رباعيا يقوم على فعل واسم وأداة وكنايات [2]

[1] – المرجع السابق، ص:15-16.

[2] – مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ،ص:27 .

7- رأى المخزومي أن النحو دراسة وصفية تطبيقية ويجب أن لا تتعدى ذلك[1]

8- وضع المخزومي مصطلحات للنحو بعضها جديد وبعضها من التراث العربي،"من أجل بناء نحو جديد لا نحس فيه بأثر العامل ولا نلوك فيه مصطلحات غريبة،أقحمت في النحو إقحاما " [2]

9- ينادي المخزومي بأن يكون موضوع الدرس النحوي الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية، وما يعرض لأجزائها من عوارض [3]

10- رأى الباحث "أن المقام والسياق لهما دور هام في التبليغ والتواصل و(لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا"[4]

11- رفض تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية كما هو الشأن عند القدامى، ورأى أن الجملة الظرفية هب جملة تتأرجح بين الاسمية والفعلية.

12- قال المخزومي في تعريف الجملة الفعلية :"هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا"[5]

وانطلاقا من التعريف السابق عد المخزومي جملة" البدر طلع " جملة فعلية مخالفا النحاة الذين عدوها جملة اسمية بناء على التفريق اللفظي المحض.

13- رأى المخزومي أن الأفعال كلها مبنية، وأن العلامات في آخر الفعل المضارع المعرب ليست علامات إعرابية وإنما لتمييز زمن الفعل وتخصيصه. [6]

14- دعا المخزومي إلى عدم المغالاة في التأويل النحوي الذي من مظاهره فكرة الإضمار.[1]

---

[1] – مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص:66.

[2] – المرجع نفسه، ص:19.

[3] – المرجع نفسه، ص:164 .

[4]– المرجع نفسه ،ص:51،52 .

[5]– المرجع نفسه،ص:131.

[6]– المرجع نفسه ،ص:41.

ج- أهم المصطلحات النحوية التي اقترحها المخزومي في مشروعه النحوي:

1- الأداة :هو اصطلاح أطلقه المخزومي على القسم الثالث من أقسام الكلام وهو ما كان يريد به سيبويه الحرف، والأداة كما هو معروف مصطلح كوفي، ويعرفها المخزومي بأنها ما لا يدل على معنى إلا في أثناء الكلام[2] ومن أمثلة الأدوات (هل) التي يقول عنها إنها أداة تستعمل في الاستفهام، ولكن الاستفهام لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة.

وقد بين المخزومي أن الأدوات في العربية تنتظم في مجموعات، تشترك في دلالة عامة وتختلف فيما بينها من الاستعلامات الخاصة ولذلك وجب دراستها في مجموعات ولبس منفردة، ورأى أنها لا تعمل ولا تؤثر في ما بعدها، بل إنها تعبر عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ومناسبات القول.

2- الفعل الدائم : وهو اسم الفاعل عند النحاة القدامى، وعند المخزومي يحمل معني الفعل حيث يقول عنه:"هو فعل في معناه وفي استعماله إلا إنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه"[3]

وهذا التعريف الذي يتبناه المخزومي أخذ به الكوفيون حيث "إن الزجاجي أيد الكوفيين بوجود فعل للحال سماه الفعل الدائم وهو صيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائرها في الكلام، ولعلهم قالوا بذلك لما لمحوا في هذه الصيغة من دور وظيفي يشبه دور الفعل"[4]

ويرى الساقي أن صيغة (فاعل) تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة، ويقول:"الفعل معناه الحدث والزمن وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث، والزمن في الفعل هو وظيفته الصرفية وهو زمن صيغي بينما الزمن في صيغة(فاعل) زمن نحوي يستفاد من

---

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ،ص:129.

[2]- ينظر : المرجع نفسه ،ص:37 وما بعدها.

[3]- المرجع نفسه ، ص:23

[4] - الساقي فاضل مصطفى : أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1977م، ص:73.

السياق وتحدده القرائن القولية والسياقية ،هذا على مستوى الوظيفة، أما على مستوى الشكل فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل"[1]

ولما كان اسم الفعل يشبه الاسم من حيث اللفظ، ويشبه الفعل من حيث المعنى، اقترح الساقي[2] إطلاق مصطلح القرين على اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال المبالغة.

3- لام التوكيد: وهي اللام التي يسميها البصريون لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ، وهي تكون مع جملة القسم، وذكر المخزومي أن الكوفيين يسمونها لام القسم وقد وافقهم على هذه التسمية[3]

4- الفاعل الإرادي والفاعل اللاإرادي : يرى المخزومي أن الجرة في قولنا (كسرت الجرة) ليست هي الفاعل بنظر العقل، ومع ذلك لم يستعمل مصطلح نائب الفاعل،بل وضع له مصطلحا آخر هو الفاعل اللاإرادي ،وأما الفاعل فسماه الفاعل الإرادي.

5- فعل الفاعل الذي لا اختيار له: وهو الفعل المبني للمجهول أو المعروف بـــ (ما لم يسم فاعله) عند النحاة القدامى.[4]

6- الجحد: استعمل المخزومي هذا المصطلح في مكان مصطلح النفي.

7- النعت والصفة: استعمل المخزومي المصطلحين كليهما، وإن كان الأول مصطلحا كوفيا والثاني بصريا [5]

8- المركب اللفظي: ويقصد به المخزومي الكلام الذي لا إسناد فيه، وكل كلام لا إسناد فيه لا يعده جملة ومن ذلك النداء الذي يقول عنه: (وخلاصة القول أن النداء ليس

---

[1] – الساقي فاضل مصطفى : أقسام الكلام العربي، ص:73.

[2] – ينظر:الساقي فاضل مصطفى: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، نشر المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط:1970م، ص:133.

[3] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص 135

[4] – المرجع نفسه ، ص 47

[5]– مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق،ص:188

جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى خاصة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك)[1]

وقد أراد المخزومي بهذا المصطلح تقديم تصور جديد للجملة، حيث يقول عنها: "إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة ولا يقوم مثل قولهم (يا عبد الله) على محمل ذلك الأساس ولا يؤدي مثل تلك الفكرة ولأن مثل قولهم : يا عبد الله لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة، مثل (ألا) التي للتنبيه ، و(ها) التي للتنبيه أيضا، وغيرهما إلا في انه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضا"[2]

9- أداة التشريك : هي أدوات العطف في النحو العربي، وقد اختار لها المخزومي مصطلح أدوات التشريك لأن أكثرها لا يفيد العطف (إلا الواو والفاء وثم)[3]

10- متعلقات الفعل: يرى المخزومي أن انسب اصطلاح لما سماه النحاة الأوائل فضلة هو متعلقات الفعل، لأن مصطلح فضلة يعني أنها يمكن تركها الاستغناء عنها في حين أن ما اعتبر فضلة (قد يكون عمدة في التفاهم)[4]

11- الخفض: وهو ما يعني به البصريون مصطلح الجر

12- المستقبل : وهو مصطلح استعمله المخزومي بديلا لمصطلح المضارع لأن المضارعة نعني المشابهة، ولا تدل على صيغة زمنية.

13- المكنى به عن الزمان والمكان : وهو الظرف في عرف البصريين أو المفعول فيه في كتب النحو، وقد برر المخزومي رفضه استعمال مصطلح الظرف بقوله:"وقد تجنبنا مثل هذه التسمية لأنها تسمية عقلية لا مجال لمثلها في البحث اللغوي"[5]

---

[1]- المرجع السابق، ص: 311

[2]- المرجع نفسه ،ص:53 ــ 54

[3]- المرجع نفسه ،ص:191

[4]- المرجع نفسه ،ص:95

[5]- مهدي المخزومي ،في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص 107

د- تعليق: تبين لنا من خلال هذا البحث أن المخزومي كان يهدف من وراء المصطلحات النحوية التي اقترحها في مشروعه النحوي، وهي في غالبها مصطلحات كوفية، إلى الوصول إلى نحو جديد لا نحس فيه بأثر العامل، وبالرغم من ميله إلى تفضيل المصطلحات النحوية الكوفية، فإنه لم ينادي بإلغاء المذاهب النحوية الأخرى بل نادى باعتماد رؤية نحوية أصيلة.

والتيسير النحوي الذي ينادي به المخزومي له منحى تعليميا وتقويميا، يقوم على اعتماد مصطلحات لغوية دقيقة، لا يرقى إلى تشكيل نموذج نحوي جديد أو وضع قواعد جديدة.

خامسا: شوقي ضيف وتجديد النحو:

تبرز لنا محاولة **شوقي ضيف** في إحياءه للنحو العربي بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفّيه وتروّقه، وتجعله داني القطوف للناشئة في تقديمه لكتاب "الرد على النحاة" وكذلك في كتابه (تجديد النحو) و(تيسير النحو التعليمي) بصفته الأمين العام للمجمع اللغوي، فضلت تتدارس مذكراته لجنة الأصول في المجتمع لمدة سنتين.

وعموما لقد أنبتت محاولاته على التمسك بكثير من الأفكار التي ذكرها وإلى جانب إقراره بتلك الأفكار دعا مجموعة من المبادئ.

كان نشر كتاب (الرد على النحاة) باعثا للدكتور شوقي ضيف على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفّيه وتنقّيه. " وقد اعتمد شوقي ضيف في إعادة بناء النحو بناء جديدا على ستة أسس؛ ثلاثة منها انتهى إليها فكره عند تحقيق كتاب (الرد على النحاة)، والثلاثة الأخرى اهتدى إليها نتيجة فكر متجدد وعمل دؤوب ورغبة ملحّة في تجديد النحو العربي طيلة السنوات التالية لتحقيق كتاب الرد على النحاة، فقد قدّم لمجمع اللغة العربية مشروعا في(1977م) لتيسير النحو معتمدا فيه على الأسس الثلاثة السابقة مع أساس رابع اهتدى إليه آنذاك، وفي (1981م) اهتدى إلى أساسين آخرين نتيجة سمو فكره وحرصه الشديد على تجديد النحو وتيسيره فصار يمتلك ستة أسس يستطيع بها أن يعيد تصنيف النحو تصنيفا جديدا ييسره ويذلل

صعوباته للدارسين،فيفهمونه وبالتالي يفهمون أساليب العربية المجسدة في القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث الأدبي"[1]. والأسس الستة هي:

1- إعادة تنسيق أبواب النحو تنسيقا يؤدي إلى الاستغناء عن طائفة منها بردها إلى أبواب أخرى.

2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية.

3- الإعراب لصحة النطق. (إهمال الإعراب ما لم يُفِد في سلامة النطق).

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو.

5- حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو تُعرض فيه دون حاجة إليها.

6- زيادة إضافات لبعض الأبواب؛ لتمثّل الصياغة العربية تمثّلا دقيقا[2]

واستطاع شوقي ضيف بفضل هذه الأسس أن يعيد تبويب النحو وتصنيفه تصنيفا جديدا،وقدّمه للدارسين وقراء العربية في كتاب أصدره سنة 1982 بعنوان (تجديد النحو) مكوّنا من مدخل وستة أقسام: قسمين للصرف وأربعة للنحو.

ويعدّ هذا المدخل استكمالا لمنهجه السابق في التصنيف الجديد للنحو، والذي بدأه بمدخل مماثل صدّر به كتاب (الرد على النحاة)؛ وهذا المدخل فصّل فيه شوقي ضيف الحديث عن الأسس الستة التي استند إليها في تصنيفه الجديد للنحو؛ ومن ثم نقف عند هذا المدخل ــ كما وقفنا عند سابقه ــ لنبرز أهم ما فيه من فكر جديد لصاحبه نحو إعادة تصنيف النحو تصنيفا جديدا، مع نقاشه ــ ما احتجنا إلى النقاش ــ في بعض آرائه وتسجيل وجهة نظر الباحث وفاقا أو خلافا معه، علما بأن الخلاف لا ينقص من فكر الآخر ورؤيته، كما أنه لا يفسد للود قضية.

الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو: ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال:

---

[1] - مقال للدكتور : علاء إسماعيل الحمزاوي ، موفق شوقي ضيف من الدرس النحوي (دراسة في المنهج والتطبيق) ، كلية الآداب ، جامعة المينا ، مصر.

[2] - المرجع نفسه .

– حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما، ولا، ولات العاملات عمل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر *مناسبة* لموضوعها، فتدرس كان مثلاً في باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، والاسم المنصوب حالاً.

– "إلغاء باب التنازع والاشتغال.

– إلغاء باب الصفة المشبهة، وباب اسم التفضيل، وباب التعجب، وباب المدح والذم، وباب كنايات العدد، وباب الاختصاص، وباب التحذير، وباب الإغراء، وباب الترخيم، وباب الاستغاثة، وباب الندبة. ونقل باب الإضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم في القسم الثاني من الكتاب"[1].

"وإلغاء هذه الأبواب لا يعني خروجها أو خروج أمثلتها من كتب النحو، بل أدمجت في أبواب أخرى رآها شوقي ضيف أحق بها، فأبواب (كان وكاد وظن وأعلم) انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنها أفعال تامة، ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، وترتب على ذلك إلغاء باب (ما ولا ولات)؛ لأنها مشبهات بـ(ليس) وقد انتقلت إلى باب المفعول، وقرر د.ضيف إلغاء (لا) لأنها ليس لها نماذج، وأما (لات) الواردة مرة واحدة في القرآن الكريم فقد رأى أنها حرف لنفي الظرف، وتدخل فيما أسماه بـ(شبه الجملة)، وأما (ما) التي ورد لها أكثر من نموذج قرآني فقد رأى أن ما بعدها مبتدأ مرفوع وخبر منصوب بنزع الخافض وليس بتأثير من (ما)[2]."[3]

---

[1] - مقال للأستاذ : أحمد الجعفري ، قسم اللغة العربية أدرار.

[2] – هذا هو رأي الكوفيين؛ فقد ذكر السيوطي أنهم زعموا أن (ما) لا تعمل في لغة الحجازيين، وإنما المرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. وهذا الرأي مردود بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها. انظر: همع الهوامع 110/2

[3] - مقال للدكتورعلاء إسماعيل الحمزاوي ، موفق شوقي ضيف من الدرس النحوي .

وفي تبريره لإلغاء باب التنازع عرض شوقي ضيف لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل في الفاعل أو المفعول، ورأي البصريين أن العمل للفعل الثاني لقربه ومعمول الأول مضمر، ورأي الكوفيين أن الفعل العامل هو الأول لسبقه ومعمول الثاني مضمر، ثم خطّأ د.ضيف كلا الرأيين محتجا بأن النصوص العربية الموثوقة تشهد بأن الفعلين يتسلطان على المعمول دون إضمار في الأول ولا في الثاني، ثم ذهب مذهب سيبويه في أنه لا يوجد تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائما العمل للفعل الثاني، ورأى د.ضيف أن النحاة افترضوا صورا للتنازع لم يشهدها الواقع اللغوي، ومن ثم يجب أن تلغى من النحو، ولا يبقى إلا ما له نماذج في الاستعمال اللغوي الموثوق، ونقل هذه النماذج إلى باب الذكر والحذف موزعة على مبحثي حذف الفاعل وحذف المفعول، تبعا للمعمول المحذوف.

أما أبواب التفضيل والتعجب والصفة المشبهة والمدح والذم وكنايات العدد والاختصاص فألغيت وأدمجت أمثلتها بمناقشتها في باب التمييز الذي نسّقه د.ضيف تنسيقا جديدا يحمد له، وضُمّ بابا التحذير والإغراء إلى باب الذكر والحذف على اعتبار أنهما مفعولان حذف فعلاهما وفاعلاهما، وأما بابا الاستغاثة والندبة فقد ألحقا بباب النداء دون حاجة إلى إعرابهما، وأما باب الترخيم فألغي لأنه ليس له صور حية في اللغة، إنما هو لهجة قديمة مهجورة.

الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي. ومن مقترحاته في هذا المجال:

- لا يقدر للظرف أو للجار والمجرور متعلق عام.
- لا حاجة إلى تقدير (أن) ناصبة للفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، أو لام التعليل...الخ والاكتفاء بأن الفعل منصوب.
- إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية للإعراب في الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف...الخ[1].

[1]– ينظر : مقال للأستاذ : أحمد الجعفري ، قسم اللغة العربية أدرار.

فرأى أن يقال في (جاء الفتى): الفتى فاعل محله الرفع، وفي (هذا زيد): هذا مبتدأ محله الرفع، وفي ذلك تعميم للمصطلح، وفي (زيد يكتب): يكتب جملة فعلية خبر، فنعيّن وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب. ورتّب شوقي ضيف على إلغاء هذا الإعراب:

1- إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور: فهما اللذان يشغلان الوظيفة النحوية، ولا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر كما زعم بعض النحاة، فنقول في (زيد عندك): عندك: خبر، ولا نقول بأنه متعلق بمحذوف خبر.

2- إلغاء عمل (أن) المصدرية مقدرة: اعترض ابن مضاء على تقدير (أن) الناصبة بعد فاء السببية وواو المعية، ورأى أن المضارع منصوب بالحرف مباشرة، وبذلك أخذ د.ضيف في الكتاب.

الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق[1]:

انطلق شوقي ضيف في هذا الأساس من مبدأ أن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا فلا فائدة منه، ورتب على ذلك إلغاء إعراب (لاسيما وبعض أدوات الاستثناء وأدوات الشرط الاسمية وكم الاستفهامية والخبرية وأن المخففة من الثقيلة وكأن المخففة).

وهو يرى أن (أنْ) المخففة في مثل قوله تعالى ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[2] هي أداة ربط لا أكثر ولا أقل.

وأما (لاسيما) فقد تكلف النحاة عناء شديدا لا داعي له؛ لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فلمَ العناء فيما لا يفيد؟ وطبيعي أن يلغى إعرابها.

كذلك ينبغي أن يلغى إعراب أفعال الاستثناء، وخير لنا أن نعربها أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب[3]. وكذلك ينبغي أن تعرب (غير، سوى) في

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف :تجديد النحو . دار المعارف ــ مصر 1982 ، ص:26-30 ، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده . دار المعارف 1986 ص:58 ــ 60 .

[2]- المؤمنون 27.

[3]-جدير بالذكر أن شوقي ضيف أقر فيما بعد بأنها أفعال حذف فاعلها؛ حيث عقد مبحثا بعنوان (استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة) وذكر أن من ذلك أفعال الاستثناء. انظر له : تيسيرات لغوية ص 30

الاستثناء حالا[1]. كذلك ينبغي أن يخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء؛ لأنه قصر وتخصيص وليس استثناء عملا بقرار اللجنة الوزارية.

وعلى هذا ينبغي إلغاء إعراب (كم) الاستفهامية والخبرية، ويكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية[2]. وكذلك أسماء الشرط (من ،ما ،مهما ،أي ،أين، أنى حيثما ،متى ،إذا ،كيفما) ينبغي أن يلغى إعرابها؛ لأن إعرابها لا يفيد شيئا في صحة النطق.

الأساس الرابع: وضع تعريفات وضوابط دقيقة:[3]

هذا الأساس أضافه شوقي ضيف إلى الأسس الثلاثة السابقة في سنة (1977م) حينما قدم مشروعا إلى المجمع لتيسير النحو، وهو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تُعرّف تعريفا سديدا من النحاة. ووقف د.ضيف في هذا الأساس عند المفعول المطلق والمفعول معه والحال. ثم عرض لتعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة[4] مبينا أنها مضطربة وغير دقيقة، ثم وضع هو تعريفا لكل منها على النحو التالي:

– المفعول المطلق: هو عند ابن هشام "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده"، وعند د.ضيف هو "اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين" وتدخل في كلمة (ضربا من التبيين) جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق.

---

[1]– أكد شوقي ضيف رأيه بأن (غير وسوى) ينبغي إخراجهما من باب الاستثناء إلى باب الحال، وذلك في كتابه : تيسيرات لغوية ص 122 وما بعدها

[2]– لم يستقر على رأيه هذا؛ حيث عاد فذكر أن (كم) تعرب كما أعربها النحاة، وذلك في تعليقه على قوله تعالى (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون)؛ إذ قال: "لا نعرب (كم) مفعولا به للفعل (يروا) السابق لها، وإنما تعرب مفعولا به للفعل التالي لها (أهلكنا). تيسيرات لغوية ص 103

[3]– ينظر: شوقي ضيف :تجديد النحو ص 30 : 34 وتيسير النحو ص 60 : 61

[4]– اعتمد شوقي ضيف في تعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة على كتابه أوضح المسالك

– المفعول معه : هو عند ابن هشام "اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"، وعند د.ضيف هو "اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع".

– الحال: هو عند ابن هشام "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"، وعند شوقي ضيف هو "صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة".

وبعد انتهاء اللجنة من دراسة هذه المقترحات ، وضعت تقريراً في ذلك وعرضت سبع مسائل على المجلس (في د44) وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وما ولا ولات العاملات عمل ليس، والتنازع، والاشتغال، والتمييز. ودارت مناقشة حول المسألة الأولى، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع للجنة حتى تستوفي دراستها لبقية أجزاء البحث، ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملاً على مجلس المجمع (د45)، ثم على مؤتمره (د45) سنة1979م. الذي وافق على الشطر الأكبر من هذا المشروع . وفي مؤتمر المجمع اللغوي لسنة 1981م ألقى الدكتور شوقي ضيف محاضرة عن تيسير النحو وأضاف فيها إلى الأسس الأربعة السابقة أساسين جديدين هما:

الأساس الخامس : حذف زوائد كثيرة:[1]

رأى شوقي ضيف أن من تيسير النحو وتجديده حذف بعض الزوائد التي لا تخل بالقواعد العامة، فرأى أن تحذف شروط اسم التفضيل وشروط فعل التعجب؛ فالأمثلة فيهما تغني عن ذكر الشروط، وقواعد اسم الآلة؛ لأنه يعتمد على السماع، وشروط التصغير وصيغه التي لا تجري على الألسنة كتصغير فعل التعجب، ومعظم قواعد النسب التي لا حاجة لنا بها الآن، وأكثر شروط تقديم المبتدأ وجوبا وتقديم الخبر وجوبا، وجعل ذلك في باب التقديم والتأخير، وكذلك شروط حذف المبتدأ وحذف الخبر، وجعل ذلك في باب الذكر والحذف، وحذف إعمال ليت مع (ما) الكافة، لعدم استعمالها في الواقع اللغوي، وحذف ما يسمى

[1]– ينظر:شوقي ضيف : تجديد النحو ص 34 : 41 وتيسير النحو ص 61 : 63

بالعطف على (إن واسمها)، ورأى أنه مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه،وكذلك ما قرره النحاة من أن نعت (اسم إن) و(اسم لا النافية للجنس) أو توكيده أو البدل منه يجوز فيه الرفع والنصب، فحذف وجه الرفع مكتفيا بالنصب تيسيرا على الدارسين، وحذف من الكتاب وجوه الإعراب المتعددة في (لا حول ولا قوة إلا بالله)، كما حذف شروطا وأحوالا كثيرة للمفعول معه، كما حذف كثيرا من كلام النحاة عن تابع المنادى وما يجوز فيه من رفع ونصب بحجة أن كل أمثلته من اصطناع النحاة، علما بأن القرآن يقول: ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾[1]،كما حذف عمل المصدر منكرا ومعرفا بـ(ال)؛ لأنه غير مستعمل في اللغة، وكذلك إضافة المصدر لمفعوله قبل الفاعل، كما حذف ما أسماه النحاة بـ(فاعل سد مسد الخبر)[2]؛ لأن أمثلته غير موثوقة ولم ترد في القرآن وغير مستعملة في اللغة.

الأساس السادس: إضافات متنوعة:[3]

هذه الإضافات كثيرة ومتنوعة؛ هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، ومن تلك الإضافات المبحث الخاص بقواعد النطق، وعلته في ذلك أن قواعد النطق كانت تدرّس للناشئة قديما مع حفظهم للقرآن الكريم، أما الآن والناشئة لا يهتمون بحفظ القرآن فلابد أن يتعلموها من خلال كتاب النحو. وقد شملت هذه الإضافات الحديث عن تاء التأنيث ودلالاته المتنوعة ونوني الجمع والمثنى على أنهما بدل من التنوين في المفرد، والفرق بين اسم الجمع واسم

---

[1] - سبأ 10.

[2]- إعراب (الزيدان) في (أقائم الزيدان) فاعلا سد مسد الخبر تعوزه الدقة؛ حيث اجتمع في الجملة عنصران كلاهما مسند إليه (المبتدأ والفاعل) وغاب عنصر المسند (الخبر) عن الجملة.

[3]- ينظر: شوقي ضيف : تجديد النحو 41 : 43 وهو في تيسير النحو (63 : 64) بعنوان (استكمالات لنواقص ضرورية) ودلالته أن نحونا بحاجة ماسة لهذه الاستكمالات؛ فهي تختلف عن دلالته هنا.

الجنس الجمعي[1]، ونون الوقاية، وتحدث عن المضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع في القسم الصرفي، كما أشار في الأقسام النحوية إلى أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة، وهذه الإضافة جيدة وإن كان ذلك معروفا في الاستعمال اللغوي، لكن النحويين لم يفردوا لذلك بابا أو فصلا. وأضاف في الممنوع من الصرف صيغ (أُخَر، أحاد، موحد)، كما اعتبر تخصيص باب للذكر والحذف، والتقديم والتأخير من الإضافات. فهو يدعو إلى التخفيف من أبواب النحو في بداية الكتاب ويعد ذلك تيسيرا ثم يزيد هو أبوابا.

– " وعليه نجد أن المنهج الذي دعا إليه قد طبقه جيدا بشكل عام من حيث التبويب والتصنيف الجديد، وفقا للأسس التي استند إليها في إعادة التصنيف، أما في التحليلات الداخلية للموضوعات فلم يطبق منهجه في كثير مما دعا إليه، فمثلا لم يستطع الخروج من تأثير نظرية العامل في تطبيق منهجه على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه لها ودعا إلى إلغائها، كما لم يطبق مبدأ التجانس بين أبواب النحو حتى على الفعل المضارع الذي ساقه مثلا عليه في حديثه عن المنهج. وقد تراجع أثناء التطبيق عن كثير من آرائه في المنهج، فتراجع ــ أو لم يطبق ــ عما أسماه بـ(*شبه الجملة*)، فلم نجد له أثرا يذكر في التطبيق، كما جاء حديثه عن الذكر والحذف مناقضا لأساس قوي من أسس منهجه وهو منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات. بل إنه تراجع في مدخل تجديد النحو عن بعض آرائه التي طرحها في مدخل الرد على النحاة."[2]

---

[1]– ذكر شوقي ضيف أن اسم الجمع يحمل دلالة الجمع، غير أنه لا واحد له من لفظه، وهو يجمع ويثنى مثل (أمة/أمم، شعب/شعوب)، واسم الجنس الجمعي يأتي من مفرده بحذف تائه أو يائه، وهو يثنى ويجمع مثل (شجرة/شجر/أشجار، تركي/ترك/أتراك). تجديد النحو ص 98 والباحث يرى أن اسم الجنس الجمعي لا يثنى، أما الجمع مثل (أشجار وأتراك) فيمكن أن يكون جمعا للمفرد؛ لأنه جمع تكسير.

[2] ـ مقال للدكتور : علاء إسماعيل الحمزاوي ، موفق شوقي ضيف من الدرس النحوي

–" بصفة عامة وإنصافا للمنهج وصاحبه يمكن القول بأن كتاب تجديد النحو يقدم تصنيفا جديدا محافظا على البناء الأساسي لأبواب النحو العربي، ويسهم بشكل ما في تيسير النحو واستيعابه من قبل الدارسين بجهد محدود، وحسبه أنه خفّض عدد الأبواب النحوية دون حذف، ورفع عن الدارسين إصر الشروط والقواعد التي ملأت كتب النحو والتراكيب والصور النحوية المصطنعة من قبل النحاة دون إخلال بالقواعد الأساسية التي يلزم الدارس معرفتها."[1]

– ومع كل ما سلف من رؤى فإنَ هذا التصنيف الجديد للنحو لم تُؤتَ ثمارُه حتى الآن، فمازال النحو يُدرَس في المدارس والجامعات وفقا لمنهج النحويين القدماء وبخاصة البصريون، وبالتالي فهو لم يسهم في النطق السليم للعربية وفهمها فهما جيدا كما رجا منه صاحبه، و هذا الكتاب بمنهجه الجديد في النحو لا يعرفه إلا المتخصصون في الدراسات اللغوية العربية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى القائمين على نظام التعليم في العالم العربي؛ فأعتقد أنهم غير مؤمنين ولا قانعين بأن المنهج الجديد الذي قدمه شوقي ضيف يصلح بديلا لمنهج النحاة القدماء رغم تيسيره المحدود؛ لخروجه عليهم في كثير من الأمر.

[1] - المرجع نفسه.

الفصل الثالث

تطبيقات الاتجاه الإحيائي (مقترحات تطبيقية في تيسير النحو)

أولا: الإعراب والمعاني .

الإعراب، والعلامة الإعرابية، وأثرهما في تنوّع المعاني .

ثانيا : المرفوعات من الأسماء .

ثالثا : المنصوبات من الأسماء .

رابعا : المجرورات من الأسماء .

أولا: الإعراب والمعاني:

دأبت بعض الدراسات اللغوية القديمة والحديثة على القول بعدم أهمية الحركة الإعرابية في النحو العربي ؛ إذ يرى بعض علماء اللغة أن الإعراب عمل لفظي محض يقصد به تحريك أواخر الكلم للتخلص من إسكان الأواخر ولمراعاة الانسجام بين الأصوات، حتى يتمكن من النطق في درج الكلام بلا مشقة وعسر، وأول من دعا إلى ذلك من القدماء (قطرب) ثم شايعه من القدماء عدد من العلماء وشايعه أيضاً من المحدثين العدد الآخر ويقف في مقدمتهم من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس ويرد هذا الاتهام الدكتور الجواري دون أن يدقق في الموضوعات التي تسند ردّة إلاَ ما يتعلق بالحديث عن علامات الإعراب ومعانيها بأسلوب يغلفه الجانب النظري يقول :"ولكن هذا الشك لا يمكن أن يسري إلى الحقيقة الواقعة، وهي أنَّ قواعد الإعراب، قواعد مطردة، استنبطت من كلام العرب ومن نصوصه الموثوقة التي لا يتطرق إليها أدنى إثارة من اتهام وحسبنا بالقرآن الكريم دليلاً على ذلك ناصعاً واضحاً كل الوضوح".[1]

إن من خصائص العربية الأصيلة (الإعراب) الذي استطاعت أن تحتفظ به في مستوياته الفصيحة على غرار أخواتها الأخريات، التي لم تبق لها منه سوى بقايا ساذجة. " فالقرآن الكريم الذي قيض الله له من يعمل على حفظه، وضبط نصه وتحرير متنه، وإثبات رواياته، وتوثيق بنده، حتى جاء بذلك أية من الضبط والإتقان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه." [2].

جاء في لسان العرب مادة **(عرب)** قوله:" الإعراب، التعريب، معناهما واحد وهو الإبانة يقال :**أعرب عنه لسانه وعرب:** أي أبان، وأفصح، وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة، والإيضاح ومنه الحديث الآخر: فإنما كان يعرب عما في قلبه لسانه."[3]

يقول ابن هشام: " للإعراب معنيان لغوي وصناعي، فمعناه اللغوي: الإبانة يقال لأعرب الرجل عما في نفسه، إذ أبان عنه، وفي الحديث الشريف يقول الرسول

---

[1] – احمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي – 1984ص:38.

[2] – ممدوح عبد الرحمن : القيمة الوظيفية للصوائت، دراسة لغوية، ص 226.

[3] – ابن منظور جمال الدين ابن مكرم : لسان العرب، 9/ 114، 115 مادة (ع س ب).

عليه الصلاة والسلام: **(البِكْرُ تُستَأْذَنُ وإذْنُهَا صِمَاتُهَا، والأَيِّمُ تُعْـرِبُ عَـنْ نَفْسِـهَا.)**
ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت مثل الآثار الظاهرة" الضمة، الفتحة، الكسرة" ففي قولك:**جاء زيدٌ ،رأيت زيدا، مررت بزيدٍ**، فهي آثار ظاهرة في آخر زيد، حلقها العوامل الداخلة عليه وهي: جاء، رأى، الباء." [1] والإعراب عند النحاة: " الحركة أو الحرف الذي يكون سببا قريبا لاختلاف آخر المعرب، وعندهم الإعراب اختلاف آخر الكلمات باختلاف العوامل لفظا وتقديرا." [2] ولا يختلف بن جني في تعريفه للإعراب عن الشيخ **أبي علي الفارسي** الذي يعرفه بأنه:" اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل."[3]

يعلق **عبد القاهر الجرجاني** قائلا: " اعلم أن معنى الإعراب على وجهين **أحدهما** يكون من قولهم أعرب عن نفسه إذ بين ما في ضميره وأوضحه لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعنى، و**الثاني** أن يكون أعرب منقولا من قولهم عربت معدته، إذ فسدت، فكان المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام." [4]

فمن خلال هذه التعاريف يتبين لنا قيمة الإعراب وأن الكلمة عندما تكون منفردة معزولة عن جملتها دلالة معجمية، أما إذا انضمت إلى غيرها وفقا لشروط التركيب في اللغة أصبح لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب.

وفي هذا الصدد نشير إلى رأي عبد القاهر الجرجاني الذي يقول: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وبين بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا ننظر إلى التعليق فيها

---

[1] – أبو الحسن محمد ابن عبد الله الوراق : علل النحو، تح محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،(1422هـ، 2002م)، ص: 197.

[2] – المرجع نفسه : ص197 .

[3] – أبو الفتح عثمان بن جني : سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد، واحمد رشدي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1 :(1421 هـ – 2000) ،ص: 97.

[4] – أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق :علل النحو، تح محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1،(1422 هـ، 2002)، ص: 197.

والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله." [1]

" إذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعتمد على اسمين، فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا أو تستوخى في كلام هو في إثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما، أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك أو تريد في فعلين أن يجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء بها بعد الحروف والموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[2].

وعن الإعراب باعتباره أحد ما يحدد المعاني (**المعاني الوظيفية**) نجد الكثير من الدارسين الذين اجتهدوا في بحث العلاقة بين الإعراب والمعاني نذكر منهم (ابن فارس) الذي يقول: " الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال ما أحسن زيد لم يفرق بين التعجب، والاستفهام، والذم إلا بالإعراب، وكذلك إذا قال وَجْهُكَ وَجْهُ حُرُ، ووَجْهُكَ وَجْهُ حرِ، ما أشبه ذلك من كلام العرب." [3]

قد يرجع انفتاح المعاني في التراكيب والعبارات إلى ما يستدعيه نظامها التركيبي من الحركات الإعرابية المختلفة، وذلك في ضوء ما تنفتح عليه الأبنية النحوية للجملة العربية من مختلف التقديرات والوجوه الاحتمالية إن على المستوى التركيبي أولا ثم الاستبدالي، وفي ضوء ما تتحلى به تلك الأبنية من مرونة في التركيب بسبب التقديم والتأخير وإن في ذلك من المرونة والتوسع ما يمكن المتكلم من التعبير عن مختلف المعاني التي يريدها والأغراض التي يقصدها ولنتأمل الأمثلة التالية :

- قرأت الكتاب حتى خاتمتَه
- قرأت الكتاب حتى خاتمتُهُ

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، بحث تقديم علي أبو رتيا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 1991م، ص: 97.

[2] – أبو القاسم الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، تح.مازن المبارك، ط2، دار النّفائس، بيروت، 1973م،ص: 69.

[3] – أبو الحسن محمد بن عبد الله الوارق : علل النحو، تح محمد محمد محمود نصار، ص: 197.

– قرأت الكتاب حتى خاتمتِهِ

لا نجد في هذه الأمثلة من الفرق في المبنى إلا ما كان من تغير في حركة التاء من (خاتمته) لكنه فرق ينجم عنه تغيير في المعنى ففي الجملة الأولى (خاتمتَهُ) لفظ معطوف على الكتاب وفي الثانية (خاتمتُهُ) مبتدأ من جملة استئنافية تقديرها (... حتى خاتمتُهُ قرأتها) والمعنى في الجملتين الأوليين قرأت الكتاب وقرأت كذلك خاتمته.

وفي الثالثة (خاتمتِهِ) اسم مجرور بـ (حتى) التي تكون للغاية، والمعنى قرأت الكتاب إلى غاية خاتمته. إما بتقدير المعنى للغائية تكون فيه الخاتمة مشمولة في المقروء، وإما بتقدير تكون فيه الخاتمة غير مشمولة في المقروء. إذن أي تغيير في الإعراب يلحقه تغيير في المعنى نحو قولك:(بعت طعامك بعضَه مكيلا وبعضَه موزونا) في حال البيع فإن رفعت فقلت بعت طعامك بعضُه مكيل وبعضُه موزون فيكون الوزن والكيل قد لحقاه قبل البيع وليس بصفة للبيع.

ونحو قولهم:"سل أيُهم قام" و"سل أيَهم قام" ففي رفع "أيّ" تكون استفهامية، ويكون المعنى "سل الناس أيهم قام ؟" وفي النصب تكون "أيّ "اسما موصولا والمعنى سل القائم.

ونحو : "طعن الغلام جانب الرجل الأيسر" فإذا قلت الأيسر بالرفع كان وصفا للغلام، وإذا قلتها بالنصب كان وصفا للجانب، وإذا قلتها بالجر كان وصفا للرجل.

ومن أمثلة أثر الإعراب في تأويل المعاني وتوجيهها، ما يظهر في إعراب الفعل المضارع فقد تتوارد عليه معان مختلفة فلا يتبين المعنى إلا بالإعراب، وذلك كالنفي والنهي نحو : "لا يضرب محمد خالدا" فإنك إذا رفعت يضرب كنت نافيا، وإذا جزمت كنت ناهيا.

ونحو:"أعطني فأمدحك"، فإذا رفعت "أمدحك " كان المعنى أعطني فأنا أمدحك،والفاء استئنافية أي أنا قائم بمدحك فأعطني، وإن قلتها بالنصب كان المعنى أعطني لأمدحك والفاء سببية والمعنى أن المدح غير حاصل، ونحوه "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فإن نصب "تشرب" دليل على النهي عن المصاحبة، وجزمه دليل على

أنه نهي عن أكل السمك، وشرب اللبن على كل حال اجتمعا أو افترقا، ورفعه دليل على إباحة شرب اللبن ونهييه عن أكل السمك.

وتقوم العلامة الإعرابية بدور كبير في تحديد معاني الأدوات التي يتحد مبناها وتتعدد وظائفها، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى وسنذكر نماذج عن ذلك:

– كم: لـ "كم" موضعين أحدهما للاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر ومعناها "رب"، فإذا نصب الاسم بعدها فهي للاستفهام، وإذا جر أو رفع كانت خبرية نحو: كم رجل أكرمت،وكم رجلا أكرمت؟

– اللام: إذا جزم المضارع بعدها فهي لام الأمر أو الطلب، فإذا نصب فهي للتعليل.

– أن المخففة: إذا نصب المضارع بعدها فهي المصدرية، وإذا رفع فهي المخففة من الثقيلة.

وللحركة الإعرابية أهمية كبيرة في تمام المعنى أو عدم تمامه نحو: "أشهد أن محمدا رسول الله" برفع رسول كان المعنى تاما، ولو قلتها بالنصب لم يتم المعنى حتى تأتي بالخبر.

والإعراب إنما هو الدلالة على المعاني المختلفة حقيقة ليس فيها شك وإلا فمن ينكر قولنا مثلا: "أرهب الناس سلمان" إذا كان غفلا احتمل معاني عدة ولا يتضح المعنى المراد إلا بالإعراب وذلك نحو[1]:

أرهبَ الناسُ سلمانَ أرهبَ الناسَ سلمانُ

أرهبُ الناسِ سلمانُ أرهبِ الناسَ سلمانُ

إذًا فالحركة الإعرابية تبين المعاني وتكشف عنها وتسمح بتحديد معاني الأدوات ولولاها لكان الكلام مبهما غير مفهوم فلا يتضح المعنى المقصود إلا بها، وهي على ذلك من القرائن الهامة التي أكسبت نظام الجملة العربية مرونة في التركيب وسعة وانفتاحا في المعنى. والجدير بالاهتمام أننا حينما نتعرض إلى ظاهرة التقديم والتأخير

[1] – اطلع على هذا البحث على الموقع(www.alfaseeh.com).

في اللسان العربي إلا ونشير إلى خاصية الإعراب باعتبارها قرينة كبرى تحصل بها إمكانية التوسع بالتقديم والتأخير، وتمتنع بوجودها قرينة الرتبة إلا فيما يدخل على التركيب من الطوارئ، فقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة ما يدعو إلى حفظها مما يخشى معه اللبس.

الإعراب، والعلامة الإعرابية، وأثرهما في تنوّع المعاني:

من الواضحِ لدى المهتمّين بعلمِ النَّحْوِ أنّ الإعرابَ في حقيقته، عبارةٌ عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديده؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله:"ألا ترى أنّ موضوع الإعراب–على مخالفة بعضه من حيث كان–إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"[1] ومعنى هذا أنّ الإعرابَ بيانُ ما للكلمةِ في الجملةِ مِنْ قيمةٍ نحويَّةٍ، أو معنىً إعرابيٍّ، وهذا الفهم السّليم للإعراب الذي يتلاءم مع طبيعةِ الدّرس اللّغويّ، وأسرارِ التأليف، كان ينبغي له أَنْ يسود، ليبطلَ أَنْ يكون الإعراب أثراً للعامل في المفعول، وما يترتّب على هذا كلّه[2].

"ومن هنا كانت علامات الإعراب تقوم على تغيّر المعنى في أثناء الكلام، وقد وضِعتْ للّفظ المفرد؛ لتكون دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرائيّة لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربية؛ لأنّها في حقيقتها ضربٌ من ضروب الإيجاز"[3]،" فقد تكون الإبانة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتنوين أو حذفه"[4].

أمّا النّصوص التي دلّتْ على العلاقة بين العلامات الإعرابيّة والمعاني فكثيرةٌ، والإلحاح فيها على وظيفةِ العلامات واضحٌ؛ فقد ربط الزّجّاجيّ بين الإعراب والمعنى، حين قال:" والإعرابُ إنَّما دخل الكلامَ؛ ليفرّقَ بينَ الفاعل والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَورُ الأسماء من

---

[1] – أبو الفتح عثمان ابن جنّي: الخصائص، ص175.

[2] – سعيد جاسم الزّبيديّ : قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللّغة والنّقد، ط1، دار أسامة، الأردن–عمّان، 1998م، ص74.

[3] – مازن المبارك، نحو وعي لغوي، ص51.

[4] – فاضل السامرائي : ابن جني النَّحْويّ، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، 1969م، 295/1.

المعاني"[1]؛ والإعراب عند ابن جنّي:"هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّكَ إذا سمعت "أكرمَ سعيدٌ أباه"، و"شكرَ سعيداً أبوه"، علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ"[2]؛ وهو عند السّكاكيّ مرتبطٌ في جميع جزئيّاته بالمعنى؛إذ به توجّه المعاني وتعرف الدّلالات، وذلك بقوله:"إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو"[3].

وهذا يؤكّد أنَّ العلاقة بين الحركات والمعنى، كانت من قبيل المسلّمات، أليسوا قد ذكروا[4] أنَّ أبا الأسود سمع أعرابيّاً يقرأ:"أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولِهِ" بالجرّ، فقال: معاذَ الله أَنْ يكونَ اللهُ بريئاً مِنْ رسولِهِ، اقرأ:﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[5]، فالكلامُ واحدٌ، ولم يتغيّر فيه، إلاّ حركةُ اللّام؛ فإذا حُرّكت بالجرّ أدّى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وإذا حُرّكت بالرّفع أدّى إلى معنىً مستقيمٍ لا لبسَ فيه ولا إنكار؛ فهل كانوا يرون ذلك، وهم يظنّون أنَّ حركاتِ الإعراب لا تدلّ على معنىً، ولا أثرَ لها في تصوير المفهوم؟!.

ومن هنا كان إعراب النّصوص مدخلاً طبعيّاً وأساساً لفهم المضامين، ولذلك تضمّ المكتبة اللّغويّة عدداً كبيراً من هذه النّصوص المعربة، من جملتها: "إعراب الحديث" للعكبريّ، و"إعراب لاميّة العرب الموسوم بأعجب العجب" للزمخشريّ، و"شرح لاميّة العجم" للشّيخ المكّيّ البطاوريّ. كما أفرد إعرابَ القرآنِ بالتّأليفِ عددٌ لا بأسَ به من العلماء، من أمثال: الفرّاء والأخفش والزّجّاج والنّحّاس وابن خالويْهِ والعكبريّ وأبي حيّان... وكتبهم مطبوعةٌ متداولة، وقد كانت مقدّمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر، ومنها مقدّمة القيسيّ التي يقول فيها:"ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم

---

[1] – ينظر:أبو القاسم الزّجّاجيّ : الإيضاح في علل النّحو،ص76.

[2] – ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص،35/1.

[3] – السّكاكيّ أبو يعقوب يوسف : مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، 1403هـ–1983م، ص251.

[4] – أبو عبد الله القرطبيّ : الجامع لأحكام القرآن، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1987م،24/1.

[5] – التّوبة 3.

القرآن، الرّاغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاجٌ، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرّف حركاته وسواكنه؛ ليكونَ بذلك سالماً من اللّحن فيه، مستعيناً على إحكام اللّفظ به، مطّلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهّماً لما أراد اللهُ- تبارك وتعالى- به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثرُ المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد"[1].

وما ذلك إلاّ لأنّه بالإعراب تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلِّمِيْنَ[2]،" ومن هنا كان لا بدّ أَنْ يراعى المعنى في فهم حقيقة المراد من التّركيب أو الجملة أو العبارة أو المفرد قبل إعرابه، فإنّه فرع المعنى"[3]،ويقول ابن هشام معبّراً عن ذلك أدقّ تعبير:"وها أنا مورِدٌ بعون الله أمثلةً، متى بُنِيَ فيها ظاهر اللّفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى، حصل الفساد،وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهذا السّبب... أحدها قوله تعالى: ﴿**أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء**﴾[4]، فإنّه يتبادر إلى الذّهن عطف "أنْ نفعلَ"، على "أنْ نتركَ"، وذلك باطلٌ؛ لأنّه لم يأمرْهم أنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنّما هو عطفٌ على "ما"، فهو مفعولٌ للترك، والمعنى "أنْ نترك أنْ نفعل..."، وموجب الوهم المذكور أنَّ المعربَ يرى "أنْ" والفعل مرّتين، وبينهما حرف العطف"[5]، وقد

---

[1] – مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ : مشكل إعراب القرآن، تح. ياسين محمّد السّواس، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت، 1/1-2.

[2] – ينظر: أحمد ابن فارس : الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السّلفيّة، القاهرة،(1328ه) ص:42.

[3] – بدر الدّين محمد الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار المعرفة، بيروت لبنان، ص:302.

[4] – هود 87.

[5] – جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد اللّه، ط5، مؤسّسة الصّادق، طهران،(1378هـ) ص:686.

ذكر ابن هشام أنّه من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أنْ يراعيَ ما يقتضيه ظاهرُ الصّناعة، ولا يراعي المعنى، إذ كثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك[1]؛ وذلك لأنَّ الخطأ والتّحريف في الحركات، كالخطأ والفساد في المتحرّكات، كما يقرّر السّيرافيّ[2].

ويذهب العلويّ إلى أنَّ المعاني التي تدلُّ عليها الحركات الإعرابيّة هي معانٍ مطلقة، بقوله: " فالنّظرُ في علم الإعراب، إنّما هو نظرٌ في حصول مطلق المعنى، وكيفيّة اقتباسه من اللّفظ المركّب فلا بدَّ من الإحاطة بصحّة التّركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها"[3]؛ بمعنى أنَّ الإعراب في المرحلة الأولى، يحدّد المعاني التي يؤدّيها التّركيب بعيداً عن أيِّ غرضٍ جزئيٍّ، ثم يفهم الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، إذ إنَّ هذه المعاني الثّلاثة تنحصر فيها كلُّ المعاني، ومنها تؤخذ جميع الدّلالات، وعليه فمعرفتها مقدّمة على غيرها؛ ومن هنا كان الاتّكال على العلامة الإعرابيّة، باعتبارها كبرى الدّوالّ على المعنى، وعليه فمن الواجب أنْ ندرسَها، ونبحثَ–في أثناء الكلام– عمّا تشيرُ إليه كلُّ علامةٍ منها، ونعلمَ أنَّ هذه الحركاتِ تختلفُ باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات.

وقد أدرك بعضُ اللّغويّين المحدثين بعض هذا، يقول ريمون طحّان:"ولئن ألفينا الآن الاعتمادَ على مواقع الكلمات في اللّغة العربيّة، وأخذنا نقوم أحياناً دون العودة إلى الحركة، بالقرائن الخلاّقة التي تنقل إلينا بسرعة ما يمكن أنْ يولّده النّصّ من أرجاعٍ ذهنيّة، تساعدنا على فهم ما نقرأ فهماً صحيحاً وعلى نقده وتحليله، فإنّنا لا نزال نستأنس بالحركة، عندما يغلق المعنى علينا ويحدث اللّبس"[4].

---

[1] – جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص:684.

[2] – ينظر: أبو حيّان التّوحيديّ، الإمتاع والمؤانسة، تح أحمد أمين وأحمد الزّين، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، د.ت، ص121/1–122.

[3] – عليّ بن إبراهيم العلويّ: الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تصحيح سيّد بن عليّ المرصفيّ، مطبعة المقتطف، مصر،(1332هـ–1914م)، 182/1.

[4] – ريمون طحّان، الألسنيّة العربيّة ، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت–لبنان، ط1، د.ت، 13/1.

ولعلَّ خير ما قيل في الحركات الإعرابيّة من العلماء المحدثين، قول الدّكتور مازن المبارك:"وتتميّز اللّغة العربيّة- فيما تتميّز به- بحركات الإعراب التي هي-في حقيقة الأمر-ضربٌ من الإيجاز، إذ يدلّ بالحركة على معنىً جديدٍ غير معنى المادّة اللّغويّة للكلمة، وغير معنى القالب الصّرفيّ لها، وهو معناها أو وظيفتها النّحويّة، كالفاعلية أو المفعوليّة... وهكذا، فحركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانويّاً، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطاً، وإنّما دخلت لأداء وظيفةٍ أساسيّةٍ في اللّغة؛ إذ بها يتّضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصّلة النّحويّة بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة"[1]، وبهذا المفهوم يكون الإعراب في مبدئه القائم على الحركات، لغةً نضيفها إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ، فإذا نحن أمام ثروةٍ لغويّةٍ لا نفاد لها[2].

وبقراءةٍ واعيةٍ وموضوعيَّةٍ لما سبق، وبمعرفةٍ عقلانيَّةٍ أنّ القرآن الكريم-إضافة إلى ما يشتمل عليه من أحكام وتشريعات وغيرها-هو آية في البلاغة والفصاحة والإتقان اللغويّ، ينبغي أنْ ندركَ أنّ تفسيرَ آياته وتحليلَ تراكيبه وفهمَ معانيه وإدراكَ غريبه، يحتاجُ إلى فهمٍ واعٍ وعميقٍ للنَّحْو والإعراب، فقد روى القرطبيّ عن ابن الأنباريّ قوله:"وجاء عن أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلَّم، وتابعيهم رضي الله عنهم، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر، ما بيّن صحةَ مذهبِ النحويّين في ذلك،وأوضح فسادَ مذهبِ مَنْ أنكر ذلك عليهم"[3].

ثانيا : المرفوعات من الأسماء:

المرفوعات سبعة، وهي المبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها ،والفاعل، ونائب الفاعل، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء:النعت،والعطف والتوكيد، والبدل، وقد اخترنا منها ما يلي :

---

[1] - مازن المبارك، نحو وعي لغويّ، ص51-52.

[2] - المرجع نفسه، ص77.

[3] - أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص24.

المبتـــــــدأ:

تعريفه : اسم مرفوع يبتدأ به الكلام، ويقع فـــي أول الجملـــة غالبـــا، مجـــرد من العوامل اللفظية، أو مسبوق بنفي، أو اســـتفهام، مســـتغن بمرفوعـــه فـــي إفـــادة المعنى وإتمام الجملة [1].

نحو: محمد مبتسم، ومنه قوله تعالى﴿ **وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [2] .

ومثال المسبوق بنفي : ما قادم الضيف، ومنه قولـــه تعـــالى ﴿ **أَرَاغِـــبٌ أَنـــتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ** ﴾[3] .

حكمه: المبتدأ مرفوع دائما، إلا إذا سبق بحرف جر زائد أو شـــبيه بالزائـــد، فيجر لفظا، ويرفع محلا ' نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ**﴾[4].

ونحو: " يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " .

أقسامه:

ينقسم المبتدأ إلى قسمين :

1- مبتدأ صريح، ويشتمل على الاسم الظاهر، كما في الأمثلة السابقة.

أو الضمير. نحو: أنت مخلص، وهو مجتهد.

وقوله تعالى: ﴿ **أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾[5] .

2- مبتدأ مؤول من أن والفعل. نحو قوله تعالى ﴿ **وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾[6].

والتقدير: اتحادكم أرهب لعدوكم، وصيامكم خير لكم.

أنواع المبتدأ :[7]

ينقسم المبتدأ بالنسبة لأخذه خبرا إلى نوعين:

---

[1] – ينظر:صبحي التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ج2، دارالبعث قسنطينة الجزائـــر،ط2 :1410-1990 ص 9.

[2] – البقرة :261 .

[3] – مريم : 46 .

[4] – سورة ص 65.

[5] – البقرة 286 .

[6] – البقرة 184.

[7] – ينظر : صبحي التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ،ص11وما بعدها.

– مبتدأ له خبر. نحو : الحكمة ضالة المؤمن . الحكمة: مبتدأ، وضالة: خبر.

2 ــ مبتدأ ليس له خبر، ولكن له مرفوع يسد مسد الخبر. نحو: أنائم الطفل،وما محمود البخل. ومنه قوله تعالى:﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ** ﴾ [1] .

نائم: مبتدأ، والطفل: فاعل سد مسد الخبر.

ومحمود: مبتدأ، والبخل: نائب فاعل سد مسد الخبر.

العامل في المبتدأ :[2]

اختلف النحاة حول العامل في المبتدأ، ولكن الراجح هو: الابتداء. أي: أن العامل فيه معنوي كونه مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وشبه الزائدة.

تعليق:

للدكتور جميل خرطبيل رأي في أحكام المبتدأ والخبر: " 1– إذا كان المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فحركتهما الضمة إن كانا مفردين أو جمع تكسير أو جمعا بالألف والتاء ولا عوامل تغيير الحركة فهي ثابتة مطلقة ..

2– تجب مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتأنيث .

3– جاء في النحو التقليدي أن المبتدأ الذي له مرفوع مشتق يغني عن الخبر،وهناك من اشترط في تلك الحالة الاعتماد على شيء ما كالنفي أو الاستفهام نحو:

أَقَاطِنُ قَوْمَ سَلْمَى أَمْ نَووا ظُعْنَا ؟

وقال النحاة قوم : فاعل لاسم الفاعل أغنى عن الخبر " [3]

"في التحديث ألغى عمل المشتق، والمرفوع خبر سواء أطابق المبتدأ في التثنية والجمع أم لم يطابقه، وسواء اسبقه نفي أو استفهام أم لا ...ونتيجة إلغاء عمل الأدوات

---

[1] – مريم 46 .

[2] – ينظر : صبحي التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ص 17.

[3] – جميل خرطبيل، تحديث قواعد اللغة العربية ،دار النمير للطباعة والنشر، سورية دمشق، ط1 ،2007 . ص :247–248.

سقطت مشكلة العطف علة محل اسم وهو الرفع قبل مجيء الخبر، فنستطيع القول: إنَ محمد وعصام طالبان"[1]

نماذج من الإعراب

1- قال تعالى﴿**وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [2].

والله : الواو حرف عطف، الله لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

واسع : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة .

عليم : خبر ثان مرفوع بالضمة الظاهرة .

والجملة معطوفة على ما قبلها .

2 ـ قال تعالى : ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[3] .

أ راغب: الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، راغب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره .

أنت: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل سد مسد الخبر، ويجوز فيه أن يكون مبتدأ وراغب خبر مقدم .

عن آلهتي : جار ومجرور متعلقان براغب، وآلهة مضاف، والياء ضمير متصل مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه .

يا إبراهيم: يا حرف نداء، إبراهيم منادى علم مبني على الضم في محل نصب.

3- قال تعالى: ﴿ **أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ**﴾ [4].

أ إله: الهمزة للاستفهام حرف مبني لا محل له من الإعراب، إله مبتدأ مرفوع.

مع الله: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر.

4- قال تعالى: ﴿ **سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ**﴾[5].

سلام :مبتدأ مرفوع بالضمة (وسوغ الابتداء بها أنها أفادت الدعاء).

---

[1] – المرجع نفسه ،ص248.

[2] – البقرة247 .

[3] – مريم 46.

[4] – النمل 60.

[5] – الصافات 130.

على آل: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر، وآل مضاف.

ياسين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسر لمنعه من الصرف للعلمية والعجمة.

الخبـــــــر:

عرفنا أن الجملة الاسمية تتكون من جزأين لتعطي دلالة تمكن السامع من القبول المنطقي بها، وقد سمى النحاة الجزء الأول من هذه الجملة المبتدأ، لأنه هو الجزء الذي يبدأ به المتكلم الجملة المطروحة، ويسمى الجزء الثاني الخبر، لأنه يخبر عن حال المبتدأ، وبه تتم الفائدة. وغالبا ما يكون الخبر اسما، وهذا الاسم ينبغي أن يكون صفة مشتقة، والصفات المشتقة هي " اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل " نحو : محمد فاضل، وعلي محبوب. ومنه قوله تعالى: ﴿**اللَّـهُ مَـوْلاَكُمْ**﴾ [1]. وأنت حسن الوجه، وأحمد أكرم من أخيه.

أحكام الخبر:

للخبر أحكام تدل عليه، وقد جمعها النحويون في سبعة أحكام نذكرها على النحو التالي:

1- يجب فيه الرفع. والعامل في الخبر الرفع هو المبتدأ، وليس الابتداء، ولا بالمبتدأ والابتداء، ولا بتبادل العمل بين المبتدأ والخبر كما يذكر الكوفيون. نحو: أنت كريم. فكريم خبر مرفوع وعامل الرفع فيه هو المبتدأ فقط. ومنه قوله تعالى:﴿ **وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾[2]. ومنه قول الفرزدق :

هُوَ المُبتَنِي بالسيفِ والمَالُ ما غلاَ إذَا قَامَ في يومٍ الحَبانُ نَخِيلهَا[3]

2- الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة كما ذكرنا سابقا.

نحو: محمد فاضل. ومنه قوله تعالى﴿ **وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[4] .

---

[1] -آل عمران 150.

[2] - المائدة 117.

[3] - ديوان الفرزدق، تح وجمع وشرح :فاروق بن سليم أحمد، دار صادر بيروت ،ط2 ،1996 ،ص: 113.

[4] - الأنفال41.

ومنه قول الفرزدق:

جَبَلِي أَعَزُّ إِذَا الحُروبُ تَكشَّفَتْ مِمَّا بَنَى لكَ والِدُاكَ وَأَفْضَلُ[1]

وقد يأتي الخبر جامدا غير مؤول بالمشتق. نحو: هذه شجرة.

وهذا كرسي. وذاك حجر. والخبر الجامد لا يرفع الضمير المستتر لأنه فارغ منه، ولا الضمير البارز، ولا الاسم الظاهر الواقع بعده، وكذلك الخبر الذي لم يكن وصفا مشتقا.

أو كان مشتقا وغير وصف كأسماء الزمان، أو المكان. نحو: السفر مطلع الفجر. مكة مهبط الوحي.

3 – أن يكون مطابقا للمبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه.

نحو: الطالب متفوق. الطالبان متفوقان. الطلاب متفوقون.

ومنه قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾[2].

4– جواز حذفه إن دل عليه دليل.

5– وجوب حذفه.

6– جواز تعدده، والمبتدأ واحد. نحو: محمد ذكي فطن. ونحو: أحمد شاعر خطيب كاتب. ومنه قوله تعالى:﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾[3]. ومنه قول زهير :

وصَاحِبِي وردةُ نهدٍ مَرَاكِلُهَا جردَاءَ لا فَحَج فيهَا ولاَ صَكَكُ[4]

7– الأصل فيه التقديم على المبتدأ، ولكن قد يتقدم عليه جوازا، أو وجوبا، وسنفصل القول في موضعه.

أنواع الخبر: ينقسم الخبر إلى ثلاثة أنواع هي:

أولا– الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، وإنما يكون كلمة واحدة سواء دلت على واحد، أو اثنان، أو جمع . بمعنى أن يكون الخبر مطابقا للمبتدأ في

---

[1] – ديوان الفرزدق، ص : 112.

[2] – البقرة: 2.

[3] – البروج: 14،15،16 .

[4] – ديوان زهير بن أبي سلمى، د تح، دار صادر، بيروت لبنان، ط1 (1377هـ/1958)، ص : 49 .

التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، كما بينا سابقا في أحكام الخبر. نحو: القمر منير. والطالبة مؤدبة.

فيلاحظ من المثال الأول أن المبتدأ مفرد مذكر، وكذلك الخبر جاء مفردا مذكرا أيضا. نحو قوله تعالى:﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ**﴾[1].

ثانيا – الخبر الجملة:

يأتي خبر المبتدأ جملة، إما اسمية، وإما فعليه.

– **الاسمية** : نحوالثوب لونه ناصع، والحديقة أشجارها خضراء.

فالثوب مبتدأ أول، ولون مبتدأ ثان، وهو مضاف، والضمير المتصل به في محل جر مضاف إليه، وناصع خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني، وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط الضمير المتصل بالمبتدأ الثاني، أي الضمير المتصل بكلمة " لونه "، وهو ضمير بارز.

ومنه قوله تعالى:﴿**أُوْلَـئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ**﴾[2].

وقول عبيد بن الأبرص:

عَينَاكَ دمعُهُمَا سَرُوبٌ كَأَنَّ شَأْنَيْهِمَا شَعِيبُ[3]

عيناك: مبتدأ أول مرفوع بالألف، دمعهما: مبتدأ ثان، والضمير المتصل به في محل جر مضاف إليه، وهو الرابط. سروب: خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

- **الفعلية** نحو: العمل الطيب يرفع قدر صاحبه. والأطفال يلعبون في الحديقة.

العمل مبتدأ، والطيب صفة، ويرفع فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، وقدر مفعول به، وصاحبه مضاف إليه، وصاحب مضاف والضمير المتصل بصاحبه في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ،

---

[1] – القصص 88.

[2] – النساء 121.

[3] – ديوان عبيد بن الأبرص، د تح، دار صادر، بيروت لبنان، د ط، ص: 65 .

والرابط الضمير المستتر هو. ومنه قوله تعالى:﴿**أُولَـئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ**﴾[1].

ثالثا- الخبر شبه الجملة :

هو ما ليس بمفرد ولا جملة . وإنما هو جار ومجرور أو ظرف بنوعيه.

- الخبر الجار والمجرور. نحو: الكتاب في الحقيبة، والعلم في الصدور، والماء في الإبريق. ومنه قوله تعالى:﴿ **الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[2].

2- الخبر الظرف وينقسم إلى نوعين:

- خبر ظرف المكان. نحو : الجنة تحت أقدام الأمهات .

والطائر فوق الغصن. والقائد بين جنوده .

ومنه قوله تعالى :﴿ **وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ**﴾[3].

- وخبر ظرف زمان. نحو: الرحلة يومَ الخميس.

والصيام غدا. والسفر بعد أسبوع.

ومنه قول الفرزدق.

ويوماك يومٌ ما تُوازى نُجومُهُ كريةٌ ويومٌ ماطرٌ من عَطَائكَا [4].

ويوماك: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويوم خبر مرفوع بالضمة.

ويخبر بظرف المكان عن أسماء المعاني، وأسماء الذوات، أي عن الأسماء المحسوسة. مثال النوع الأول: الصدق فوق كل اعتبار. والأمانة فضيلة. ومثال النوع الثاني: الطائر فوق الشجرة. ومنه قوله تعالى :﴿ **الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ**﴾[5].

أما ظرف الزمان فلا يخبر به إلا عن أسماء المعاني.

نحو: العطلة يومَ الجمعة. والسفر بعدَ أسبوع. وإذا حصلت الفائدة بالإخبار بها عن أسماء الذوات فيجوز ذلك. نحو: الليلةَ الهلال. واليومَ أمر. وغدا خمر.

---

[1] - الأعراف 37

[2] - الفاتحة 2.

[3] -الأنعام 59.

[4] - ديوان الفرزدق، ص: 46 .

[5] - الأنفال 42.

ويشترط في الخبر شبه الجملة جارا ومجرورا، أو ظرفا بنوعيه أن يكون تاما بمعنى أن يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره، ويكمل به المعنى المطلوب مع غير إخفاء ولا لبس كما في جميع الأمثلة السابقة. ولا يصلح للخبر شبه الجملة ما كان ناقصا. نحو: الرجل غدا. ومحمدا الليلة. وأحمد بك، أو لك، وما شابه ذلك، لأنه لم تتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها كما جاء في تعريف حد الخبر.

نماذج من الإعراب

1 – قال تعالى:﴿ **اللَّهُ مَوْلاكُمْ**﴾[1].

الله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة.

مولاكم: خبر مرفوع بالضمة، ومولى مضاف، والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه. ومنه قول لبيد :

وهُمُ ربيعٌ للمُجَاورِ فيهُمُ والمُرْمِلاَتُ إذَا تطاولَ عامُهَا [2]

وهم: الواو حرف عطف، وهم ضمير منفصل مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ، وحرك بالضم لضرورة الشعر.

ربيع: خبر مرفوع بالضمة. والجملة الاسمية عطف على ما قبلها في البيت السابق لا محل لها من الإعراب مثلها .

للمجاور: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع صفة لربيع .

فيهم: جار ومجرور متعلقان بمجاور، والميم علامة الجمع وحركت بالضم لضرورة الشعر.

والمرملات: الواو حرف عطف، والمرملات عطف على المجاور مجرور مثله.

إذا : ظرف متعلق بالمرملات مبني على السكون في محل نصب.

تطاول : فعل ماض مبني على الفتح.

عامها : فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه . والجملة الفعلية في محل جر بإضافة إذا إليها.

اسم كان وأخواتها

---

[1] – التحريم2.

[2] – ديوان لبيد ،، د تح، دار صادر، بيروت لبنان، د ط، ص: 41 .

تعريفه: هو كل مبتدأ تدخل عليه كان، أو إحدى أخواتها.

حكمه: الرفع دائما. نحو: كان الجو صحوا. فـ"الجو" اسم كان مرفوع بالضمة، و"صحوا" خبرها منصوب بالفتحة.

ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا** ﴾[1] .

تعريف كان وأخواتها :

تعرف كان وأخواتها بأنها ناسخة، ويقصد بالنواسخ لغة : إزالة الشيء، ونسخه. واصطلاحا: ما يدخل على الجملة الاسمية من الأفعال فيرفع المبتدأ،ويسمى اسمه،وينصب الخبر ويسمى خبره، وهي بذلك تحدث تغييرا في الاسم،وفي حركة إعرابه.

أقسام كان وأخواتها من حيث شروط العمل :

تنقسم كان وأخواتها إلى قسمين :

الأول: ما يرفع المبتدأ بلا شروط وهي : كان – ظل – بات – أضحى – أصبح – أمسى – صار – ليس

تنبيه: هناك أمور عامة تشترك فيها جميع الأفعال الناسخة يجب مراعاتها منها:

1- يشترط في عملها أن يتأخر اسمها عنها.

2- ألا يكون خبرها إنشائيا.

3- ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض، ماعدا " كان " فيجوز معها ذلك.

4- لا يصح حذف معموليها معا، ولا حذف أحدهما، إلا مع " ليس " فيجوز حذف خبرها، وكذلك "كان" فيجوز في بعض أساليبها أنواع من الحذف سنذكرها لاحقا.

الثاني: ما يرفع المبتدأ بشروط، وينقسم إلى قسمين.

1- ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي، أو شبهه وهي:

زال – برح – فتئ – انفك

ويكون النفي إما لفظا. نحو: ما زال العمل مستمرا. ومنه قوله تعالى:﴿ **فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ** ﴾[2]. أو تقديرا؛ ولا يقاس حذف النفي إلا بعد القسم كما في الآية السابقة.

---

[1] –النساء 126.

[2] – غافر 34.

تنبيه: ويرجع اشتراط النفي، وشبهه في عمل الأفعال السابقة ؛ لأن الجملة الداخلة عليها تلك الأفعال مقصود بها الإثبات، وهذه الأفعال معناها النفي، فإذا نفيت انقلبت إثباتا ؛ لأن نفي النفي إثبات.

ويصح أن يكون النفي بالحرف كما مثلنا سابقا، أو بغيره كالفعل الموضوع للنفي"ليس"، أو بالاسم المتضمن معنى النفي كـ "غير"، فتدبر.

ما يشترط في عمله أن تسبقه " ما " المصدرية الظرفية وهو الفعل "دام".

نحو قوله تعالى:﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾[1].

فـ "ما" مصدرية ظرفية ؛ لأنها تقدر مع فعلها بالمصدر، وهو الدوام، وتفيد الظرف وهو المدة، التقدير: مدة دوامي حيا.

تنبيه: هناك أفعال جاءت بمعنى "صار"، وأخذت حكمها من رفع المبتدأ، ونصب الخبر وهي: آض –رجع –عاد –استحال –ارتد –تحول –غدا –راح –انقلب – تبدل .

وقد يكون منها: قعد، وجاء.

نحو قوله تعالى:﴿ **فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا**﴾[2]

حكم اسم كان وأخواتها، وخبرهن من حيث التقديم والتأخير .

أولا– حكم الاسم: لا يجوز تقديم اسم كان وأخواتها عليها؛ لأنه بمنزلة الفاعل من الفعل، فإذا تقدم الفاعل على فعله أصبح مبتدأ. نحو: محمد قام.

وكذلك إذا تقدم الاسم على الفعل الناسخ أصبح مبتدأ. نحو: أحمد كان مسافرا، وعليّ أصبح متفوقا.

ثانيا– حكم الخبر من حيث التقديم والتأخير. لخبر الأفعال الناسخة ست حالات:

1 – وجوب التأخير عن الاسم:

أ– إذا كانا متساويين في التعريف وخشي اللبس بينهما. نحو: كان محمد صديقي، وأصبح يوسف جاري.

فإذا قدمنا خبر كان، أو إحدى أخواتها في هذه الحالة على الاسم صار الخبر هو الاسم، والاسم هو الخبر لذا وجب التأخير .

---

[1] – مريم 31.

[2] – يوسف 96.

ب- يجب التأخير إذا كان الخبر مقصورا على المبتدأ بـــ "إلا" المنفية، أو بانما. نحو: ما كان القائد إلا صديقا لجنوده.

2- وجوب التقديم على الاسم: ليس غير، وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على بعض الخبر شبه الجملة، مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الحرف المصـــدري "أن". نحو: سرني أن يكون في المنزل أصحابه. فلا يصح أن نقول: سرني أن يكـــون أصحابه في المنزل. لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

3-أ- جواز تقديم الخبر على الاسم، وذلك إذا أمن اللبس بأن كان الخبر نكـــرة والاسم معرفة. نحو قوله تعالى ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1].

فـــ "حقا" خبر كان تقدم على اسمها " نصر " المعرف بالإضافة.

ب-جواز تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه. نحو: مبالغا كان محمـــد فـــي حديثه.

وعلة التقديم يرجع إلى: جواز تقديم معمول الخبر على العامل.

4- يجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه؛ إذا كان الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام، والشرط، وكم الخبرية.

نحو: أين كان والدك، ومن كان يحترمك فاحترمه، ويستثنى في هذه الحالة مـــن الأفعال الناقصة "ليس"؛ لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها على الوجه الصحيح.

5- وجوب التقدم على الفعل، واسمه، أو التوسط بينهما، وذلك إذا كان الاســـم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة ما يمنع من التقدم علـــى الفعـــل. نحو: كان في الحديقة زوارها، وأمسى خادمَ فاطمة زوجها. بنصب "خادم" علـــى أنـــه خبر أمسى مقدم عليها.

6- ويمتنع تقدم الخبر على الفعل واسمه، غير أنه يجوز التوســـط بينهمـــا، أو التأخر عنهما؛ وذلك إذا كان الفعل مسبوقا بأداة لها الصدارة في الكـــلام، ولا يجـــوز الفصل بين الأداة، وبين الفعل. نحو: هل صار العجين خبزا ؟

فلا يجوز تقدم الخبر على "هل"؛ لأن لها الصدارة، فلا يصح أن نقول: خبزا

[1] - الروم 47.

هل صار العجين، ولا على "كان" لئلا نفصل بين هل والفعل، فلا يصح أن نقول: هل خبزا صار العجين؟

ولكن يجوز أن نقول: هل صار خبزا العجين. بعدم وجود المانع من التوسط.

تنبيه: يستثنى من الأحكام السابقة أخبار: مادام، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، و"ليس" في بعض الحالات .

نماذج من الإعراب:

1- قال تعالى:﴿ **وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا**﴾[1].

وكان: الواو حرف عطف، كان فعل ماض ناقص، ويجوز أن تكون الواو استئنافية.

الله: لفظ الجلالة اسم كان مرفوع.

بكل شيء: بكل جار ومجرور متعلقان بـ "محيطا" وكل مضاف، وشيء مضاف إليه مجرور بالكسرة.

محيطا: خبر كان منصوب بالفتحة.

وجملة "كان ... إلخ" معطوفة على ما قبلها، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

2- قال تعالى: ﴿ **فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ**﴾[2].

فما: الفاء حرف عطف، وما نافية لا عمل لها.

زلتم: زال فعل ماض ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والضمير المتصل في محل رفع اسمه.

في شك: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر زال.

والجملة معطوفة على ما قبلها.

خبر إن وأخواتها " الأحرف الناسخة"

تعريفه : هو كل خبر لمبتدأ تدخل عليه "إن" أو إحدى أخواتها، وتعمل فيه الرفع نحو: إن العمل واجب، ونحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ**﴾[1] .

---

[1] – النساء 126.

[2] – غافر 34.

إن حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل.

الساعة: اسم إن منصوب بالفتحة.

آتية: خبر إن مرفوع بالضمة.

علة تسمية " إن " وأخواتها حروفا مشبهة بالفعل.

تشبه " إن " وأخواتها الفعل شبها لفظيا، ومعنويا، وتتمثل أوجه الشبه في الآتي :

1- أن جميع هذه الحروف على وزن الفعل.

2- هذه الحروف مبنية على الفتح كما هو الحال في الفعل الماضي.

3- يوجد فيها معنى الفعل، فمعنى " إنَّ " و" أنَّ " حققتُ، ومعنى " كأن " شبهتُ، ومعنى " لكن " استدركتُ، ومعنى " ليت " تمنيتُ، ومعنى "لعل" ترجيتُ.

4- تتصل الضمائر بهذه الحروف كما تتصل بالفعل . فنقول: إنه، كما نقول: ضربه، وإنني كما نقول: صافحني. بالإضافة إلى أن هذه الحروف لا تتصرف، وبعض الأفعال لا يتصرف أيضا. كـ "ليس، وعسى، ونعم، وبئس".

5- هذه الحروف تختص بالأسماء، وكذلك الأفعال مختصة بها أيضا.

فتعمل هذه الحروف في الجملة الاسمية من نصب للاسم ورفع للخبر، كما يفعل الفعل من رفعه للفاعل، ونصبه للمفعول به.

6- تتصل بها نون الوقاية، كما أنها تتصل بالفعل.

نحو: إنني، وليتني، وكأنني. ونقول في الفعل: أكرمني، وكافأني، وأعطاني.

عدد الأحرف المشبهة بالفعل:

الأحرف المشبهة بالفعل ستة أحرف على الوجه الصحيح، وقد جعلها بعض النحاة خمسة باعتبار أن " إنَّ "، و" أنَّ " حرف واحد، والصحيح أن كلا منهما حرف.

ولكل حرف من هذه الأحرف معنى خاص به .

أولا- إنَّ وأنَّ : يفيدان التوكيد .

ثانيا- كأن : تفيد التشبيه .

ثالثا- لكنَّ : تفيد الاستدراك والتوكيد .

---

[1] - طـه50.

رابعا– ليت : تفيد التمني، وهو طلب ما لا طمع فيه .

خامسا– لعل : تفيد الترجي، وهو توقع الأمر المحبوب .

عمل الحروف الناسخة :

تعمل الحروف المشبه بالفعل " الناسخة " النصب في الاسم ويسمى اسمها، والرفع في الخبر، ويسمى خبرها، ولكن بشروط هي:

1– ألا يكون اسمها مما له الصدارة في الكلام .

2– ألا تتصل بـ " ما " الكافة.

حكم خبر تلك الحروف ومعموله من حيث التقدم، والتأخر عنها .

لا يجوز تقدم خبر الحروف الناسخة عليها، ولا على اسمها، ولا يجوز تقدم الاسم عليها. إذ لا يصح أن نقول: مسافر إن محمد، ولا: إن مسافر محمدا.

ولا: محمدا إن مسافر.

ولكن إذا كان الخبر شبه جملة لزم تقديمه على اسمها وجوبا إذا كان في الاسم ضمير يعودعلى بعض الخبر. نحو: لعل في المصنع أصحابه. فإذا لم يتصل الاسم بضمير جاز التقديم والتأخير. نحو: لعل محمد في انتظارك، ولعل في انتظارك محمد.

وإن خالد عندنا، وإن عندنا خالد. ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ**﴾[1]

وأما معمول الخبر فلا يجوز تقديمه على الاسم . فلا يصح أن نقول:

إن كتابك محمدا آخذ .

غير أن بعض النحاة أجاز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمل شبه جملة. نحو: إن في المدرسة عليا موجود،ونحو قوله تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾[2]

نماذج من الإعراب

1– قال تعالى:﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ**﴾[1]

---

[1] – البقرة 22.

[2] – البقرة 110.

وإن: الواو حرف استئناف، إن حرف توكيد ونصب مشبه بالفعل.

ربك: رب اسم إن منصوب بالفتحة، وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه .

لذو مغفرة : اللام هي اللام المزحلقة، ذو خبر إن مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، ومغفرة مضاف إليه مجرور بالكسرة.

للناس: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل جر صفة من مغفرة.

2- قال تعالى:﴿ **طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾[2]

طلعها: طلع مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه.

كأنه: كأن حرف تشبيه ونصب مشبه بالفعل، والضمير المتصل في محل نصب اسمها.

رؤوس الشياطين: رؤوس خبر كأن مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والشياطين مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة كأنه ... إلخ في محل رفع خبر المبتدأ طلع.

الفـــاعل:

تعريفه: اسم مرفوع يأتي بعد فعل مبني للمعلوم، ويدل على من فعل الفعل. نحو: سافر الحجاج، ونحو: حضر القاضي. ومنه قوله تعالى:﴿**إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَاءكُمُ الْفَتْحُ**﴾[3].

حكمه: يكون الفاعل مرفوعا دائما، غير أنه قد يسبق بحر جر زائد فيجر لفظا، ويرفع محلا. نحو قوله تعالى:﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾[4].

أنواعه: ينقسم الفاعل إلى ثلاثة أنواع:

1- اسم ظاهر. نحو: غزا العالم الفضاء في القرن العشرين. العالم: فاعل. نوعه: اسم ظاهر.

---

[1] – الرعد 6.

[2] – الصافات 65.

[3] – الأنفال 19.

[4] –الفتح 79.

2- ضمير بأنواعه: **متصل**. نحو: عاقبت المسيء. **مستتر**. نحو: محمد سافر.

التقدير: سافر هو.

"التاء" في عاقبت ضمير متصل في محل رفع فاعل. و"هو" في سافر ضمير مستتر في الأصل في محل رفع فاعل.

3 - أ- أن يكون مؤولا من حرف مصدري والفعل. نحو قوله تعالى:﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ**﴾[1]. وتقدير الفاعل المصر المؤول بالصريح "خشوع".

ب- أن يكون مؤولا من أن ومعموليها. نحو: أعجبني أنَّ النظام مستتب.

والتقدير: استتباب النظام.

العامل في الفاعل: ينقسم العامل في الفاعل إلى قسمين:

1- عامل صريح وهو: الفعل، كما في جميع الأمثلة السابقة.

2- عامل مؤول وهو على خمسة أنواع:

أ- **اسم الفعل**. نحو: هيهات التقهقر بعد اليوم.

هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح بمعنى " بَعُدَ ".

التقهقر: فاعل مرفوع بالضمة .

ب- **المصدر**. نحو: عجبت من إهمالك درسك.

من إهمالك: جار ومجرور، والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

درسك: مفعول به منصوب، ودرس مضاف، والضمير المتصل في محل جر بالإضافة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. أي: من أنك أهملت درسك.

ج- **اسم الفاعل**. نحو: أعارف الدليل دروب الصحراء.

د- **اسم التفضيل**. نحو: لم أر تلميذا أجدر به الثناء من المجتهد.

فالثناء فاعل لاسم التفضيل "أجدر".

هـ - **الصفة المشبهة**. نحو: محمد حسن وجهه، والعنب حلو مذاقه.

فوجهه فاعل للصفة المشبهة "حسن".

---

[1] -الحديد 16.

أحكام الفاعل:

للفاعل ثلاثة أحكام هي:

1- لا يتقدم الفاعل على فعله، فلا يجوز أن نقول في " قام أخوك " أخوك قـــام، ولكن نقول أخوك قام هو، على اعتبار أن "هو" ضمير مستتر في محل رفع فاعل لقام، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ "أخوك".

2- لا يثنى الفعل مع الفاعل المثنى، ولا يجمع مع الفاعل الجمع.

فلا يصح أن نقول مثلا: جاءا الطالبان، ونقول: جاء الطالبان.

لأنه لا يصح أن يأخذ الفعل فاعلين الأول: ألف الاثنين، والثاني: الطالبان.

وكذلك لا يصح أن نقول: صافحوا المدرسون مدير المدرسة.

ونقول: صافح المدرسون مدير المدرسة.

وما ينطبق على التثنية ينطبق على الجمع.

3- إذا كان الفعل مؤنثا لحق عامله علامة التأنيث الساكنة إن كان العامل فعـــلا ماضيا. نحو: قامت هند، وحضرت فاطمة. أو المتحركة إذا كان عامله وصفا مشـــتقا. نحو: محمد قائمة أمّه.

تقديم الفاعل وتأخيره على المفعول به:

أولا: يجب تقديم الفاعل على المفعول به في أربعة حالات:

1- إذا التبس إعراب الفاعل، والمفعـــول بـــه لانتفـــاء الدلالـــة علـــى فاعلـــه الأول، ومفعوله الثاني . نحو: ضرب عيسى موسى، وأكرم أبي صديقي.

2- إذا كان الفاعل ضميرا متصلا، والمفعول به اسما ظـــاهرا. نحـــو: أكلنـــا الطعام، وشربنا الماء.

3- إذا كان المفعول به محصورا بإلا، أو بإنما . نحو : مـــا كافـــأ المعلـــم إلا المجتهد. ونحو: إنما أكرم عليٌّ محمداً.

4- إذا كـــان الفاعـــل، والمفعـــول بـــه ضـــميرين متصـــلين. نحـــو: عاقبته، كافأته، أحببته.

ثانيا : يجب تقديم المفعول به على الفاعل في ثلاث حالات:

1- إذا كان المفعول به ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا.

نحو: شكره المعلم، ساعده القويّ. ومنه قوله تعالى:﴿ **أَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ**﴾[1].

2- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به. نحو قوله تعالى:﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾[2].

فلو قدمنا الفاعل "ربه" لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهذا غير جائز، إذ لا يصح أن نقول: أصلح الساعة صاحبها.

3-إذا كان الفاعل محصورا بـ "إلا"، أو بـ"إنما". نحو: ما قطف الثمر إلا الحارس. ونحو: إنما ضرب محمدا عمرو.

نماذج من الإعراب

1 ـ قال تعالى:﴿**إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَاءكُمُ الْفَتْحُ**﴾[3].

إن: حرف شرط جازم لفعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تستفتحوا: فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

فقد: الفاء رابطة لاقتران الجواب بقد، وقد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من لإعراب.

جاءكم: فعل ماض مبني على الفتح، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع.

الفتح : فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

2- نحو قوله تعالى:﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ**﴾[4].

ألم: الهمزة حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لو حرف نفي وجزم وقلب.

يأنِ : فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

---

[1] - الحجر 73.

[2] - البقرة124.

[3] - الأنفال19.

[4] - الحديد16.

للذين: اللام حرف جر، الذين اسم موصول مبني على الفتح في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بـ "يأن".

آمنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة آمنوا لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

أن تخشع: أن حرف مصدري ونصب، فعل مصارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

قلوبهم: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والضمير المتصل في محل جر مضاف إليه، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل رفع فاعل للفعل "يأن"، والتقدير: ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم لذكر الله.

نائب الفاعل:

تعريفه: اسم يأتي بعد فعل مبني للمجهول، أو شبهه [1]، ويحل محل الفاعل بعد حذفه. نحو: حوصر جيش الأعداء. ومنه قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ الْخَرّاصُونَ** ﴾[2] .

"فجيش، والخراصون" في المثالين الأولين، كل منهما وقع نائبا للفاعل، وفعل الأولى "حُوصِر"، وفعل الثانية "قُتِل" .

أسباب حذف الفاعل:

1- يترك الفاعل ليحل محله نائبه لغرض لفظي.

نحو قوله تعالى:﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ**﴾[3] .

2- لغرض معنوي. نحو قوله تعالى:﴿**إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ**﴾[4].

3- للعلم به. نحو قوله تعالى:﴿**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾[5] .

4- أو للتعظيم، نحو قول الرسول الكريم "من بُلي منكم بهذه القاذورات".

---

[1] – كاسم المفعول ؛ لأنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، والاسم المنسوب إليه .

[2] –الذاريات 10.

[3] – البقرة 216.

[4] – المجادلة 11.

[5] – النساء28.

5- أو للتحقير فيصان اسم المفعول عن مقارنته، نخو : أذي محمد . إذا عظّم أو حقّر من آذاه .

6- للخوف منه أو عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه. نحو قوله تعالى:﴿**فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾[1].

7- لإقامة وزن الشعر.

8- لإصلاح السجع. نحو: "من طابت سريرته حُمدت سيرته".

9- بقصد الإيجاز. نحو قوله تعالى:﴿**ومن عاقب بمثل ما عُوقب به ثم بُغِي عليه**﴾[2]

10- أو للجهل به نحو: كُسر الزجاج، وسُرق المتاع.

11- كون الفعل أحدثته عوامل ليس محددة.

حكمه:

الرفع دائما، غير أنه قد يجر بحرف جر زائد، فيكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا. نحو: لم يُقَرر من شيء جديد.

أنواعه:

1- يأتي نائب الفاعل اسما ظاهرا كما مر معنا في الأمثلة السابقة. ومنه قوله تعالى:﴿ **خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ** ﴾[3].

2- ويأتي ضميرا متصلا، أو منفصلا، أو مستترا.

مثال المتصل: عُوقبت البارحة على إهمالي.

مثال المنفصل: ما يُكرَّم إلا هو. وما حُرم إلا أنت.

ومثال المستتر: لن أُهزَم.

3- ويكون مصدرا مؤولا بالصريح من الآتي:

أ- أن والفعل المضارع. نحو: يُنتَظر أن يثمر عملنا. والتقدير: إثمار.

ب- أن ومعموليها. نحو: يؤخذ عليك أنَّك متهاون. والتقدير: تهاونك.

---

[1] - الحج 196.

[2] - الحج 60.

[3] - الأنبياء 37 .

فكل من المصدرين "إثمار، وتهاون" وقع موقع نائب الفاعل، وأعرب إعرابه كما لو كان اسما صريحا.

ومن شواهد أن ومعموليها: قوله تعالى:﴿**قل أوحي إليَّ أنه استمع نفر من الجن**﴾[1] .

4- ويأتي نائب الفاعل جملة . نحو : قيل لا تهملوا واجباتكم .

5- ويأتي شبه جملة:

أ- جار ومجرور. نحو: جُلس في الغرفة. ومنه قوله تعالى:﴿**ولما سقط في أيديهم**﴾[2].

ب- ظرف مكان نحو: أُقيم عندنا. وظرف زمان نحو: سوفر يوم الخميس.

كما يأتي مسبوقا بحرف جر زائد. نحو: ما كوفئ من طالب.

أحكام نائب الفاعل:

1- لا يحذف عامله إلا لقرينة، ويكون حذفه إما جائز، أو واجب.

أ- الحذف الجائز نحو: من جُلد؟ فنقول: اللص، جوابا للسؤال، فـ "اللص" نائب فاعل للفعل المحذوف المبني للمجهول وتقديره: جُلد.

ب- الحذف الواجب: وهو أن يتأخر عنه فعل يفسره.

نحو قوله تعالى:﴿**وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ**﴾[3].

فـ "الأرض" نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل مدت المتأخر.

أو جاء بعد إذا الفجائية.

2- تأنيث عامله إذا كان مؤنثا: نحو قوله تعالى:﴿**وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾[4].

3- لا يثنى العامل ولا يجمع مع نائب الفاعل المثنى، أو الجمع.

العامل في نائب الفاعل:

ينقسم العامل في نائب الفاعل إلى قسمين:

---

[1] - الجن 1.

[2] - الأعراف 149.

[3] - الانشقاق 3.

[4] - البقرة 43

1- عامل صريح وهو الفعل المبني للمجهول، كما هو موضح في جميع الأمثلة السابقة.

2- عامل مؤول ويشمل: اسم المفعول، والمنسوب إليه. مثال اسم المفعول: هذه أسرة مهذب أبناؤها. والتأني محمود عواقبه. ومثال المنسوب إليه: هذا رجل ريفي طبعه. وهذه فتاة هندية لغتها.

نماذج من الإعراب

1- قال تعالى:﴿**فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ﴾[1] .

فإن: الفاء الفصيحة، وإن حرف شرط جازم.

أحصرتم: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والميم علامة الجمع.

فما: الفاء واقعة في جواب الشرط، وما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم ما استيسر.

وجملة ما في محل جزم جواب الشرط.

استيسر: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

من الهدي: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب حال، والتقدير: كانا من الهدي.

2- قال الشاعر: **فإذا شربت فإنني مستهلك مالي وعرضي وافر لم يُكلم**[2]

فإذا: الفاء حرف استئناف، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط خافض لشرطه، منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب .

شربت: فعل وفاعل، والمفعول به محذوف.

والجملة الفعلية في محل جر بإضافة إذا إليها.

فإنني: الفاء واقعة في جواب الشرط، وإن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والضمير المتصل في محل نصب اسمها .

---

[1] -البقرة 196.

[2] - ديوان عنترة، ص 67 .

مستهلك: خبر إن مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم.

وجملة إنني مستهلك لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

وجملة إذا وما في حيزها لا محل لها من الإعراب مستأنفة.

مالي: مفعول به لمستهلك وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، ومال مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

وعرضي: الواو واو الحال، وعرض مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم في محل جر بالإضافة.

وافر: خبر مرفوع بالضمة، والجملة الاسمية في محل نصب حال من الضمير المستتر في مستهلك، أو من ياء المتكلم المتصلة بمالي، والرابط الواو والضمير.

لم يكلم: لم حرف نفي وجزم وقلب، ويكلم فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لمناسبة الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو يعود على عرض.

والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب مفسرة لوافر ن أو هي في محل رفع خبر ثان للمبتدأ عرضي.

ثالثا: المنصوبات من الأسماء:

المنصوبات **خمسة عشر**، وهي المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل.وقد اخترنا منها ما يلي:

المفعول به:

تعريف: كل اسم منصوب يدل على من وقع عليه فعل الفاعل دون تغيير معه في صورة الفعل. نحو : كتب الطالب الدرس، وجنى المزارع الفاكهة.

1- ومنه قوله تعالى: ﴿**لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا**﴾[1]

حكمه: واجب النصب.

العامل فيه: الأصل أن يعمل الفعل في المفعول به النصب، غير أن هناك من يعمل عمل الفعل وهو:

1- اسم الفاعل. نحو: جاء الشاكر نعمتك، وأقبل جندي حامل سلاحه.

ومنه قوله تعالى:﴿**وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ** ﴾[2]. فالكلمات "نعمتك، وسلاحه، والبيت" جميعها مفاعيل بها العامل فيها أسماء الفاعلين، وهي على الترتيب: الشاكر، حامل، آمين.

2- اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي لمفعولين.

نحو: محمد مكسو أخوه ثوبا، وأحمد مُخْبَرٌ أبوه الامتحان قريبا. فكلمة "ثوبا، والامتحان" كل منهما مفعول به منصوب باسم المفعول: مكسو، ومخبر. لأن اسمي المفعول السابقين كل منهما مشتق من فعل متعد لمفعولين، فالمفعول الأول وقع نائبا للفاعل لكون اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، والثاني بقي مفعولا به.

3- المصدر: نحو: يسعدني إكرامك الضيف. ومنه قوله تعالى:﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا...**﴾[3]. فالكلمات "الشيء، والضيف، ويتيما" جاءت مفاعيل بها منصوبة للمصادر: حب، وإكرام، وإطعام، وجميعها عملت عمل أفعالها المتعدية.

4- صيغ المبالغة. نحو: أنت حمالٌ الضر، والكريم منحارٌ إبله لضيوفه.

فالكلمتان " الضر، وإبله، " جاءتا كل منهما مفعولا به لصيغة المبالغة : حمال في المثال الأول، ومنحار في المثال الثاني. لأن صيغ المبالغة إذا اشتقت من أفعال متعدية عملت عمل أفعالها المتعدية، فترفع فاعلا، وتنصب مفعولا به.

5- صيغ التعجب:ومنه قوله تعالى:﴿**فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾[4].

6- اسم الفعل.نحو: دونك الكتاب. ومنه قوله تعالى:﴿ **قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ الَّذِينَ**

---

[1] - المائدة: 106 .

[2] - المائدة: 2 .

[3] - البلد: 14،15.

[4] - البقرة: 175 .

يَشْهَدُونَ﴾[1].

أنواع المفعول به:

1- الأصل في المفعول به أن يكون اسما ظاهرا. نحو: كتب الطالب الواجب. ومنه قوله تعالى:﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً**﴾[2]. وقوله تعالى:﴿**الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ**﴾[3]. فالكلمات "الواجب، والأرض، ودار" جميعها مفاعيل بها جاءت أسماء ظاهرة.

2- يأتي المفعول به ضميرا متصلا، أو منفصلا. ومنه قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ**﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[5].

3- المصدر المؤول بالصريح. وهو كل فعل مضارع مسبوق بأن المصدرية، أو كل جملة مكونة من "إن" المشبهة بالفعل ومعموليها. مثال المصدر المسبوك من أن والفعل : نقدر أن تعمل واجبك أولا بأول.

حذف العامل في المفعول به:

1- يجوز حذف عامل المفعول به إذا دلت عليه قرينة، وذلك في جواب الاستفهام. نحو: من ضربت؟ فتقول: خالدا، والتقدير: ضربت خالدا.

فحذفنا الفعل لدلالة ما قبله عليه وهو: من ضربت؟

ويجوز الحذف إذا دلت عليه القرينة في غير جواب الاستفهام.

نحو قوله تعالى:﴿**وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ**﴾[6] .

فـ "لوط" منصوب بإضمار الفعل "وأرسلنا".

نماذج من الإعراب

1- قال تعالى:﴿**لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا**﴾[7].

---

[1] - الأنعام 150 .

[2] - البقرة 22 .

[3] - فاطر 35 .

[4] - آل عمران 6 .

[5] - الفاتحة 5 .

[6] - العنكبوت 28 .

[7] - المائدة 106 .

لا نشتري: لا نافية لا عمل لها، نشتري فعل مضارع مرفوع بالضمة المقــدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : نحن.

والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

به: جار ومجرور متعلقان بـــ "نشتري".

ثمنا: مفعول به منصوب بالفتحة.

2- قال تعالى:﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا...**﴾[1].

أو إطعام: أو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وإطعام معطوف على " فك رقبة " مرفوع مثله، لأن " فــك " خبــر لمبتــدأ محــذوف والتقدير: هو فك، وإطعام مصدر منون يعمل عمل فعله، ولا ضمير فيه، لأن المصادر لا تتحمل الضمائر كالمشتقات الوصفية الأخرى.

في يوم: جار ومجرور متعلقان بـــ "إطعام".

ذي مسغبة: ذي صفة ليوم مجرورة مثله، وعلامة الجر الياء، لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف ومسغبة مضاف إليه مجرور بالكسرة.

يتيما: مفعول به للمصدر " إطعام " منصوب بالفتحة الظاهرة.

المفعول فيه "الظرف" :

تعريفه: اسم يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه، متضمن معنى "في".

نحو: حضرت اليوم لزيارتكم، وأقمت في مكة أسبوعا، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا** ﴾[2]

العامل في المفعول فيه:

العامل في الظرف هو الفعل كما في الأمثلة السابقة، ويعمل فيه غير الفعل مما يشبهه وهو:

1- المصدر، نحو: حضورك اليوم مدعاة للخير، ونحو: جلوسي غدا في البيت يدخل البهجة على أطفالي. ومنه قوله تعالى:﴿**وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَــذِبَ**

[1] – البلد 14 .

[2] – لقمان 34 .

يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1].

فالظروف في النماذج السابقة وهى:"اليوم، وغدا، ويوم القيامة" نجد أن الذي عمل فيها النصب هو المصدر:"حضور، وجلوس، وظن".

2- اسم الفاعل، نحو: أنا قادم الساعة، ومسافر يوم الجمعة، ومنه قوله تعالى:﴿ **وَانشَقَّتِ السَّمَاء فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ** ﴾[2]" فالساعة، ويوم الجمعة " كل منهما عمل فيه اسم الفاعل " قادم، ومسافر، وواهية ".

3 ــ اسم المفعول، أنت محمود غدا في عملك، وأنا مرهق اليوم.

ومنه : قوله تعالى: ﴿**أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ،لِيَوْمٍ عَظِيمٍ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[3]. "فغدا" العامل فيه اسم المفعول "محمود"، و"اليوم" العامل فيه "مرهق"، "ويوم" في الآية الثانية ظرف يجوز أن يكون عامله مقدر أي: يبعثون يوم يقوم الناس، ويجوز أن يكون عامله اسم المفعول "مبعوثون".

4- الصفة المشبهة، نحو : على حليم عند الغضب، وشجاع عند المكاره.

فالظرف "عند" العامل فيه الصفة المشبهة "حليم، وشجاع".

أقسام المفعول فيه ينقسم المفعول فيه إلى قسمين:

1- **ظرف الزمان:** هو كل اسم دل على زمان وقوع الفعل متضمن معنى "في".

مثل: يوم، دهر، ساعة، حين، شهر، ليلة، غرة، عشية، بكرة، سحر، الآن، أبدا، أمس، أيان، آناء. نحو قوله تعالى :﴿ **يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاء اللَّيْلِ** ﴾[4].

2- ظرف المكان: هو كل اسم دل على مكان وقوع الفعل متضمن معنى "في"

مثل: فوق، تحت، بين، أمام، خلف، يمين، شمال، ميل، فرسخ، حول، حيث.

نحو قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا** ﴾[5].

---

[1] - يونس 60 .

[2] - الحاقة 16 .

[3] - المطففين 4 ،5، 6 .

[4] - آل عمران 113 .

[5] - مريم 68 .

نصب ظرف الزمان وجره:

1- ينصب ظرف الزمان إذا كان دالا على زمان الفعل سواء أكان مبهما أم محدودا "مختصا"، بشرط أن يتضمن معنى "في". نحو: مكث حينا، وانتظرت مدة، وحضرت اليوم، وتأخرت ساعة. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾[1].

- كما يجوز جره إذا سوغه المعنى واقتضاه، نحو: غادرت المدينة في يوم الجمعة. ومنه قوله تعالى:﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا**﴾[2].

- فإذا لم يتضمن معنى "في" يعرب حسب موقعه من الجملة. نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، وجاء يوم الخميس.

الاستثناء

تعريفه: نوع من أنواع المفعول به[3]، لأنه يكون في حالة النصب منصوبا بفعل محذوف تقديره "استثني"، وتدل عليه كلمة الاستثناء. نحو: حضر الطلبة إلا طالبا. فـ "طالبا" يعرب مفعولا به للفعل المقدر "استثني"، والتقدير: حضر الطلبة استثني طالبا. غير أنه ينبغي التدقيق فيما ذكره النحاة حول عمل الفعل المحذوف في المستثنى، فنرى أن العامل في المستثنى أداة الاستثناء، وسنتعرض لهذا في حديثنا عن العامل في الاستثناء إن شاء الله.

مكونات جملة الاستثناء:

تتكون جملة الاستثناء من ثلاثة أجزاء على النحو التالي :

1-المستثنى منه. 2-المستثنى. 3-أداة الاستثناء.

1 -المستثنى منه: هو الاسم الداخل في الحكم ملفوظا كان أم ملحوظا، متقدما عليه النفي، أو شبهه، أو غير متقدم.

2- والمستثنى: الاسم المُخرَج من جنس المُخرَج منه، أي: المطروح أو المتروك. أما الاستثناء المسبوق بنفي، أو شبهه فيسمى استثناء منفيا، أو غير موجب.

نحو: ما حضر إلا محمدٌ. ولا تكافئ إلا المجتهدَ.

---

[1] - سورة ص 3 .

[2] - القصص 15 .

[3] - يمكن إعرابه مفعولا به بدل من المستثنى تيسيرا للنحو واجتنابا للتعقيد .

3- أداة الاستثناء:

أولا- حروف الاستثناء:

لا يعد من حروف الاستثناء دون المشاركة سوى "إلا"، والمستثنى بها له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: وجوب النصب، إذا كانت جملة الاستثناء تامة مثبتة، سواء أكان الاستثناء متصلا، أم منقطعا. مثال المتصل: حضر المتفرجون الحفل إلا متفرجا.

حضر: فعل ماض مبني على الفتح.

المتفرجون: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

الحفل: مفعول به منصوب بالفتحة.

إلا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

متفرجا: مستثنى منصوب بالفتحة.

ومنه قوله تعالى:﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ،إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُّم...**﴾[1].

حكمه: النصب على الاستثناء. نحو: ما تأخر الطلاب إلا طالبا.

ما تأخر: ما حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تأخر فعل ماض مبني على الفتح.

الطلاب: فاعل مرفوع بالضمة.

إلا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

طالبا: مستثنى منصوب بالفتحة.

ومنه قوله تعالى:﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ** ﴾[2]. بقراءة "امرأتك" منصوبة على الاستثناء.

- **إتباع المستثنى للمستثنى منه:** ويعرب بدلا بعض من كل، وفي هذه الحالة تكون "إلا" مهملة غير عاملة. نحو: ما تأخر الطلاب إلا طالبٌ.

ما تأخر: ما نافية لا عمل لها، تأخر فعل ماض مبني على الفتح.

الطلاب: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

---

[1] - التوبة 4 .

[2] - هود 81 .

إلا طالب: حرف استثناء ملغي "أداة حصر". طالب بدل بعض من كل مرفوع بالضمة، لأن المبدل منه " الطلاب " فاعل مرفوع.

ومنه قوله تعالى:﴿ **مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾[1]. بقراءة الرفع في "قليل".

ثانيا- أسماء الاستثناء: غير وسوى.

يعرب ما بعدهما مجرورا بالإضافة، أما هما فيأخذان إعراب المستثنى الواقع بعد إلا بأحواله الثلاث.

نحو: حضر الطلاب غيرَ طالبٍ، أو سوى طالبٍ.

حضر الطلاب: فعل ماض مبني على الفتح، والطلاب فاعل مرفوع بالضمة.

غير: مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، وغير مضاف.

طالب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

الحال

تعريفه: وصف يذكر لبيان هيئة صاحبه عند وقوع الفعل. نحو: جاء الطفل باكياً. "باكياً" حال بينت هيئة الطفل عند مجيئه، وهو صاحب الحال، والفعل "جاء" عاملها. أي عمل فيها النصب.

حكمه: النصب دائما. كما في المثال السابق. أما صاحب الحال: هو الاسم الذي تبين الحال هيئته. وهو كالتالي:

تعريف صاحب الحال: هو ما كانت الحال وصفا له في المعنى.نحو: أشرقت السماء صافيةً، ونحو: مررت بكل جالساً. فكلمة " الشمس " معرفة بـ " أل "، وكلمة " كل " معرفة لوجود التنوين، لأنه عوض عن الكلمة المحذوفة، والتقدير : مررت بكل الأصدقاء، فكل معرفة لأنه في الأصل مضاف إلى معرفة، وهى كلمة الأصدقاء.

ومما سبق يتضح أن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة، لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يكون معلوما، كما هو الحال في المبتدأ.

أنواع الحال: تنقسم الحال إلى عدة أنواع هي :

1- حال مفردة:

[1] – النساء 66 .

وهي مالا تكون جملة أو شبه جملة، نحو: زارني صديقي مسروراً، ونحو: كافأ المدير الطالبين متفوقين، وحضر التلاميذ إلى المدرسة راكبين.

"فمسرورا، ومتفوقيَن، وراكبِين" كل منها جاءت حالا مفردة.

2- حال جملة بنوعيها:

أ- حال جملة اسمية، نحو: وصل فريق المدرسة ووجوههم يعلوها البشر، وخرجت من منزلي والسماء ممطرة. فجملة "ووجوههم يعلوها البشر" وجملة "والسماء ممطرة" كل منهما وقع حالا.

ب- حال جملة فعلية، نحو: جلس الطالب يقرأ الدرس، ووقف التلاميذ يحيون العلم. فجملة " يقرأ الدرس، ويحيون العلم " كل منهما وقع حالا.

3- حال شبه جملة بنوعيها:

أ- الحال الظرف المكاني والزماني، نحو: تكلم الخطيب فوق المنبر، وشاهدت الهلال بين السحاب. ونحو: سافرت إلى الرياض يوم الجمعة، وغادرت دمشق صباح الخميس.

ب- الحال الجار والمجرور، نحو: خرج الأمير في قومه، ووقف الطائر على الغصن.

نماذج من الإعراب

1- قال تعالى :﴿ **وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ** ﴾ [1]

وألقى : الواو حرف عطف، ألقى فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح.

السحرة : نائب فاعل مرفوع بالضمة.

ساجدين : حال منصوبة بالياء، والجملة معطوفة على ما قبلها.

2 ــ قال تعالى ﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** ﴾[2]

أيحب : الهمزة للاستفهام التقريري حرف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب، يحب فعل مضارع مرفوع بالضمة.

أحدكم: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والضمير المتصل في محل جر

[1] - الأعراف 120 .

[2]- الحجرات 12 .

مضاف إليه.

أن يأكل: أن حرف مصدري ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، يأكل فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو، والمصدر المؤول بالصريح في محل نصب مفعول به ليحب، والتقدير: أيحب أحدكم أكل.

لحم أخيه: لحم مفعول به ليأكل، وهو مضاف، وأخيه مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه من الأسماء الستة، وأخي مضاف، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

ميتا: حال منصوبة بالفتحة.

المنـــــادى:

تعريف المنادى:

اسم ظاهر يطلب من قبل المتكلم بوساطة أحرف النداء. نحو : يا محمد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ** ﴾[1].

العامل في المنادى: يذكر أكثر النحاة المتقدمين أن جملة النداء جملة فعلية، وجعلوا المنادى نوعا من المفعول به، والعامل فيه محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، وبما أن الفعل محذوف وجوبا استغنوا عنه بأحد أحرف النداء، نحو: يا إبراهيم، فالتقدير أنادى، أو أدعو إبراهيم، وهذا لا يخلو من التكلف، فالفعل الذي يزعمه النحاة لا يظهر أبدا، ولو ظهر لانتفى كون الجملة ندائية، لأن الجملة الندائية جملة إنشائية طلبية، وهذا الفعل يجعلها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب معا.

والذي نراه مناسبا ويراه غيرنا من النحاة المحدثين أن حرف النداء هو العامل في المنادى، ويكون المنادى منصوبا دائما لفظا أو محلا. أما أحرف النداء فهي : يا-أيا -هيا -أي -الهمزة - وآ - وا.

المواضع التي يجب فيها ذكر حرف النداء:

قد يذكر حرف النداء في الجملة إذا شاء المتكلم، وقد لا تذكر. نحو قوله

[1] - هود 48 .

تعالى:﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا** ﴾[1]. غير أن هناك مواضع يجب فيها ذكر حرف النداء هي:

1- المندوب: نحو: واحر قلباه، واصديقاه، وذلك فى بكاء الصديق وندبه.

2- المستغاث: نحو: يا لخالد.

3- المنادى البعيد: نحو: يا طالعا جبلا، ذلك لأن، المراد إبلاغ الصوت إليه، وأداة النداء الممدودة تساعد على الإبلاغ.

4- النكرة غير المقصودة: نحو: يا رجلا خذ بيدي.

6- اسم الجلالة: وذلك عند عدم التعويض بالميم المشددة عن حرف النداء.

نحو: يا الله. أما إذا عوض عن حرف النداء بالميم المشددة، وجب حذف حرف النداء.

7- اسم الإشارة: نحو: يا هذا اقبل، ويا هؤلاء تقدموا.

أنواع المنادى: ينقسم المنادى إلى قسمين:

أولا- منادى معرب، ويكون منصوبا لفظا لا محلا ويشمل كلا من الآتي:

1- المندى المضاف، وهو المنادى الذي أضيف إلى اسم بعده.

نحو: يا حارس المخيم، ويا فاعل الخير اقبل. ومنه قوله تعالى :﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ**﴾[2].

وإعرابه: يا حرف نداء مبنى على السكون لا مل له من الإعراب.

حارس: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والمخيم: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

2- المنادى الشبيه بالمضاف: وهو ما اتصل به شيء من تمام المعنى، كالفاعل، أو المفعول به، أو الجار والمجرور، أو الظرف.

نحو: يا كريما خلقه، يا طالعا جبلا، يا مقيما في البيت، يا جالسا تحت الشجرة.

وإعرابه: كريما منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

خلقه: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وخلق مضاف، والضمير المتصل في

---

[1] - يوسف 29 .

[2] - الأعراف 65.

محل جر مضاف إليه.

3- المنادى النكرة غير المقصودة: وهى التي بقيت بعد النداء على شيوعها، فلم يخرج بها قصد المنادى إلى التحديد. نحو: يا رجلا خذ بيدي.

وإعرابه: رجلا منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ثانيا- منادى مبني، ويكون منصوبا محلا، ويشمل الآتي:

1- العلم المفرد: نحو: يا محمد، يا أحمدان، يا عليون.

ومنه قوله تعالى:﴿ **يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[1].

وإعرابه: البناء على الضم إن كان مفردا، والبناء على الألف إن كان مثنى، والبناء على الواو إن كان جمع مذكر سالما.

فنقول في إعراب " يا محمد " محمد منادى مبنى على الضم في محل نصب.

وأحمدان: منادى مبنى على الألف في محل نصب.

وعليون: منادى مبنى على الواو في محل نصب.

2- النكرة المقصودة: وهي التي يقصدها النداء قصدا، فتكتسب منه التعريف لتحديده لها من بين النكرات، وتكون مبنية على ما ترفع به في محل نصب.

نحو: يامعلم خذ بيد التلاميذ، يامرضات اعتنين بالجرحى، ياحاجان تمهلا، يا مهندسون شيدوا البناء،ومنه قوله تعالى:﴿**يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾ [2].

وإعرابه: معلم منادى مبني على الضم في محل نصب.

ممرضات: منادى مبنى على الضم في محل نصب.

حاجان: منادى مبني على الضم في محل نصب.

مهندسون: منادى مبني على الضم في محل نصب.

رابعاً: المجرورات من الأسماء

المجرورات ثلاثة: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، وتابع للمجرور، فأما المجرور بالحرف: فهو ما يجرَ بـ "من وإلى وعن وعلى وفي ورب والباء والكاف

[1] - هود 48 .

[2] - هود 24 .

واللام" وبحروف القسم وهي: "الواو" و"الباء" و"التاء" وبـــ"واو رب" وبـــ"مذ" و"منـــذ". وأما ما يجرَ بالإضافة فنحو قولك: غلام زيد. وهو على قسمين: ما يجرَ "باللام". نحو: "غلام زيد" وما يقدر بـــ "من" نحو: ثوب خز وباب ساجٍ وخاتم حديد وما أشبه ذلـــك، وقد اخترنا منها : المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة:

أولا- المجرور بحرف الجر:

تعريف حرف الجر: يعرف أكثر النحاة المتقدمين حرف الجر بأنه: ما دل على معنـــى في غيره، أي بارتباطه مع غيره من الكلام. والواقع أن الحروف عموما، ومنها حرف الجر تدل على معان سواء ارتبطت بغيها، أم لم ترتبط، وقد أوضحنا ذلك مفصلا فـــي باب الأحرف. والدليل على أن كثيرا من أحرف الجر يفاد منها المعنى المطلوب سواء أكانت ابتداء، أم تبعيضا، مثل "من"، أو غاية مثل "إلى، وحتى"، وهناك أيضـــا بعـــض التراكيب في اللغة العربية دليل على أن حرف الجر يفيد معنى في ذاته، ومنه قـــولهم: "رغبت في"، فحرف الجر "في" هو الذي حدد المعنى المراد في التركيب السابق، وهو الرغبة في الشيء، وقولهم:"رغبت عن " نجد أن حرف الجر عن هو الذي حدد عـــدم الرغبة في الشيء.

علة تسمية الجار والمجرور بشبه الجملة، وضرورة تعلقه بغيره:

إن الجار والمجرور، وكذلك الظرف يسمى في اللغة العربية، وفي غيرها من اللغات الأخرى بشبه الجملة، وأن هذه التسمية تعـــود لأســـباب أهمهـــا : أن الجـــار والمجرور لا يؤديان في الكلام إلى معنى مستقل، ولكن هذا المعنى الذي يؤديانه يكون فرعيا، لذلك تكون الجملة ناقصة، ولنقصانها أطلق عليها شبه جملة، أي : جملة غيـــر مكتملة لأداء المعنى، كما أن الجار والمجرور ينوبان في الأغلب الأعم عـــن الجملـــة وينتقل إليهما ضمير متعلقهما. فعندما نقول: محمد في المدرسة.

يستفاد من ذلك: أن محمدا استقر في المدرسة، فيكون الجار والمجرور قد ناب عن الخبر المحذوف، وهو الفعل "استقر" وفاعله. وكذلك الحال بالنسبة للضمير المستتر في الفعل قد انتقل مضمرا أيضا إلى الجار والمجرور.

أقسام الجار والمجرور: تنقسم أحرف الجر من حيث العمل في الظاهر والمضمر إلى قسمين: **أولا**- ما يعمل في الظاهر، والمضمر على حد سواء وهو : من، إلى، عـــن،

على، في، اللام، الباء، خلا، عدا، وحاشا. مثال الاسم الظاهر: خرجت من المسجد. ومنه قوله تعالى:﴿**وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾[1]. ومثال الضمير: أخذت منه القلم .وقوله تعالى: ﴿**وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا**﴾[2] .

ثانيا- ما يختص بالاسم الظاهر: ربَّ، مذ، منذ، حتى، الكاف، واو القسم، تاء القسم، كي. نحو: رب ضارة نافعة. سأنتظرك مذ اللحظة.

أقسام حروف الجر من حيث الأصالة، والزيادة:

تنقسم أحرف الجر إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

1- حروف جر أصلية: هي التي تضيف المعنى الفرعي إلى ركني الجملة كما أوضحنا سابقا، ولا بد من تعلقه. نحو: جلس محمد في البيت. في البيت جار ومجرور متعلقان بالفعل "جلس".

2- حروف جر زائدة: هي التي لا تضيف معنى فرعيا إلى ركني الجملة، ولكنها تساعد على ربط الجملة وتقويتها، ولا تتعلق البتة. نحو: ما التقيت بأحد.

بأحد: الباء حرف جر زائد، وأحد مفعول به، مجرور لفظا منصوب محلا.

أو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الحر الزائد. ومنه قوله تعالى: ﴿**لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾[3].

وحروف الجر التي تستعمل أصلية وزائدة هي : من، الباء، الكاف، واللام .

3- حروف جر شبيه بالزائد: وهي الحروف التي تضيف للجملة معنى جديدا، ولكنها لا تتعلق بها. ولا يوجد حروف جر شبيهة بالزائدة إلا "ربَّ".

نحو: رب قول أحسن من عمل.

رب: حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

قول: مبتدأ مرفوع الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

أحسن: خبر مرفوع بالضمة . من عمل : جار ومجرور متعلقان بـ: أحسن.

---

[1] - الأنعام 106 .

[2] - النور 114 .

[3] - الغاشية 22 .

ثانيا: المجرور بالإضافة

تعريف: هي نسبة اسم إلى آخر على تقدير حرف الجر، لتعريف الأول بالثاني، أو تخصيصه، أو تخفيفه.

نحو: هذا كتاب محمد. هذا كتاب علم نافع. عاقب القاضي شاهد الزور.

في المثال الأول نجد أن كلمة " كتاب " قد أضيفت إلى معرفة، وهو اسم العلم محمد، لذلك اكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف. وفي المثال الثاني أضيفت كلمة "كتاب" إلى كلمى علم، وهي نكرة، فاستفاد المضاف من المضاف إليه التخصيص، أما في المثال الثالث فقد أضيفت كلمة "شاهد" –وهي وصف مشتق يعمل عمل فعله لأنه اسم فاعل– إلى كلمة الزور، ولكنه في هذه الحالة لم يكتسب المضاف من المضاف إليه لا التعريف، ولا التخصيص، وإنما استفاد التخفيف، وهو حذف تنوين المضاف. لأن أصل الكلام: عاقب القاضي شاهداً الزورَ. فخففت كلمة "شاهد" عند إضافتها، حيث حذف منها التنوين.

أقسام الإضافة:

أ- **الإضافة المعنوية:** يقصد بها إضافة الأسماء التي لا معمول لها، والتي يكون بين طرفي المضاف، والمضاف إليه فيها قوة اتصال، وارتباط، بحيث لا يفصل بين طرفيها الضمير المستتر كما في الإضافة اللفظية، أو(غير المحضة)، ويستفيد المضاف في هذا النوع من المضاف إليه التعريف، إذا كان المضاف إليه معرفة، أو التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة. مثال استفادة التعريف: هذا كتاب أخي. ونسق البستاني حديقة المنزل. وهذا قلم محمد. ومنه قوله تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا**﴾[1]. ومثال استفادة التخصيص: هذا كتاب تاريخ. وهذه نافذة منزل. وقد سميت الإضافة المحضة بـ"المعنوية" لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد المضاف تعريفا، أو تخصيصا. فعندما قلنا: هذا كتاب أخي. فإن كلمة "كتاب" نكرة، وبإضافتها إلى كلمة "أخي" المعرفة بالإضافة أيضا، استفادت كلمة "كتاب" التعريف،

[1] – النساء 10 .

وكذلك الحال في كلمة "حديقة"، والكلمات المضافة في الآية السابقة وهي:أموال.

ب- الإضافة اللفظية، أو غير المحضة:

يقصد بها تلك الإضافة التي ترجع فائدتها إلى اللفظ فقط، بما تحدثه فيه من تخفيف بحذف التنوين من الاسم المفرد المضاف، أو حذف النون من الاسم المثنى، أو جمع المذكر السالم عند إضافته. كما أن هذا النوع من الإضافة لا يفيد أمرا معنويا مثلما سبق بيانه في الإضافة المعنوية، ولا يقدر فيها حرف الجر، وتختص هذه الإضافة بالأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ويسمى هذا النوع من الإضافة بغير المحضة لأنها في تقدير الانفصال.

مثال إضافة اسم الفاعل إلى معموله: جاء فاعل الخير. هذا حارس المخيم.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا**﴾[1].

[1] - الكهف 51.

خـــاتمة

بعد هذه الرحلة المتواضعة مع هذا الموضوع توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

انتبه القدماء فيما يرتبط بمسألة صعوبة النحو، فميزوا منهجيا بين مستويين: مستوى النحو العلمي والنحو التعليمي وكان تيسيرهم للنحو بتأليف عدد من الكتب التعليمية أو قل مختصرات تعليمية تناسب الناشئة والمتعلمين وتلبي حاجاتهم التعليمية، وتخلو من التفصيلات والشروحات والتعليلات.

إنَّ محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي والمفاهيم التي ارتبطت بها كانت متداخلة، ولا يوجد ضابط عند العلماء لاستخدامها،فوردت تارة على سبيل الترادف، وأخرى على سبيل الإتباع، فلم تكن ذات معان مطّردة، ولم تحقق الحدّ الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايته، وأوجه اتفاقه وافتراقه بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية،وإن بدت ملامح اتفاق في التوجه. وما طرحته هذه المصطلحات يقوم في مجمله على حذف بعض الأبواب النحوية بحجة أنها لم تعد مستخدمة، وتقديم بعض الأبواب وتأخير بعضها الآخر، وحذف الشواهد النحوية القديمة، والوقوف عند الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع،واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم، فلم تقدم مضامين حقيقية عملية لنحو مقترح، بل بقيت في إطار التنظير.

ومن أهم مشكلات تعليم النحو هو أنه ما زال يعطى بمعزل عن فروع اللغة الأخرى، فالنحو في درس النحو فقط، ولا نكاد نلمس له أثرا وظيفيا في دروس القراءة أو المحفوظات أو التعبير أو الإملاء، مما يسبب مشكلة عند المتعلم، فالتكاملية اللغوية خير طريق لممارسة النحو وذلك بالتركيز على النحو التركيبي لا النحو الإفرادي. ويمكن أن يمارس بالتدريب على القراءة والتعبير وتذوق النصوص. وإعطاء أهمية لتنمية المهارات الأساسية، وأرى

ضرورة أن تكون مواد اللغة العربية على الأقل في المرحلة الابتدائية في كتاب واحد، وألا يكون هناك فصل بين فروعها، مع ضرورة مراعاة أنَّ عملية التعليم ليست واحدة في جميع مناطق تعليم اللغة العربية، ولا في جميع مراحل تعليمها الزمنية فكل مرحلة تعليمية لها خصوصيتها، وكل مستوى من مستويات النظام اللغوي له خصوصيته، فلا بد بداية أن نعرف المرحلة وخصوصيتها، ثم نصمم المنهج وفقها.

ويبدو أن واقع هذه المصطلحات موجه لتيسير النحو العلمي التخصصي؛لأننا نجد أن مناهج النحو التعليمي التي تدرس للطلاب في التعليم العام راعت الجانب التربوي، وركزت في جلّها على المهارات اللغوية، مع أننا نجد أحيانا خلطا بين مستويي النحو:العلمي والتعليمي عند مَن طرح المصطلحات السابقة، وما ارتبط بها من مفاهيم.

وترتبط مشكلة النحو أيضا بطرق التقويم، فلا بد أن يصار إلى وضع آلية لتقويم مادة النحو، فلا نجد الاختبارات التي تتناسب مع وظيفية النحو؛لتغطي جانبي اللغة المنطوق والمكتوب، ولا نجد الأسئلة التي تطلب إنشاء نص يراعي فيه الطالب المهارات النحوية التي درسها، ولا نجد كذلك أسئلة تطلب وصف مشهد ما مضمنا المهارات النحوية التي درسها، وليس هناك افتراض مواقف حوارية يعبر فيها المتعلم عن مكنوناته مراعيا المهارات النحوية التي درسها؛ كي تتشكل عنده الملكة التي تتأتى من الممارسة والتكرار، ويمتلك الكفاية الذاتية لاستخدام جميع البنى التركيبية بطريقة آلية قياسية وإبداعية في الوقت نفسه، إضافة إلى التركيز على الوظائف التي تؤديها الجملة في السياقات والنصوص التي ترد فيها والأوضاع والمقامات التي تستعمل فيها.

وللخروج من هذا علينا أن ننتقل بتدريس اللغة العربية من فَرْط التراكم إلى ضَبْط العِلْم ، وهو يصدر صدورا لسانيا خالصا، إذ ينطلق من طبيعة الموضوع؛ طبيعة اللغة، في تحديد محتوى المنهاج والكتاب، ورسم

طريقة التدريس، ويتمثل المشروع في تطبيق هذا المنطلق اللساني في مستويات ثلاثة:

مستوى موضوعي: لضبط صورة العربية في عمل منهجيّ يستصفي القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات الدلالية والأنحاء الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إن جرى عليها المتعلم أنشأ كلاما فصيحا.

مستوى وظيفيّ: تُمَيَّز فيه أوجه استعمال اللغة وتجلياتها الوظيفية التي تتمثل في القراءة بأنواعها، والاستماع، والتعبير الشفوي والكتابي.

مستوى الطريقة في التأليف والتعليم: ويستمد من مقولتين لسانيّتين، هما: وحدة الشكل والمضمون، ووحدة مستويات اللغة.

وصفوة القول أن حركة التيسير والإصلاح كانت خاضعة للتفكير اللغوي التقليدي لأسباب عدة؛ فمعظم من نادى بها قد تعلم في ظل النموذج التقليدي، سواء في الأزهر أو دار العلوم، وأصبح هذا النموذج جزءا لا يتجزأ من طبيعة التفكير اللغوي. أما هؤلاء الذين دعوا إلى تطبيق منهج علم اللغة الحديث؛ فلم يعرفوا إلا مظاهر هذا العلم دون أصوله ومبادئه؛ فلم يوجه هذا العلم أي دراسة من دراسات أصحاب التيسير والإصلاح توجيها واضحا حقيقيا.

وهكذا فشلت جميع جهود أصحاب دعوات التيسير والإصلاح، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي التعليمي؛ فلم يستطيعوا إمداد الفكر اللغوي بنموذج جديد طبقا لأصول جديدة، وبالتالي لم يستطيعوا تقديم قواعد معيارية أيسر وأسهل؛ لافتقارهم جميعا إلى نظرة جديدة .

ومن ثم ظل النموذج التقليدي بقواعده وأصوله متربعا على عرش اللغة العربية في المدارس والجامعات حتى هبت عليه رياح فكر لغوي جديد آت من الغرب.

الباحث: بلقاسم بن عودة

- المصادر والمراجع -

. **القرآن الكريم (رواية حفص).**

1. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة، ط5، 1987،

2. إبراهيم بن السري الزجاج: إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأبياري، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، 1963م

3. إبراهيم حمادة: الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي

4. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2.

5. ابن حزم أبو محمد علي: مراتب العلوم، تح إحسان عباس القاهرة. 1954

6. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: المقدمة. تح الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف .

7. ابن منظور جمال الدين ابن مكرم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1978 م.

8. ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب إشرف مكتب البحوث والدراسات. بيروت لبنان، دار الفكر 1414 هـ / 1994

9. أبو الحسن عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الجمل. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986 م

10. أبو الحسن محمد ابن عبد الله الوراق : علل النحو، تح محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،(1422هـ، 2002م)

11. أبو الحسين عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الجمل، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م .

12. أبو السعود حسين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1989.

13. أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: د . عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .ط 1 (2001م).

: سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد، واحمد رشدي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1 :(1421 هـ – 2000).

14.أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: تح مازن المبارك. القاهرة. مطبعة المدني. 1959

: الإيضاح في علل النّحو، تح. مازن المبارك، ط2، دارالنّفائس، بيروت، 1973م.

15.أبو بكر الزبيدي: الواضح في العربية (مقدمة المحقق). تح عبد الكريم خليفة الأردن، منشورات الجامعة الأردنية.

: الواضح في العربية (مقدمة المحقق). تح عبد الكريم خليفة الأردن، منشورات الجامعة الأردنية.

: طبقات النحويين والغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم .ط2 دار المعارف.

16.أبو حيّان التّوحيديّ، الإمتاع والمؤانسة، ضبطه أحمد أمين وأحمد الزّين، ج1، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، د.ت .

17.أبو عبد الله القرطبيّ : الجامع لأحكام القرآن، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1987م

18.أبو علي الشلوبين : التوطئة: تح ودراسة يوسف أحمد المطوع القاهرة. دار التراث العربي.1973 م

: التوطئة: تح ودراسة يوسف أحمد المطوع القاهرة. دار التراث العربي.1973

19.أبو محمد علي ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام. مكتبة الخانجي.ط1 ، مصر 1345هـ

: الإحكام في أصول الأحكام،ط1 ،مصر ،مكتبة الخانجي1345هـ

: التقريب لحد المنطق. تح إحسان عباس. بيروت. 1959م

: الرد على ابن النغريلة اليهودي، القاهرة: دار العروبة. 1960م

20.أبو يعقوب يوسف السّكاكيّ: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت،لبنان، 1403هـ–1983

21.أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب:. تح مصطفى أحمد النماس. ط1. القارة: 1984

أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك على ألفية بن مالك،1947م.

: تفسير البحر المحيط بيروت: دار الفكر.

: التذيل والتكميل في شرح التسهيل. تح حسن هنداوي. ط1، دمشق: دار العلم: 1997 .

22.أحمد ابن فارس:الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها،المكتبة السّلفيّة،القاهرة، 1328ه

23.أحمد بن جار الله الزهراني: اتجاهات تجدين النحو عند المحدثين مكتبة الرشد ناشرون .

24.أحمد بن محمد المقري: نفخ الطيب في غصن الأندلس الرطيب، بيروت دار صادر 1965م

25.أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983

26.احمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1984.

27.أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر ، دمشق، ط2 1419هـ /1999م

28.الراوي طه : نظرات في اللغة والنحو، منشورات المكتبة الأصلية، بيروت،ط1: 1962م

29.الساقي فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1977

: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، نشر المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط:1970م..

30.السرطاوي معاذ: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية،ط1 عمان ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 1408هـ/1988

31.المنصف عاشور: ظاهرة الاسم، الناشر. كلية الآداب منوبة،2004.

32.أمين السيد: الاتجاهات النحوية في الأندلس، القاهرة ، د ط.

33.بدر الدّين محمد الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت

34.تمام حسان: البيان في روائع القرآن،عالم الكتب ،ط1 (1413هـ – 1993م)

: مناهج البحث في اللغة،دار الثقافة، 1986م.

: اللغة العربية معناها ومبناها، مصر – القاهرة، ط3، (1998م)

35.جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل ابن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع،ط1، 1404هـ/1984م

36.جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر. تح طه عبد الرؤف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية 1975

: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح أبو الفضل إبراهيم. القاهرة1964

.جلال الدين السيوطي: همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربي ، بيروت لبنـــان ، دار المعارف للطباعة والنشر

37.جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد اللّه، ط5، مؤسّسة الصّادق، طهران، 1378هـ

38.جميل خرطبيل : تحديث قواعد اللغة العربية ، دار النمير للطباعة والنشر ، سورية دمشـــق ، ط1 ،2007

39.حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،دار الشروق2000م.

40.خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ،الكويت، وكالة المطبوعات .1966 م.

41.خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ط1، 1984

42.ديوان الفرزدق: تح وجمع وشرح :فاروق بن سليم أحمد ، دار صادر بيروت ،ط2 ،1996.

43.ديوان زهير بن أبي سلمى ، دون تح ، دار صادر ، بيروت لبنان ، ط1 (1377هـ/1958) ، ص : 92.

44.ديوان عبيد بن الأبرص ، دون تح ، دار صادر ، بيروت لبنان ، د ط.

45.ديوان عنترة بن شداد العبسي ،تح عمر فاروق الطباع ، شركة الأرقم بن أبي الأرقم للطباعـــة والنشر ، بيروت لبنان .

46.ديوان لبيد ، دون تح، دار صادر ، بيروت لبنان ، د ط.

47.رمضان عبد التواب: المدخل إلى اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتب الخاتمي، القـــاهرة، ط2، 1985م.

48.ريمون طحّان: الألسنيّة العربيّة، ط1، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت–لبنان، د.ت.

49.زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

50.سعيد جاسم الزّبيديّ : قضايا مطروحة للمناقشة في النّحو واللّغـــة والنّقـــد، ط1، دار أســـامة، الأردن ،عمّان، 1998م.

51.سليمان بن محمد الأندلسي ابن الطراوة: رسالة الإفصاح ببعض مـــا جـــاء مـــن الخطـــأ فـــي الإيضاح ،تح حاتم صالح الضامن ط2، بيروت: عالم الكتب. 1996م .

52.شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت.

53.شوقي ضيف : المدارس النحوية، دار المعارف بمصر،كورنيش النيل القاهرة(1911م)، د. ط.

: تجديد النحو . ط دار المعارف ، مصر 1982.

: تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده . دار المعارف 1986م.

: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، القاهرة. دار المعارف. 1986م.

54.صبحي التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ج2، دار البعث قسنطينة، الجزائر،ط2:1410–1990م.

55.طلال علامة: تطور النحو في مدرستي: البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1 (1993م).

56.عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، 1971.

57.عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

58.عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي:أمالي السهيلي، تح محمد إبراهيم لبنا. ط5، القاهرة.

59.عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة المدني1967.

60.عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط2، (1993م).

61.عبد العزيز عتيق: المدخل إلى علم النحو والصرف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان ، ط 2 (1974م).

62.عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرآن السابع الهجري ط2، جامعة قار يونس : بنغازي 1993م.

63.عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، كلية العلوم والآداب،د ط .

64.عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، بحث تقديم علي أبو رتيا، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 1991م.

65.عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث: منشورات مجمع اللغة العربية الأردني. عمان. الأردن، ط1 ، (1407هـ–1986م).

66.عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث.ط1 المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح دمشق:الفتح1960م.

67.عبد الله بن محمد ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ، تح عبد الرحمن السويفي روحية، ط1 بيروت لبنان ، دار الكتب العلمية (1417هـ/1997م).

68.عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف ،مجلة علوم اللغة ، مج5،ع2 ،2002م، القاهرة : دار غريب للنشر.

69.عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية،ط1،2003م.

70.عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير النحو التعربي. والخبر من مخطوط المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي، تح محمد سعيد الحافظ وهو (غير مطبوع).

71.عليّ بن إبراهيم العلويّ: الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تصحيح سيّد بن عليّ المرصفيّ، ج1، مطبعة المقتطف، مصر، (1332هـ–1914م).

72.علي بن محمد ابن الضائع: شرح جمل الزجاجي، دار الكتب، د ط.

73.علي بن محمد ابن خروف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، المكتبة التيمورية.

74.علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، ط 1985.

75.فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحْوي، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد، 1969م.

: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1

76.محمد إبراهيم البنّا : دراسات ونصوص لغوية، تح: محمد إبراهيم البنّا، المكتبة المكية، دار بن حزم، لبنان– بيروت،ط1، (2006م).

77.محمد أبو زهرة: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، القاهرة، 1962م.

78.محمد بن محمد شمس الدّين العمري ابن الجزري : النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى،(د ت).

79.محمد بن يوسف بن علي أبوحيان الأندلسي :البحر المحيط،مكتبة النشر الحديثة بالرياض.د ت.

80.محمد خيري الحلواني: أصول النحو العربي، اللاذقية (سوريا) : جامعه تشرين،1979م.

81.محمد سعد: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

82.محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: عالم الكتب.

83.محمد محمود بندق : تيسير قواعد النحو ، مكتبة زهراء الشرق ، (د.ط)، (د.ت).

84.محمد مختار ولد أباه: تاريخ النحو في المشرف والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ــ إيسيسكو ــ (1417هـ/1996م).

85.محمود أبو كتة: أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيان الأندلسي. مجلة جامعة بين لحم المجلد الثالث، آب 1984م.

: نظرية العامل النحو بين التأييد والنقد، مجلة جامعة بيت لحم، آب 1987م.

86.مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،1988م.

87.مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ : مشكل إعراب القرآن، تح. ياسين محمّد السّواس، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.

88.مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ،بيروت، ط2، 1986م.

89.نعمة رحيم العزاوي: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف (1395هـ/1975م).

90.يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن ، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1955م.

91.يعيش بن علي ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت لبنان.

مجلات ودوريات:

1. عبد المنعم عبد السلام خليل: التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة المجلد الخامس. الثاني 2002م.

2.حازم سليمان الحلي:تيسير النحو العربي إلى عصرابن مضاء القرطبي،مجلة اللسان العربي،ع 41.

3.وائل أبو صالح: تطور الدرس النحوي بالأندلس، مجلة هدى الإسلام، ع4، كانون أول1985م.

رسائل الماجستير والدكتوراه :

1.إيمان عبد الله حسنات: أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت الأردن 2002م.

2.عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، السنة الجامعية (1994–1995) أطروحة دكتوراه، (رقم 191).

3.خليفة صحراوي: العقبات الصوتية في تعليم اللغة العربية، دراسة تقابلية بين اللغتين العربية والفرنسية، رسالة ماجستير، [رقم 89] 1990–1991.

4.عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير العربي (رسالة ماجستير غير منشـــورة) جامعة آل البيت : الأردن 2002 م .

5.فضل العابد: الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي:ص 41. (رسالة ماجستير مخطوطة) جامعة الأزهر، 2002.

6.وائل أبو صالح: تطور الدرس النحوي بالأندلس ، مجلة هدى الإسلام ، ع4 ، كانون أول1985م.

البحوث والمقالات:

1.أحمد حساني: النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، بحث منشور فـــي كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م

2.علاء إسماعيل الحمزاوي ، موفق شوقي ضيف من الـــدرس النحـــوي (دراســـة فـــي المـــنهج والتطبيق)،كلية الآداب ، جامعة المينا ، مصر.

3.محمد صاري: تيسير النحو موضة أم ضرورة؟ بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م، ص191.

4.مقال للأستاذ: لطروش الشارف، قسم اللغة العربية وآدابها مستغانم، ألقاه في الملتقـــى الـــوطني لقضايا النحو،الواقع والآفاق في: 16-2005/05/17، قسم اللغات والآداب.جامعة ابن خلدون تيارت.

5.مقال للدكتور عبد الحليم النجار، مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس، 1963م

6.موقعان من الانترنيت: (www.aldahereyah.net)،(www.alfaseeh.com).

- فهرس الموضوعات -

الاهداء والتشكرات

مقدمة.....-أ-

المدخل.....01

الفصل الأول

جهود تيسير قواعد اللغة العربية عند القدماء

أولا: مجالات التسيير قبل ابن مضاء

1- التأليف النحوي المختصر.....15

2- التأليف النحوي المختصر عد المشارقة.....15

3- التأليف النحوي المختصر عند الأندلسيين.....17

4- كتاب الواضح في العربية للزبيدي.....18

5- كتاب التوطئة لأبي علي الشلوبين.....19

ثانيا: ابن حزم وراؤه النحوية وأثر المذهب الظاهري.....19

ثالثا: دعوة ابن مضاء إلى التسير تطبقاتها: (هدم نظرية العامل).....23

الثورة على العلل النحوية ورفض نظرية العامل.....23

بدايات العلة النحوية.....23

نظرية ابن مضاء من أجل التيسير.....26

أسس ثورة ابن مضاء في تيسير النحو.....26

01 : إلغاء نظرية العامل:.....27

02: الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة.....29

03: إلغاء العلل النحوية.....30

04: الدعوة إلى إلغاء القياس.....35

05: الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية.....36

06: الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا.....37

آثار نظرية بن مضاء وآراء علماء زمانه فيها.....38

رأي ابن السيد البطليوسي (ت 512 هـ) 38
رأي ابن الطراوة (ت 528 هـ)..... 39
رأي أبي القاسم السهيلي (ت 581 هـ) 41
رأي ابن خروف (ت 659 هـ)..... 42
رأي ابن الضائع (ت 680 هـ)..... 44
رأي أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) 46
دعوة مبطنة إلى ترك العلل الثواني والثوالث 51
لماذا لم تنجح دعوة ابن مضاء القرطبي؟..... 35

الفصل الثاني

جهود تيسير قواعد اللغة العربية عند المحدثين

أولا: حركة التجديد في العصر الحديث 57
ثانيا: إبراهيم مصطفى وإحياء النحو 59
ثالثا : آراء تمام حسان اللسانية في ضوء نظرية تظافر القرائن 66
رابعا: مهدي المخزومي وآراؤه النحوية..... 88
خامسا: شوقي ضيف وتجديد النحو..... 96

الفصل الثالث

تطبيقات الاتجاه الإحيائي (مقترحات تطبيقية في تيسيرالنحو)

أولا: الإعراب و المعاني..... 107
الإعراب، والعلامة الإعرابية، وأثرهما في تنوّع المعاني..... 112
ثانيا: المرفوعات من الأسماء 116
ثالثا: المنصوبات من الأسماء 139
رابعا: المجرورات من الأسماء 151
خـــــاتمـــــة 155
قائمة المصادر والمراجع..... 158
فهرست الموضوعات..... 166